

التطورات الدولية الجارية

فرص ومحاذير

دكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن

العدد ٣٧ - مارس ١٩٩١ - الثمن جنيه واحد

كتاب الاقتصادى

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

□ رئيس مجلس الادارة

ابراهيم نافع

□ رئيس التحرير

عصام رفعت

□ سكرتير التحرير

شهيرة الرافعى

□ الاخراج الفنى والغلاف

فائزة فهمى

الاشتراكات السنوية

جمهورية مصر العربية ١٢ جنيها ـ الاردن ٥٠٠ فلس ـ الكويت ٥٠٠ فلس ـ السعودية ٧ ريال ـ البحرين ٨٠٠ فلس ـ الدوحة ٨ ريال ـ دبى ٨ درهم ـ ابوظبى ٨ درهم ـ قطر ٦٥ ريالا ـ سلطنة عمان ٧ ريالات ـ تونس ١١ دينارا ـ المغرب ١٦٢ درهما ـ مقديشيو ١٦٢٠ شلنا ـ القدس او الضفة وغزة ٤٠ دولارا ـ لندن ١٤ جنيها استرلينيا ـ نيويورك ٦٠ دولارا أو ما يعادله بالدولار الامريكى .

ترسل الاشتراكات بشيك او حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام

العنوان : موسسة الاهرام القاهرة شارع الجلاء

تليفون : ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٥٦٦٦

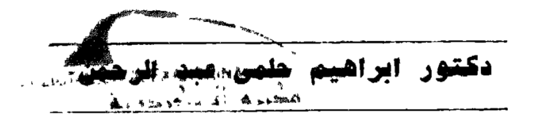
تلكس : ٢٠١٨٥ اهرام يوان

فاكس : ٧٤٥٨٨٨

مطابع الاهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

التطورات الدوليه الجارية

فرص ومحاذير



دكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن

مقدمه

منذ بضع سنوات والعالم يمر بالعديد من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى اسفرت عن تغييرات جذرية فى شكل العلاقات الدولية وفى النظم الداخلية لكثير من دول العالم كما حدث فى الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية .

وعلى صعيد العلاقات الدولية فقد اخذت شكلا جديدا بعد انتهاء الحرب الباردة إذ كان العالم يتطلع إلى المرحلة الجديدة التى يبدا فيها عصر الانفراج الدولى ، فجاء الغزو العراقى للكويت ليمثل تحديا كبيرا للنظام الدولى الجديد والقى باثاره على دول عديدة من خارج دائرة الصراع .

وكمحاولة منا لعرض هذه الأوضاع وانعكاساتها الدولية نقدم هذا الكتاب والذى يعد دراسة تحليلية تفسيرية لهذه التطورات وقد قام بها أستاذ غني عن التعريف هو الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن فبالاضافة إلى المناصب العليا التى شغلها كوزير تخطيط ومدير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومدير معهد التخطيط القومي فان له مساهماته العديدة القيمة فى الدراسات الاقتصادية والسياسية . وقد قدم دراسته هذه فى شكل عشر مجموعات ضمت كل مجموعة منها خمس نقاط تفصيليه اسماها « الخماسيات العشر » غطى من خلالها مختلف التطورات السياسية والاقتصادية الدولية الراهنة من انتهاء الحرب الباردة والتكتلات الاقتصادية والدولية مرورا بحرب النفط والعلاقة بين الشمال والجنوب . كما تطرقت الدراسه ايضا إلى معالم تغيير المسار فى مصر والدول العربية نتيجة لتلك التطورات الدولية واخيرا قدم الكتاب صورة لمستقبل مصر فى ضوء الأحداث الأخيرة وخاصة بعد حرب الخليج .

ويعتز الأهرام الاقتصادى أن تتضمن سلسلة كتبه الشهرية كتابا يكون مؤلفه الاسـ [illegible] دكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

والله الموفق
رئيس التحرير

مقدمة

يكاد يوجد إجماع عالمي بأن التطورات الجارية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تمثل مرحلة تحول أساسية فى مسار الحضارة البشرية وذلك بالدخول فى عصر المعلومات وتطبيق التكنولوجيات الحديثة فى النواحى البيولوجية والصناعية والاتصالات والفضاء والطاقة وتعاظم الخطر من مشكلات البيئة . وهذه مرحلة فى تاريخ الحضارة البشرية لايماثلها فى الخطر والعمق إلا تحول الأنسان منذ آلاف السنين من الصيد والقنص الى الزراعة والاستقرار فى جماعات مترابطة فى وديان الأنهار الخصبة فى مصر وبلاد مابين النهرين والهند والصين حيث كانت مهد الحضارات القديمة منذ عصور ماقبل التاريخ . ثم حدث تحول آخر منذ ثلاثة قرون أو أقل بنشأة الصناعة وتقدمها وتنوعها مع التوسع فى استخدام الطاقة وتقدم وسائل الانتقال والملاحة والكشوف الجغرافية . ومن سمات المرحلة الجديدة تطور وسائل الانتقال والاتصالات بما من ذلك الفضاء وتجميع وتخزين ونشر المعلومات وبالتالى زيادة التداخل والتشابك بين مختلف شعوب العالم ودولة ، بما يجعل كل البشر على مابينهم من اختلافات وتباينات كأنهم يعيشون معا فى (قرية) عالمية واحدة ذات نظم وعلاقات متطورة .

وفى السنوات القليلة الماضية حدثت سلسلة من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدأت فى الاتحاد السوفيتى وامتدت الى دول أوربا الشرقية وغيرها فحواها الانصراف عن النظم الشمولية المركزية والأتجاة الى الأنظمة الليبرالية الديموقراطية والأعتماد على قوى السوق وزيادة الحاجة الى التعاون الدولى فى معالجات مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية بما فى ذلك خطر تحطم طبقة الأوزون فى طبقات الجو العليا واحتمال الارتفاع التدريجى لدرجات الحرارة فى الغلاف الجوى وتآكل الغابات الأستوائية وبذلك كثر الحديث عن نشأة نظام عالمى جديد يحدد العلاقات والأهداف فى مجال العلاقات الدولية ولو أن معالمه لم تتضح بعد . وفى منطقة الشرق الأوسط قامت نزاعات مريرة بين العراق وايران وفى لبنان وفى مناطق أخرى ، ثم حدث الغزو العراقى للكويت فى العام الماضى واستصدرت قرارات من جامعة الدول العربية ومن مجلس الأمن

وتجمعت حشود عسكرية ضخمة اشتعلت نيران الحرب بينها ولم تهدأ بعد .

« التطورات الدولية الجارية » الواردة فى عنوان هذه الدراسة تشمل هذه الأنواع الثلاثة من الأحداث التى تتصل فى جوهرها بمسار الحضارة البشرية عامة وبالأوضاع فى الوطن العربى خاصة - وليس الغرض من هذه الدراسة الأحاطة الشاملة المفصلة بجميع عناصر هذه التطورات الواسعة ولكن المقصود التعرف على الملامح الكبرى والجوانب المتعددة لابقصد المعاونة فى متابعة الأحداث الجارية واستجلاء المواقف المستقبلية المتوقعة .

وكان المؤلف قد قدم موجزا لهذه الدراسة فى ندوة عامة عقدت فى ١٦ أكتوبر ١٩٩٠ فى مستهل سلسلة من الندوات تم الأتفاق على عقدها شهريا بالمشاركة بين جمعية الأقتصاد السياسى والتشريع والعلوم السياسية والشعبة المصرية لجمعية التنمية الدولية ومركز البحوث والدراسات الأقتصادية ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الأقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . وقد تفضل بالتعقيب فى الندوة على العرض الموجز مشكورين كل من السادة الأساتذة حازم الببلاوى ومحمود عبد الفضيل وسعيد النجار واحمد الغندور واحمد كمال أبو المجد وعبد الرازق عبد المجيد . وحينما راى المؤلف استكمال الدراسة فى صورتها المرفقة ، جمع أشتات أطرافها فى مجموعات عشر من القضايا الأساسية وضمن كل مجموعة ٥ نقاط تفصيلية مما يفسر عبارة (الخماسيات العشر) فى فهرست الدراسة .

ومتابعة لسلسلة الندوات الشهرية التى اتفق عليها ، قدم السيد الدكتور سعد الدين ابراهيم فى نوفمبر ١٩٩٠ بحثا عن الجوانب الأنسانية والثقافية فى النظام العالمى الجديد » وفى شهر ديسمبر ١٩٩٠ قدم السيد عبد اللطيف الحمد والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله تقرير « لجنة الجنوب » الدولية التى شاركا فى عضويتها برئاسة السيد جوليوس نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا السابق وفى يناير ١٩٩١ قدم الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن والدكتور محمد عبد الفتاح الوضاحى عرضا للجوانب التكنولوجية والبيئية فى التطورات الدولية الجارية ومن المقرر بأذن الله أن يقدم السيد الدكتور سعيد النجار دراسة عن « التطورات التجارية الدولية فى مفترق الطرق » فى شهر فبراير ويتلوه السيد الدكتور على الدين هلال فى شهر مارس بعرض الأوضاع الأمنية والسياسية فى المنطقة العربية ثم السيد

الدكتور محمود عبد الفضيل الذى يعرض للتطورات الحادثة فى الأتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وأبعادها الدولية فى شهر ابريل . ثم تختتم سلسلة الندوات فى مايو ١٩٩١ بنظرة عامة للتطورات الجارية والتساؤل عن دلالاتها لتوحد العالم أو تفرقه الى عوالم متعددة فى المستقبل القريب .

ولعل الذين يقومون على إعداد هذه السلسلة من الندوات هم من أكثر الناس تقديرا لصعوبة متابعة الأحداث المتسارعة الممتدة فى جميع الأتجاهات من جهة ومن جهة أخرى ضرورة تقديم مادة للقارىء تتجاوز شكلا وموضوعا أحداث الساعة لتشمل مساحة أوسع وتذهب الى مدى أبعد وأبقي على الأيام .

ويسر المؤلف أن يقدم الشكر خاصة الى السيد الدكتور محمود غانم أمين عام جمعية الأقتصاد السياسى والتشريع العريقة والسيد الدكتور محمد سلطان أبو على عضو مجلس إدارتها لجهدهما المشكور فى تنظيم الندوات وتقديم التسهيلات للتسجيل والتلخيص ولعل الفرصة تتاح مستقبلا لنشر بعض نصوص هذه الندوات وما اثير حولها من نقاش من لجمهرة ممتازة من أهل الرأى والفكر فى القاهرة . والله الموفق

إبراهيم حلمى عبد الرحمن

الخماسيات العشر

ينم هذا العنوان القصير على ما أورده المؤلف فى الصفحات التالية فى استعراضه الشامل للتطورات الدولية الجارية ، إذ رأى ان يقدمها للقارىء فى نقاط محددة عددها جميعا ٥٠ نقطة ، مجمعة فى عشر مجموعات تشمل كل منها ٥ نقاط ، ولايصح أن يذهب الظن الى أن هذه هى الطريقة الوحيدة أو الطريقة الأفضل لأتمام هذا الأستعراض ، كما لايصح أن يهمل الترابط والتداخل بين مختلف المواضيع الواردة فى هذه القضايا الخمسين وللقارىء إذا شاء أن يولى بعض هذه النقاط أهمية أعلى أو أدنى من نقاط أخرى ، وبالطبع للقارىء ان يضيف أو يحترف من القضايا والموضوعات ، حتى يتم له أن يكون تصورا شاملا ومتوازنا (فى رأى القارىء) لهذه التطورات التاريخية ، بما يخالف ماذهب اليه الكاتب .

• الخماسية الاولى

المكاشفة

- ١ -

إنهاء الحرب الباردة

١ ـ ربما كانت مكاشفة الشعب والعالم بنظرة فاحصة وناقدة للأوضاع فى دولة كبرى ، وهو ماينسب الى الرئيس ميخائيل جورباتشوف فى السنوات الأخيرة ، حدث هام فى الأساليب والعلاقات بين الحاكم والمحكوم ، مما يدعو الى إمعان النظر فيها كأسلوب فى ادارة الدولة ـ وهو أسلوب ينم عن الشجاعة ، ولايخلو من المخاطرة وليس معنى ذلك ان الحكام كانوا دائما يخفون بعض الحقائق ـ حرصا على سلامة الدولة أو حرصا على الاحتفاظ بالصورة العلنية والشعبية لأنفسهم ونظم حكمهم ، أو انهم لم يكونوا دائما حريصين من موقع المسئولية على الدعوة الى تغيير النظم والسياسات وهناك أمثلة أكثيرة فى تاريخنا المصرى الحديث والقديم تؤيد ضرورة الحذر وضرورة التغيير فى الوقت ذاته ـ وكثيرا مايلجأ الحكام الى التمهيد لما يكون فى نيتهم من تغيير ، بمقدمات وشواهد تعلن هنا وهناك وتمر من خلال طرق المؤسسات القائمة والصحافة والأعلام وفقا لأوضاع كل دولة وظروف كل حالة ، بما يهيىء الرأى الى تقبل التغيير عند اعلانه والمشاركة فى تنفيذه بعد اعتماده .

والمكاشفة ، كما تنسب الى جورباتشوف ، ذهبت الى أقصى أعماق الفكر والمعتقدات التى سادت اكثر من سبعين عاما عن النظام الذى أقيم فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الأشتراكية بعد ثورة ١٩١٧ وعن كفاءة النظام كأسلوب مقابل لنظام دولى آخر يعرف باسم (الرأسمالية) ولو أنه يشمل حتما جوانب كثيرة من الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والتخطيط المركزى والحدود المختلفة للحريات الفردية وقد تعاون النظامان معا فى فترة الحرب العالمية الثانية لاسقاط نظام ثالث ـ وهو نظام الدولة الفاشية الذى تمثل فى دول (المحور) أى المانيا وايطاليا واليابان وفى تحالف معهم ولعل من المناسب أن نلحظ الأنظمة الثلاثة حينما وجدت معا فى السنوات السابقة مباشرة للحرب العالمية الثانية ، كان كل واحد منها يرى النظامين الآخرين بنقائص ويتمنى ان يقوم صراع بين هذين الآخرين يؤدى الى سيادة نظام العالم . وبايجاز ـ كانت الدول الفاشية تريد أن تحصل على نصيب أكبر فى المستعمرات (واشباهها) وتؤكد دعوتها العنصرية وتمجد القوة ، ولا تنسى أن تضيف أنها حينما تنتصر ستوزع بعض الأسلاب على الدول المستقلة مع احتفاظها بالسؤد والقوة وحدها ـ وكانت فى هجومها على الرأسمالية تلقى صدى لدى المستضعفين فى الأرض ـ ونحن منهم ـ وفى هجومها على الشيوعية (الكافرة) تلقى صدى لدى الأصوليين أو اليمنيين وما أكثرهم اليوم ـ أما الرأسمالية الغربية فبدت

عندئذ منقسمة على نفسها ـ مترهلة فى كياناتها الداخلية وفى علاقاتها الدولية ، منهمكة فى أكل (الفريسة) التى حصلت عليها من قبل ولاتعارض بقوة أن يحصل أى من النظامين الآخرين على (فرائس) أخرى على حساب شعوب ودول خارجة عن نطاق سيطرتها ـ وكانت هذه الدول على تنافرها تتحد فى مهاجمة (الشيوعية) فكريا واقتصاديا

ومقاطعتها سياسيا ومحاولة عزلها حضاريا ، بتأييد قوى من مراكز القوة الاقتصادية ومؤسسات الدولة التى كانت تنظر بخوف الى نمو قوة العمال والى اثار الازمات الاقتصادية الدولية الشديدة خاصة على الشباب والعاطلين وكانت الرأسمالية تتمنى مع الاخرى ان تتصارع الفاشية مع الشيوعية حتى يخلو لها الجو ـ دون ان تدخل هى حرب او تنفق مالا الى ان دفعتها الاحداث عام ١٩٣٩ الى دخول الحرب العالمية ضد الفاشية اولا وحدها ثم بالتعاون مع (الشيطان) الشيوعى بعد ذلك .

بيت القصيد هنا هو موقف المعسكر الاشتراكى السوفيتى الذى شغل سنوات طويلة فى تثبيت قواعد حكمه داخليا ومقاومة الغزو الخارجى ، وشمل ذلك مد السيطرة على رقعة واسعة من الارضى تمتد حتى الشرق الاقصى ووسط آسيا وتشمل شعوبا وقبائل كثيرة ، فرضت عليها بالقوة المركزية ان تنضم فى تحالف كونه الحزب الشيوعى معززا بآلة حربية هائلة ونظم استبدادية فاضحة باسم سيادة الطبقة العاملة وقيادة العالم كله الى عصر جديد تتطور فيه المجتمعات فى خطوات مرسومة حتى مرحلة العدالة بناء على القدرة عند العطاء والوفرة عند الاحتياج وقد انضمت الى الدول الغربية فى مقاومة هذه الدعوة الحكومات ومؤسسات الدولة فى المستعمرات مما يكشف بوضوح تعاون كل المؤسسات فى النهاية مع القوة المستعمرة وليس صراحة مع شعوبها وتحالفت اوضاع الازمة الدولية فى الثلاثينات مع الفساد واليأس والاستغلال الراسمالى فى فتح مجال واسع لانتشار الدعوة الشيوعية فى معظم الدول ونظر الكثيرون اليها انها دعوة المستقبل وملاذ الخلاص من الاحتكارات الراسمالية والاعيب الاحزاب والفرق السياسية المتنافرة ـ ولم يتردد ستالين ان يتحالف مع هتلر ، حينما كان الاخير يحارب وحدة القوى الغربية ، ثم يبادر الى الدفاع عن (الوطن) السوفيتى امام الجحافل الالمانية الغازية ويتآلف مع الرأسمالية الى حين ، ثم يناصبها العداء فيما عرفناه حتى شهور قليلة باسم (الحرب الباردة) وصراع الرعب وسباق التسلح النووى الرهيب بين القوتين العظميين بعد ان كانت القوة الثالثة (الفاشية) قد سقطت فى الحرب العالمية الثانية .

أن يأتى جورباتشوف ويعترف لنا ان الاوضاع فى المعسكر الاشتراكى ، لا يمكن ان تستمر وانها اكثر سوءا مما كان يعلن رسميا أو يشيع فى الدوائر

الاعلامية ، فهذا امر كما ذكرنا فيه شجاعة وجراءة ويثير لدى الكثيرين ان (المكاشفة) على هذا الوجه او مايماثله امر واجب بدرجات مختلفة على كل الحكام لما فيه من ضرورة وحكمة وخاصة بعد ان يكون قد تأخر كثيرا حتى استفحل الامر وصعبت المصارحة الاعلى ذوى النظرة الثاقبة ولعلنا نرى ان هذا الاسلوب تم اتباعه فى دول اوروبا الشرقية بدرجات مختلفة ، بعد ان رفع عن شعوبها نير الضغط السوفيتى الثقيل ، ولعله بدا يظهر فى دول اخرى ، هى الاخرى فى اشد الحاجة ان يكاشفها حكامها بأمور قد تسوءهم لوهلة ولكن توضح لهم ابعاد مواقفهم والسبيل الى الخروج من مأزق الحياة والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ـ فالمكاشفة وحدها ليس مجرد (اعتراف) كالذى يقدمه المذنب الى من بيده التوبة ـ ولكن فاتحة التوسع فى اسس المشاركة بين الشعوب والحكومات اى ـ توسيع وتعميق القواعد الديمقراطية ومقدمته لا غنى عنها (لاعادة البناء) وهو التعبير الذى عرف بلفظه الروسى (البروستوريكا) فلا اعادة للبناء الابديموقراطية ولا مشاركة شعبية الا بمكاشفة صريحة وعدم التستر وراء المعاذير والاعلام المحموم لاستمرار تردى الاوضاع يخادعون الشعب انما هم فى الحقيقة والنهاية يخادعون انفسهم ولو الى حين وقد يختلف موضوع المكاشفة (واعادة البناء) من دولة الى اخرى ـ ولكن ماكشف عنه جورباتشوف كان امرا أعمق واقوى ـ مما يقدر ان تحتاج اليه دول اخرى فى العالم المتقدم والعالم الفقير من حكامها ، لانه كان امرا يتصل بمجرى التاريخ الحضارى المعاصر وليس فقط بالاوضاع الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية .

هذا العمق والشمول هو الذى دعا أحد المفكرين الامريكيين الى الدعوة التى عرفت باسم « نهاية التاريخ » وفحواها ان انتصار الليبرالية الراسمالية الغربية يحسم النزاع مع الفكر الماركسى الاشتراكى وبذلك يتوقف تطوير النظم العالمية التى كانت متصارعة من قبل . وهذا قول لم تقبل به جمهرة المفكرين على اطلاقه . فتغيير النظم الواسع المدى الذى حدث فى اوربا ليس مؤداه بالضرورة تأكيد نجاح نظام الليبرالية الراسمالية على الوضع التى هى عليه الان ـ انما هو يدل على ان احدها قد (فشل اولا) ـ وسيتلوه الثانى الا اذا سار هو الاخر فى طريق (المكاشفة) بالعيوب والاخطاء القائمة فيه ـ وهذه المرونة فى النظم الليبرالية هى احدى مراكز قوته الكبرى ومصدر للامل فى تطويره الى صورة افضل فى المستقبل عيوب النظم الدولية الغربية كثيرة وسيشار اليها فى مواضع اخرى ـ واذا امكن لتلك النظم وكذلك للدول الفقيرة

التى نحن منها - ان تعمد بشجاعة الى اسلوب المكاشفة الاكثر صراحة فانها ستكون اكثر قدرة على اعادة البناء وتصحيح الاخطاء . هذه بعض التطورات الهامة التى حدثت والتى ينتظر حدوثها كجزء من عملية التغيير الكبير الذى يمر فيه العالم فى هذه الاعوام

- ٢ -

البحث عن عدو والبحث عن صديق

معنى هذا ان الحرب الباردة قد انتهت - وان الدول الكبرى قد دخلت فى مرحلة جديدة من الوفاق هناك مظاهر كثرة - بل واجراءات فعلية - ان سباق التسلح والردع النووى الذى كان قائما بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (اختصار واشنطن وموسكو) قد توقف ولو ان القدرة العسكرية لموسكو لم تحذف من الوجود بجرة قلم . فالقنابل النووية والصواريخ والاقمار والمدافع والاقمار والطائرات والجنود لازالت موجودة ولكن التقارب السياسى موسكو وواشنطن اوضح وضعا شاذا تمتلك فيه موسكو جميع اسلحتها الضخمة ولكن لا يبدو انها ستستعملها فى مجابهة الولايات المتحدة - ومعنى ذلك ان يتم انقاص هذه التعبئة الحربية الضخمة التى تجمعت لدى كل من الدولتين فى سنى سباق التسلح النووى ، اتفاقا متوازيا - ولو ظاهريا - حتى لا يكون المظهر التى تجمعت هو (استسلام) موسكو عسكريا ، اى انفراد الولايات المتحدة بقدرة عسكرية لاتضاهيها قدرة لدولة (او لمجموعة اخرى) من الدول - وهذا امر يشبه (مجرد شبه رقمى) ماكان يسعى اليه هتلر ، من الانفراد بالقوة العسكرية على العالم كله - لاشك ان الموقف الحاضر من حيث توازن القوى العسكرية لدولتى الحرب الباردة ، سيتغير - بالنظر الى انقاص هذه القدرة العسكرية للاغراض وظروف ليس منها ، انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم كله .

هذه تساؤلات تثار حتى يمكن متابعة تطوير الاحداث بالنظر اليها تطويرا قد يتجه الى اوضاع جديدة بشأن (اقامة) القدرة العسكرية ليس فقط فى واشنطن وموسكو ولكن فى دول كثيرة اخرى متقدمة ومتخلفة وواضح ان قيام مثل هذه الاوضاع المرجوة مرتبط بتكوين مؤسسات ونظم استخدام القوة فى حل المنازعات ومعنى ذلك دعم وتقوية نظم المباحثة والمفاوضة والتحكيم فيما بين الدول على وجه اكثر فاعلية مما كان عليه الامر من قبل ولو فى خطوات متتالية .

وقد تم فعلا الاتفاق بين موسكو وواشنطن على الانقاص المتوازى (وليس بالضرورة المتوازن عدديا) للقوى البرية والجوية والنووية فى اوربا الشرقية والغربية وذلك فى اطار من التعاون الاوروبى الشامل لاقامة السلام وهو النظام الذى يعرف باسم (مؤتمر هلسنكى) ومن الواضح ان موسكو لم يكن يمكنها - حتى اذا شاءت - ان تستمر فى الاحتفاظ بقواتها المسلحة فى دول اوروبا الاشتراكية بعد التطويرات الاخيرة - كما انها كانت لاتزال ترحب بانقاص نفقاتها العسكرية التى كانت قد اثقلت على كاهل مواردها المالية والبشرية فى سنوات السباق العسكرى والنووى تجاه الدول الغربية .

ولعل هذا التسريح المتزامن للقوى العسكرية فى اوربا - كان من اسباب قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على اعادة توجيه بعض هذه القوات المسلحة الى السعودية ومنطقة الخليج بعد ان حدث الغزو العراقى للكويت . وامر اخر فى هذا الجانب من التطور - هو حرص الولايات المتحدة على دعم صلاحيات جورباتشوف الداخلية ، خشية ردة ترجع الى موسكو بعض مظاهر المجابهة (ولو الاقل حدة) مع الدول الغربية .

وكثيرا ماكان يقال فى محافل الامم المتحدة لسنوات طويلة ان (نزع السلاح) يمكن ان يوفر موارد يعاد توجيهها الى الدول الفقيرة التى تحتاج الى التنمية والخروج من حالة الفقر والتخلف الى مرحلة المشاركة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى الدولى بنصيب اكبر - وهاهو نزع السلاح يتم فعلا - او على الاقل بعض خطواته - ولكن الموارد لن تتجه تبعا لذلك الى العالم الثالث - فبعضها يتجه فعلا الى الاتحاد السوفيتى ذاته والى دول اوروبا الشرقية التى تمر بأزمات داخلية شديدة فى مرحلة التحول من الانظمة المركزية السابقة الى نظم تتسم باقتصاديات السوق وفاعلية المؤسسات الديمقراطية وازدياد رقعة الحريات الفردية وحقوق الانسان بل ان موسكو تعلن عن حاجتها الشديدة الى المواد الغذائية ولوازم المعيشة الضرورية قبل موسم الشتاء القارس القادم عليها - ومعلوم انها حصلت على قروض ومعاونات فى مباحثاتها مع المانيا (الغربية) لقبول توحيد شطرى المانيا - كما أن دول اوروبا الشرقية هى الاخرى فى اشد الحاجة الى الموارد الخارجية الغربية . بل ان السائد ان بعض الموارد التى كانت مخصصة او مقدر توجيهها الى دول العالم الثالث قد تحولت فعلا الى الدول الاشتراكية السابقة - حتى قبل ان يتحقق فعلا (فائض) من موارد نزع السلاح .

وبالاضافة يشير الكثيرون الى صعوبات التحول من نظام اقتصادى وتكنولوجى قائم على قدر كبير من التسلح والانفاق العسكرى الى نظام جديد يتقلص فيه هذا الانفاق . فاعتمادات التسليح والدفاع تدعم مؤسسات صناعية ومالية وتستخدم قوى بشرية وخامات وخبرات لا يمكن بين يوم او ليلة ان توقف كلها او ان تتحول الى الاغراض المدنية الداخلية او الخارجية ـ كما انه ليس من المتوقع ان تصدر هذه الاسلحة والخبرات الى دول اخرى (ولو ان هذا حدث فعلا ـ بالنسبة الى تعبئة القوة العسكرية الدولية فى السعودية والخليج ـ رجاء بصفة مؤقتة وكحالة خاصة لها مايبررها فى المدى القصير) وقد يقوم مثل هذا الوضع بالنسبة الى دول اخرى ـ فيما بينها دول العالم الثالث ومنها مصر ـ كانت قد أقامت صناعات تصدير حربية بالاضافة الى تضخم قواتها المسلحة فيما يتصل بالمنازعات الاقليمية والدولية .

والاطراف التى تضار من انقاص التسليح ـ واقامة نظم فض المنازعات ـ لن تقف مكتوفة الايدى امام هذا التطور فيخشى مثلا ان معنوية القوات المسلحة السوفيتية تتأثر ، بحيث تحفز بعض العناصر المناوئة الى احداث ضغط على السياسات التحررية والتطويرية فى داخل الاتحاد السوفيتى . كما أن المؤسسة العسكرية الامريكية لها ترابطات قوية مع المؤسسات الصناعية الكبرى ـ وقد عقدت مؤتمرات دولية اخيرة ـ بعضها فى موسكو ـ شرح فيها رجال الصناعة ورجال الحرب ان من المستحيل (اقتصاديا وتكنولوجيا وبشريا) انقاص التسلح ـ او حتى تحقيق فائض حقيقى من نزع السلاح على مقياس كبير وبمعدلات سريعة . وستثار تساؤلات مشابهة ـ وان لم تكن متطابقة فى دول اخرى منها مصر ولاشك ان التصورات التى يتم تخيلها اقليميا تشير دائما الى بناء (قوة) اقليمية دفاعية ـ قد تستوعب بعض الانتاج والقوى العسكرية المصرية على حساب دول الخليج مما يلطف من حدة تحول المؤسسة العسكرية الى الاهداف المدنية ولو الى حين .

والخلاصة ان الاتجاه الى انهاء الحرب البادرة (سياسيا وعسكريا) يثير عدة قضايا معقدة فى الدولتين العظميين وكذلك فى دول كثيرة اخرى ، فضلا انه ينم عن خطورة انفراد الولايات المتحدة فى العالم كله بسيطرة حربية كبيرة ـ هذا كله فى الوقت الذى لابد فيه من اقامة نظم دولية واقليمية فعالة لضمان الامن وفض المنزاعات والدخول فى مراحل متتابعة من اعادة تنظيم الانتاج والعمالة والتكنولوجيا والاقتصاد عامة لكى يتواءم مع التوجيهات السلمية المرجوة .

فى مقال طريف (وعميق) لاحد الكتاب العرب منذ اسابيع قال الكاتب ان امريكا بعد جورباتشوف تبحث عن (عدو) بعد ان انتهت عدواتها مع موسكو ـ قد يكون هذا صحيحا الى حد ما ـ ولكن اليس اجدر بامريكا والعالم كله يتمنى ذلك ـ ان تبحث عن (صديق)

٣

التطورات فى الكتلة الشرقية

كانت المانيا الشرقية (الشيوعية) الى وقت قريب تاسع دولة فى العالم فى ترتيب القوة الصناعية ـ ولكن على الرغم من ذلك حينما كشف الغطاء عن مجتمعها بعد سقوط حائط برلين ـ ظهرت نقائض كثيرة وخاصة من حيث مستوى المعيشة ولوازمها الضرورية ـ بما فيها السيارات مثلا ـ وكذلك فى مستوى المحافظة على البيئة حيث كانت المانيا الشرقية قد سمحت مثلا لبرلين الغربية ـ ان تكون ارضها (مقلبا) كبيرا للقمامة لقاء جعل مالى تحصل عليه .

لقد فتحت جميع الابواب على (مصاريعها) فى دول اوربا الشرقية امام انهيار النظم السابقة والتحول الى النظم الغربية وقد كان الامر فى البداية له مظهر واضح هو السماح لافراد معارضين للنظم المركزية للخروج الى الدول الغربية المجاورة وكانت موسكو قد تقاضت (او ربما حتى باركت) مثل هذا (التيسير) وخاصة لهماجرى المانيا الشرقية الى المانيا الغربية عن طريق المجر والنمسا . ثم بدأت القطرات تزداد حتى اصبحت سيلا عارما ـ حتى جرف امامه بعد اشهر قليلة حائط برلين .

ومن الواضح ان لالمانيا الشرقية (السابقة) وضعا خاصا بالمقارنة مع دول اوربا الشرقية الاخرى ناشئا عن انها (المانية) تتمتع باواصر قربى وجنس وعلاقات وطموحات سياسية واقتصادية مع المانيا الغربية ـ وكان توحيد شطرى المانيا الغربية من الاهداف التى كان يرنو اليها الالمان سنوات طويلة وتصرح به المانيا الغربية بل وضعت لذلك نصوصا صريحة فى دستورها استخدمت فيما بعد فى اجراءات التوحيد الفعلى ولكن هذا الطموح كان قائما ايضا بدرجة اشد ولكن فى صورة مكبوتة فى المانيا الشرقية ذاتها . ولذلك تمتعت حركة التطوير فى المانيا الشرقية من الموارد المالية والدعم السياسى والدفء الشعبى الذى جاء اليها من المانيا الغربية ـ وهى العوامل التى ساعدت على التغلب على كثير من العقبات والتعقيدات التى لم تنته بعد .

وعلى الرغم من هذا الوضع الخاص والموارد المتوافرة ، تجتاز المانيا الموحدة مراحل صعبة لاتمام الاندماج السياسى والاقتصادى والشعبى بين الشطرين السابقين ـ ولا تنحصر هذه الصعاب على المانيا الموحدة وحدها ولعلنا هنا نذكر مثلا طريفا حينما فتحت الاسوار بين الشرق والغرب فى المانيا اندفع مواطنوا المانيا الشرقية الى شراء جميع السيارات المستخدمة التى وجدوها فى كل مدن المانيا الغربية وفى شهر سبتمبر الماضى كان المرء يرى الالمان الشرقيين قادمين غربا بسيارتهم الهزيلة من الشرق حيث يبحثون عن سيارة غربية مستخدمة يعودون بها الى المانيا الشرقية ـ مدينة بورسعيد تأثرت بهذه الاوضاع ـ اذ اصبح استراد السيارات الالمانية المستخدمة محددا وبالتالى حلت (وكالة البلح) فى القاهرة من قطع الغيار للسيارات وهى كانت اروج تجارة تقومم على (فك) القطع من السيارات المستخدمة وبيعها باسعار رخيصة . هكذا اصبحت سياسات جورباتشوف مؤدية الى سياسات ـ كول ـ ومنها الى بورسعيد ووكالة البلح فى بولاق التى يحاول تجارها الآن الحصول على قطع غيار (مقلدة) من الشرق الاقصى لسد حاجة السوق المصرية .

والآن وقد اصبحت (المانيا الموحدة) مسئولة عما يحدث فى اطار المانيا (الشرقية سابقا) يقال ان ترسانة السلاح الضخمة المتبقية من العقود الماضية ستعرض بالمزاد العلنى لبيعها ـ ولا أدرى هل يسمح للتجار الاجانب بشرائها ـ كاملة او مفككة ـ وربما تكون هذه فرصة امام من يفيدون منها .

اما دول اوربا الشرقية الاخرى وهى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا (وقد تضيف البانيا ويوغوسلافيا مع الفارق) فهى جميعها تمر بفترة مخاض صعبة للتحول الى النظم الجديدة ولكل منها تاريخها التفصيلى فى هذا الشأن مما لا مجال لسرده هنا ـ فبولندا قامت فيها حركة التضامن العمالية وحصلت على قروض غربية واستمرت فيها طويلا رئاسة الحزب الشيوعى (ولو فى صورة رئيس الدولة العسكرى) وانقسمت جبهة الليبرالية الى فريقين ونضبت موارد النقد الاجنبى التى كانت تتهافت على الدخول الى بولندا قبل التحول السياسى فعندما دخلت بولندا فى الاطار العام ـ لم يعد هناك مايدعو الى اجتذابها الى المعسكر الغربى بالقروض والمزايا ـ كما ان اسس الاقتصاد البولندى كانت ولازالت تعتمد على زراعة غابات مختلفة وصناعة سفن لم تعد منافسة دوليا وفحم ردىء يدعم مراكز الصناعة فى الجنوب ـ وبعد ان انقطعت التوازنات المالية والتجارية التى كانت قائمة فى اطار ـ اتحاد الدول الاشتراكية ـ الكوميكون ، لم تتمكن بولندا من اعادة

توجيه صادراتها الى الدول الغربية التى كانت مصممة اساسا لكى تستوعب فى اطار روسيا والدول الاشتراكية وتسعى بولندا جاهدة فى المجال الاقتصادى الى التوصل الى تحرير عملتها بحيث يمكن ان تكون قابلة للتحول الى العملات الدولية الحرة مع علمها بان هذا سيؤدى الى زيادة التضخم والبطالة ونقص الموارد الضرورية - ولكن فى رأيهم ان هذا هو السبيل الوحيد لتحويل النظام الى صورة اقرب الى الاندماج فى الاقتصاد الدولى والاوربى - والسؤال هل سيتمكن النظام السياسى من تحمل الضغط الشعبى والضائقة الاقتصادية التى لافكاك منها فى احداث هذا التحول .

وقد اتخذت تشيكوسلوفاكيا خطوات جريئة بشأن تغيير نظام ادارة مصانع القطاع العام ، بان نقلت هذه الادارة الى لجان منتخبة من العمال انفسهم فى كل مصنع ولكن ظهر فيما بعد ان الذين نجحوا فى الانتخابات اكثرهم من المديرين ورؤساء النقابات العمالية الشيوعية السابقة الذين استغلوا الموقف لصالحهم الخاص بل وكثيرا ما كانوا يتخذون خطوات حينذاك ضد التحول الليبرالى السياسى عادة . كما ان المجالس النيابية التى انتخبت ضمت طبقة جديدة من الاساتذة والادباء والمفكرين الذين كانوا فى المعارضة ولكن لم يكن لديهم الخبرة والدراية الكافية بادارة الدولة - واستندت حركة الانفصال فى سلوفاكيا عن الدولة الام التى تشمل مقاطعتى بوهيميا ومورافيا الاكثر تقدما ومما يذكر ان الصناعة الاوربية الحديثة للصلب والصناعات المعدنية كانت نشأتها الاولى فى هاتين المقاطعتين قبل ان تلحق بهما وتسبقهما المانيا والدول الاوربية الاخرى - وكانت تشيكوسلوفاكيا قد مرت بمرحلة من الليبرالية النسبية فى اواخر الستينات على يد دوبشيك ولكن حطمتها قوات الدبابات السوفيتية وقتلتها فى مهدها .

وكانت قد قامت حركة تمرد على النظام الشيوعى والسيطرة الروسية قبل ذلك بعشر سنوات فى بودابست ، ولكن هى الاخرى تحطمت مع خسائر ضخمة على يد القوات المسلحة وهروب الاف المجريين عبر الحدود الى اوربا الغربية وامريكا وتميز الاقتصاد المجرى ايضا بانه كانت قد تمت فيه عدة محاولات للخروج من اسار النظم التخطيطية المركزية الى اشكال الليبرالية وكانت عندئذ نظما متقدمة كما ان الاقتصاد المجرى كان قد اكتسب قدرة تصنيعية للتصدير الى العالم الحر مما ادى الى توسيع نطاق التجارة الخارجية خارج كتلة الكوميكون ولكن الضغط السياسى والنظم الاستبدادية لم تنجح فى الحصول على ولاء العامل المجرى ، الذى استمر شكليا فى العمل فى مصانع القطاع العام بانتاجية منخفضة او تكاد تكون معدومة مع التوسع فى انشاء مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتاجر والخدمات على نطاق واسع خارج ساعات العمل وانصرف الشعب كله تقريبا

الى هذه الانشطة الخاصة (بما فيها السياحة والفنادق) التى كان قد سمح بها فى السنوات السابقة على التطورات الاخيرة ومع انتشار الرشوة والتهريب وتحويل العملة على أوسع نطاق ، قلت المشاركة السياسية الشعبية فى فترة الحكم الشيوعى واستمر هذا الوضع حتى بعد التحولات الاخيرة ، مما أوجد اوضاعا سياسية يتصارع فيها قدامى الشيوعيين مع اساتذة الجامعات الجدد والمفكرين ، دون ان يؤدى هذا الوضع الى تحسين الانتاج او تقدم اقتصادى حقيقى . ولما كان المجريون ينتمون الى اصل عرقى اسيوى يختلف عن المحيط الواسع من الصقالبة المحيطة بهم - فانهم يشعرون بذاتية عرقية متميزة لغويا وثقافيا واجتماعيا ويتألمون كثيرا لما يلاقيه السكان من أصل مجرى الذين يعيشون فى داخل حدود رومانيا ويلقون الهوان والعذاب من معاملة الحكومة الرومانية الحالية ولكن مع ذلك امكن للنظام السياسى المجرى ان يحتوى هذه الأزمة ويتفادى اى مجابهة مع الحكومة الرومانية على الرغم من الشعور الشعبى الجارف ويتمتع العمال فى المجر بكفاءة فنية عالية ولكنهم كما ذكر من قبل لايعكسون هذه الكفاءة فى مؤسسات القطاع العام حتى بعد تحول ادارته .

وقد حدثت تحولات محدودة المدى فى رومانيا وبلغاريا والبانيا - فيقال مثلا ان الحكومة الرومانية الجديدة امتداد لحكومة الديكتاتور شاوشيسكو تقريبا ولكنها نجحت فى الانتخابات واقامت ميليشيا من عمال المناجم استقدمتهم الى بوخارست لضرب المتظاهرين من مختلف المشارب الذين حاولوا اسقاط الحكومة ولا تتمتع الحكومة الرومانية على ذلك بقبول كبير فى الدوائر الغربية - ولكن فى الوقت ذاته ليس هناك فى العالم الخارجى - فيمايبدو - من يهمه ان تضعف تلك الحكومة حتى الان - وقد قامت حركة شعبية للمطالبة بولاية مولدافيا التى تدخل الان فى اطار حدود الاتحاد السوفيتى لتحول الانظار عن الاوضاع الداخلية المتردية - ولكن لتلك لحركة اثر ظاهر فى بلغاريا - وكانت طيلة سنوات الحكم الشيوعى الربيبة المقربة الى موسكو - فاستمرت التركيبات الاقتصادية والادارية السابقة دون تغيير كبير - ولكن تم عزل الطبقة العليا الشيوعية وحلت محلها قوى سياسية غير متطرفة لايمينا ولا يسارا . ولا يعرف العالم الكثير عن الاوضاع فى داخل البانيا لعزلتها الطويلة وتخلفها الاقتصادى ولكن ثمة بوادر لمظاهر ديموقراطية قد تكون سطحية - وهنا ايضا لا توجد قوى خارجية تدفع الى التغيير ولو ان التوتر القائم مع الاقليات الالبانية فى

يوغوسلافيا قد ينشىء فيما بعد بعدا دوليا للتطوير فى داخل الدولة .
وهكذا نرى ان حركة التغيير بأشكال مختلفة تنتشر فى كل دول اوربا الشرقية وكثيرا مايكون من اليسير اسقاط الطبقة الحاكمة الشيوعية السابقة ـ الكثير من افرادها ينضمون مباشرة الى احزاب جديدة باسماء اكثر قبولا ـ تستمر الطبقة السابقة فى مراكز القوى بعد انضمامها الى التشكيلات الجديدة وبذلك توجد مؤسسات واشكال ديموقراطية وتزداد القدرة على ممارسة الحريات الشخصية والتعبير عن الرأى ـ ولكن كل هذه التغيرات لاتنفذ بسهولة الى الاجهز الاقتصادية والانتاجية ـ بل كثيرا ماتكون لها تاثيرات سلبية على المؤشرات الاقتصادية مما يجعل كل هذه الدول فى اشد الحاجة الى الموارد الخارجية فى فترة التحول ـ والملاحظ ايضا ـ ان الاوضاع الدولية ـ فيما يبدو ـ تدعو الى عدم الدخول فى منازعات حدودية او عرقية ـ فالمانيا تقبل الحدود مع بولندا دون تعديل ورومانيا تقبل الحدود مع الاتحاد السوفيتى والمجر تقبل الحدود الحالية مع رومانيا ـ ويوغوسلافيا والبانيا لاتتجه الى تغيير وضع الاقليات بتغيير الحدود فيما بينها ـ وتجابه كل هذه الدول ـ فيما عدا المانيا الشرقية ـ مشكلات اقامة نظام نقدى مقبول عالميا ـ واعادة تنظيم المؤسسات الانتاجية ـ وتحويل التجارة الخارجية الى المشاركة التنافسية فى الاسواق الدولية ـ واشاعة جو من الاستقرار الامنى لجذب رؤوس الاموال من الخارج ولو كان ذلك على حساب ابطاء حركة التغيير فى القيادات والتغاضى عن استمرارية بعض المتسلقين السابقين فى مراكز السلطة حتى الان .
هذا بينما نرى الاوضاع فى داخل الاتحاد السوفيتى ذاته تبدو أكثر سوءا فهناك حركات انفصالية قوية فى جمهوريات البلطيق وفى جمهوريات القوقاز وصراعات دموية بين الجنسيات المختلفة فى ارمنيا واذربيجان وغيرها تحد قوى لسلطة الاتحاد المركزية فى موسكو خاصة من جمهورية روسيا الكبرى وجمهورية اوكرانيا وتدهور كبير فى ضروريات المعيشة وخاصة الغذاء والطاقة ، بل أن بعض المدن الساحلية على البحر الاسود تدعو الى الانفصال تماما عن الاتحاد واقامة (دولة مدينة) مثل سنغافورة او هونج كونج .
وفى نهاية هذه الفقرة ، يلاحظ تباين الاوضاع بين مختلف الدول فى المنطقة من جهة ـ مع تشابه فى اسقاط النظم المركزية السابقة واقامة منظمات ذات طابق ديمقراطى ـ شكلى او حقيقى ـ ووجود صعوبات اقتصادية ومالية معقدة ونقص الموارد الخارجية والغرض من هذا كله هو المقابلة بين هذه الاوضاع وما يحدث لدينا فى مصر والدول العربية وما قد يحدث بعد ان تتم تسوية ازمة الخليج ـ ولو سلميا ـ اذ ان عمليات التطوير الاجتماعى والانتاجى والسياسى لاتحدث بجرة قلم ولكن لها جذورها وتدافعاتها المعقدة والتى تختلق من حالة الى أخرى .

كلمة اخيرة فى هذا الشان فيما يتعلق بدول اسيا الوسطى الست الاسلامية التى بدأت تتفتح على العالم العربى والاسلامى بدرجة محدودة وقد عقدت اتفاقيات تجارية مباشرة مع بعضها - الصراعات القائمة فى موسكو بين الحكومة الفيدرالية والجمهوريات (وخاصة جمهوريات روسيا واكرانيا والبلطيق) قد تنجح فى التوصل الى صورة (فيدرالية) مقبولة ولكن دور الجمهوريات الاسلامية سيدخل بذلك فى مرحلة جديدة - فتلك الجمهوريات منها السنى ومنها الشيعى وفيها اقليات كبيرة من غير المسلمين - وهذه الاقليات اكثر معرفة وكفاءة وبيدها الكثير من الامور - كما أن الدول الاسلامية المجاورةوخاصة ايران لها حدود مباشرة واتصالات عرقية مع بعض هذه الدول - وفى العالم الاسلامى حركة قوية لزيادة اواصر القربى مع مسلمى اسيا الوسطى الذين انفصلوا طويلا عن التيار الاسلامى عامة وفى الحقيقة يمكن اعتبارهم تقريبا خارجين الان من عهد الاستعمار الروسى لى عهد من الاستقلالية والذاتية الفكرية والثقافية .

- ٤ -

التطور فى المانيا والكتلة الغربية

جرى توحيد شطرى المانيا فى خطوات سريعة متتابعة بعد التغلب على عقبات عديدة من جهات مختلفة فقد كان من اللازم الاطمئنان الى موقف الاتحاد السوفيتى الذى كان محتفظا باكبر قوة برية له فى أوربا فى داخل المانيا الشرقية والذى كان كما هو معلوم قد خاض حربا ضروسا مع جيوش هتلر الغازية فى اثناء الحرب العالمية الثانية التى تقدر خسائر الشعب فيها باكثر من عشرين مليون ضحية فلم يكن من السهل على القيادة السوفيتية مهما بعد بها الزمن ان تقبل عودة (المارد) الالمانى مرة اخرى الى سابق قوته .

وكان من اللازم تأكيد معالجة مخاوف الحلفاء الغربيين وخاصة فرنسا ، التى استمرت الحروب بينها وبين المانيا (او حتى مع الولايات الالمانية قبل بسمارك) منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين وقد ابدى بعض المسئولين البريطانيين مثل هذه المخاوف علنا بما لم يكن من سياسة الحكومة الراهنة الافصاح عنه واسرعت الحكومة البريطانية الى استبعاد المسئولين عن تلك التصاريح التى كانت تفصح علنا عن الشعور الذى يشارك فيه الكثيرون سرا .

وكان ثمة مشاكل مالية وسياسية فى داخل المانيا الغربية ـ من حيث التعامل بين المارك الغربي والمارك الشرقي والاجراءات الدستورية المختلفة التى تتخذ فى المانيا الشرقية لاظهار رغبتها فى الانضمام الى الدولة الأم وفقا لاحكام الدستور وتغيير أشكال المؤسسات السياسية وفى مقدمتها الحزب الشيوعى ولجانه المركزى وسلطته الشاملة الى نظم وأحزاب على الصورة الغربية .

وتمسكت المانيا الغربية ببقائها ـ حتى بعد الوحدة ـ ملتزمة بحلف الاطلنطى والسوق الاوربية المشتركة مع خروج المانيا الشرقية بالطبع من حلف وارسو (الذى كان قد تفكك تماما تقريبا) وتخلف اقتصادياتها عن المستوى اللازم لمشاركتها فى حركة الوحدة الاوربية وشبكة الاستكمال بعد سنتين ـ وقد دفعت المانيا الغربية الكثير لشراء قبول موسكو لهذه الاجراءات ومنحت الاموال والقروض الى المانيا الشرقية حكومة وشعبا لمساندته فى فترة التحول الحرجة من صورة الدولية الشيوعية الاكثر تزمتا الى ان اصبحت مجموعة مقاطعات منضمة الى حكومة موحدة فيدرالية غربية .

وكان على حكومة المانيا الغربية بقيادة هلموت كول ان تواصل الاتصالات والمشاورات المكثفة مع الولايات المتحدة والحلفاء الاربعة الذين كانوا معا مازالت لهم السيادة شكليا حتى بعد خمسين سنة من انتهاء الحرب واندحار المانيا الهتلرية ولا شك أن وزن المانيا الغربية اقتصاديا وماليا كدولة فائض كبرى ، تضخ سنويا عشرات البلايين من الدولارات فى سندات الحكومة الامريكية وفى الاقتصاد الامريكي لسد العجز الضخم فى ميزان المدفوعات الامريكي ، كان لهذا الوزن أثره فى تطويع اعداء الامس وحلفاء اليوم للمشاركة والتهليل والترحيب بتوحيد شطرى المانيا وعندئذ عمت الفرحة والابتهاج فى انحاء المانيا الغربية واظهر الشعب الالمانى عواطف وطنية جياشة كانت تقترن بعد كل خطوة بتاكيدات متجددة ان المانيا الموحدة تقوم فى ظل نظام اوربى شامل للامن ودون اضرار بالمنظمات الدفاعية التى تدور حول حلف الاطلنطى ودون ابطاء لحركة الوحدة الاوربية ومع الوعود بتقديم المعونات المالية السخية لدول أوربا الشرقية وللاتحاد السوفيتي نفسه الى الدرجة التى وجد مستشار المانيا معها ان يعلن ان عبء هذه المعونات والقروض لايصح ان يكون كله على عاتق المانيا وتم استرضاء الحركة الصهيونية ـ ومركزها فى الويات المتحدة الان ـ بتقرير تعويضات لاسرائيل عن (فظائع) المانيا الشرقية ضد شعب الله المختار ـ كما تمت المشاركة مع الولايات المتحدة فى نفقات القوات التى تتجمع فى السعودية والخليج ، حيث ان نصوص الدستور الالمانى لاتسمح بارسال قوات المانية خارج الحدود ـ وعندما تباحثت الحكومة الالمانية والحكومة الامريكية حول امكان تغيير هذا النص الدستورى حتى يمكن ان تنضم قوات المانية فى المجابهة مع العراق لتحرير الكويت ، رئى التمهل خشية

اثارة الخواطر القلقة بشان احتمال عودة العسكرية الالمانية الى سابق سيطرتها على أوربا ـ فاكتفت المانيا بالمشاركة المالية مثلما فعلت اليابان ـ وقد احتمت كل من هاتيت الدولتين وراء النصوص الدستورية المحدودة لنشاطهم العسكرى الذى كان الحلفاء الغربيون هم الذين ادخلوها ضمن اتفاقيات الهدنة والصلح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ومازالت هناك أحزاب وعناصر سياسية واقتصادية فى داخل المانيا (الغربية سابقا) ترى أن اجراءات التوحيد قد تمت بسرعة كبيرة وبتكلفة عالية وانها لن تؤدى الى تحقيق الاندماج الكامل للشطر الشرقى فى الاطار الموحد ـ وأن المستشار كول اندفع فى هذه الاتجاهات بعد أن امكنه اقناع مختلف الاطراف ودفع الثمن اللازم ، وكان فى ذلك استجابة عاطفية وانبثاق للثقة فى ألمانيا ذاتها ـ وبجانب هذا كلة اعتبرت الخطوات التى تمت نجاحا سياسيا للمستشار كول ولحزبه الذى يمكنة بعدئذ أن يحصل على الثقة البرلمانية اللازمة للاستمرار فى السلطة ومعالجة المشاكل الكثيرة التى تختلف عن اجراءات التوحيد التى لم يكن الالمان انفسهم يظنون حتى أشهر قليلة انها يمكن أن تتم اطلاقا .

أن الاحداث التى تمت فى اقل من عامين فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية وتوحيد المانيا ، قد خلقت اوضاعا جديدة بشان الامن الاوربى ونظم الدفاع التى كانت لسنوات طويلة قائمة كجزء من السباق النووى والردع المتبادل بين الشرق والغرب واسرع الجميع الى احداث المراجعة لتحويل كل هذه النظم لتوائم الاوضاع المستجدة ، بما فى ذلك الدعوة الى سحب القوات الامريكية ـ كليا أو جزئيا من أوربا وعودة جيش الراين لبريطانيا إلى قواعده ، وسحب الصواريخ متوسطة المدى التى كانت قد نشرت فى أوربا لدعم القوات الغربية امام التفوق البرى الكبير لقوات حلف وارسو ، واجهد العسكريون انفسهم لملاحقة هذه التطورات السريعة وحرصوا على ابقاء القدر الاكبر من القوات الحربية دون تسريح ، حتى تكتمل النظم الدفاعية والامنية الاوربية .

وسرعان ما امتد أثر هذه التطورات الى خارج حدود اوربا ـ فاصبح من اللازم اعادة النظر فى نظم الدفاع عن الامن فى المحيط الهادى التى كان ـ ومازال ـ للقوات الامريكية الدور الاكبر فيها ـ فرضا ضد اى توسع هجومى للقوات السوفيتية فى الشرق الاقصى ـ وحماية لليابان واستراليا ونيوزيلندا ـ فاصبحت اليابان اقل شعورا من حيث الخوف من القوى الروسية ، وبالتالى اكثر استقلالا عن المظلة النووية الامريكية واقرب الى ان يكون لها دور عسكرى مباشر ، ليس فقط فى داخل حدودها ولكن ايضاء فى منطقة الباسيفيكى كلها ، مع ماقد تثيره مثل هذه الرغبات من خشية ان تعود لليابان قوتها العسكرية

المتشددة التى قاست منها كل شعوب شرق وجنوب اسيا ، بل والولايات المتحدة ذاتها منذ بيرل هربور وما بعدها .

وبالاضافة الى الساحة الاوربية والدفاع الاطلنطى من جهة وتغير الاحتياجات والاوضاع الأمنية والدفاعية فى المحيط الهادى كما ذكرنا انفا ، كان من الطبيعى ان تمتد عمليات المراجعات الدفاعية الى مناطق اخرى فى العام ، مثل منطقة البحر الابيض المتوسط ومنطقة المحيط الهندى وجنوب اسيا ـ وهنا يصادفت البحث قضايا ونزاعات كثيرة قائمة منذ عشرات السنين وتم اهمالها او التغاضى عنها كليا أو جزئيا على المستوى الدولى وفى مقدمة هذه القضايا الاحتلال الصهيونى لفلسطين اصلا وللضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة تفصيليا والتدخل الاسرائيلى فى لبنان والقوة النووية الاسرئيلية والتغاضى عن عن محاسبتها او طمأنة الاقاليم المحيط بها ـ تحيزا من امريكا والدول الغربية للتوسعات الاسرائيلية واهمالا للمطالب المشروعة لشعب فلسطين الطريد واستهتارا بالقوى العربية المتنافرة المتصارعة فيما بينها ـ ثم هناك النزاع التركى اليونانى الخاص بقبرص وتقسيمها والنزاع بين المغرب وموريتانيا فى الصحراء ـ والاحتلال الاسبانى لمواقع فى الشاطئ المغربى ـ واحتلال بريطانى لجبل طارق التى تنازع فيه اسبانيا من حين الى حين ، ثم هناك التصرفات الليبية التى اتهمت مرارا بنشر الارهاب الدولى واقامة مصانع للحرب الكيميائية من جهة ـ ومن جهة اخرى قامت حروب اقليمية بين تشاد وليبيا اشتركت فيها فرنسا كدولة حامية مما انعكس اثره على الأمن والوفاق بين دول البحر الابيض شماله وجنوبه .

ويتجة الراى الى اعادة رسم الخرائط الأمنية والدفاعية فى مختلف مناطق العالم ابتداء من أوربا وحلف الاطلنطى الى ان نصل الى النزاعات فيما بين الدول الافريقية وبين الهند والباكستان وفى فيتنام وكمبوديا ولاوس ـ وكذلك امريكا الوسطى ، الى تقديم عدة قواعد مقترحة ـ لعل أهمها دعم تقوية التكتلات الاقليمية مثل أوربا أولا ـ ثم مناطق اخرى ومنها الشرق الاوسط وغيرها وتقوية نظام الامن الدولى عن طريق الامم المتحدة وتحريم استخدام وانتاج اسلحة الدمار الشامل وانشاء هيئات مراقبة دولية فعالة وهيئات لفض المنازعات الحدودية والاقليمية وامتداد المتابعة الدولية للسياسات القطرية والاقليمية التوسعية بما فى ذلك تضخم القوات القطرية بما يتجاوز كثيرا احتياجات الامن الداخلى والاقليميى وهذه كلها أمان ـ كثيرا ماكتب عنها العلماء والمختصون واستهزأ بها رجال الحكم والسياسة ، ولكن يبدو أن ثمة فرصة مواتية الان لأن يتجه العالم كله نحوها ولو بخطوات محدودة .

- ٥ -

امتداد الزلزال

هكذا نرى ان الشرارة الاولى التى أطلقتها دعوة المكاشفة فى الإتحاد السوفيتى بما كان لها من مقدمات ومبررات لم يكن يصرح بها من قبل وبماتلاها من نتائج بالغة الخطورة على الدولة السوفيتية وأوربا الشرقية والغربية ، بل والعالم كله الى حد كبير ، أو جدت سلسلة ، بل سلاسل مترابطة ومتتابعة من التدافعات والتطورات ، كانها موجات الزلازل التى تبدأ من نقطة ثم تنتشر فى كل الاتجاهات ـ ولكن مراكز الزلازل هنا لاتقف عند حد زلزال واحد ، بل ان كل نقطة الان مركز لزلزال جديد ، تعود فترتد هى الاخرى كالموجات المتلاطمة من دولة الى اخرى ومن نشاط الى نشاط ، وهذه التدافعات مازالت تحدث اليوم وستحدث غدا هنا وهناك ـ وما حدث فى العراق والكويت فى اغسطس ١٩٩٠ الا واحدا من هذه الزلازل الدولية المتدافعة وقد يحدث غيره فى صورة او اخرى .

والتساؤل الان اذا كانت هذه الموجات من التطورات الدولية المعقدة تجتاح البسيطة طولا وعرضا ، صيفا وشتاء يقوى بعضها البعض ويتراكم الواحد منها فوق ماسبقه ويؤدى الى مابعده ـ فهل هذا كله بدأ فقط بالمكاشفة التى اعلنها جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى فقط ـ لاشك ان تلك كانت شرارة اشعلت فتائل الانفجار والتغيير كما اجملنا فى السطور السابقة ، ولكن الفتيل المشتعل لا يحدث اثرا الا اذا وصل الى مخازن البارود وتجمعات الالغام والمتفجرات ـ وموجات التطور لا تحدث من فراغ ولا تنتقل وتنتشر الا حيث توجد الاوضاع والظروف التى تسمح لها بالتفاعل والاستمرار ـ اى ان الاوضاع الفعلية فى كثير من الدول الكبرى والصغرى ، وفى كثير من قطاعات النشاط الحضارى فى مختلف انحاء العالم كانت ومازالت مهيأة ومرشحة للتفاعل مع مبادرات ومكاشفات أصبحت لازمة وربما مرجحة الحدوث ومطلوبة فى دول متقدمة كثيرة ودول متخلفة فقيرة سواء بسواء .

فالمكاشفة السوفيتية نجحت فى ترجيح حدوث مكاشفات اخرى وحتى اذا لم تنجح حركة (اعادة البناء) القائمة الان فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية التى تعانى الان من صعوبات كبيرة فى المراحل الانتقالية المعاصرة ـ ولعلنا ـ بغية شحذ الفكر واستمرار التمعن ننظر هل نحن فى العالم العربى وفى

مصر بالذات فى حاجة مثل غيرنا الى مزيد من المكاشفة بين الحاكم والمحكوم ، بين الغنى والفقير . وبين الجاهل والمتعلم بل وبين الريف والحضر ، لننظر الى أمورنا نظرة أقوى نفاذا وأصح بصيرة فلا نستمر نخفى عيوبنا ونصفق فرحا لصعوباتنا التى نخفيها ، اما طواعية أو كرها خلف استار كثيفة من الاعلام السطحى والتواطؤ الاجتماعى والاستهتار بمستقبل الاجيال القادمة لاقدر الله - والله الموفق ان تكون هذه السطور ومابعدها من العوامل التى تشجع الفكر وتدعم تبادل الراى وتكاتف الجهود لاستغلال الفرص المتاحة من هذه التطورات العالمية العميقة وتجنب مظان الخطر ومحاذير الزلل إن شاء الله .

● الخماسية الثانية

التجارة والمال

- ٦ -

التكامل الأوربى

كان عرض التطورات الدولية فى الفقرات السابقة متركزا أساسا على ما حدث فى شأن نظم الحكم والعلاقات الدولية السياسية والامنية وفقا للمفاهيم والأوضاع المستحدثه فى السنوات الاخيرة وفى الفقرات التالية ، نولى اهتماما فى الاستعراض الى النواحى الاقتصادية والمالية التى كانت هى الاخرى بدورها مجالا لتطورات وتغييرات ، ربما بدأت منذ عشرين سنه او نحوها ولم تستقر بعد على صورة جديدة ، مما يحق القول على ذلك بأن الاقتصاد العالمى فى مفترق الطرق ، بعد ان تداعت الكثير من الاسس والمؤسسات التى كانت قد وضعت بعد الحرب العالمية الثانية وحكمت معالم النشاط الاقتصادى العالمى فى سنوات ما بعد الحرب على وضع اختلف فى كثير من معالمه عن الاقتصاديات التى كانت سائدة فى فترة العشرين سنه التى اجتازها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ الى ان اشتغلت نيران الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ . وكذلك كانت الاقتصاديات العالمية فى فترة ما بين الحربين ، تختلف فى أوجه كثيرة عن اقتصاديات العقود الاخيرة من القرن الماضى والعقد الاول من القرن العشرين ولا يتسع المجال هنا للتعمق فى دراسة هذه التطورات التاريخية الكبرى فى مجال الاقتصاد الدولى (وبالتالى الاقتصاديات القطرية المختلفة) منذ أوائل هذا القون ، ولكن يبدو واضحا ، أنه قبل الحرب العالمية الاولى ، كانت نظم الاستعمار الغربى (والسيطرة السيادية) تميز الاقتصاديات الدولية ، اما فترة ما بين الحربين فالميزة الواضحه كانت مقدمات الأزمة العالمية الطاحنه التي بدات عام ١٩٢٩ واستمرت الى قبيل اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية ، وهى فترة حدثت فيها اضطرابات واسعة النطاق فى الاسواق وعم الكساد ، وزادت البطالة وانكمش النشاط التبادلى التجارى والمالى الى مستويات متدنية ـ اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تم استيعاب دروس الازمة والكساد والبطالة وتم الاتفاق على التوجه الى تحرير وتنمية التجارة الدولية ووضع معايير ثابتة للنظم النقدية ومعالجة انحرافات اسعار الصرف واقامة مؤسسات الاستثمار والتنمية ، بما أقام بصورة أوضح عناصر ومعالم ومداخل ما يصح ان يسمى (نظاما اقتصاديا عالميا) ـ هذا هو النظام الذى نفذ مدة حوالى عقدين من الزمان ، ثم بدات بعض جوانبه الاساسية فى التخلخل ، وزادت الخلخلة مع تزايد سرعة التطويرات المشار اليها فى الفقرات السابقة سياسيا وأمنيا ، مما حق ان يقال أن العالم الان بصدد اعادة النظر توطئة لاعادة بناء نظام عالمى اقتصادى جديد .

ولعله من المفيد ، ان نشبه التشابك الحضارى بين مختلف النواحى السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها فى الدول التى يزداد الترابط والتداخل فيما بينها على مختلف المستويات بجسم الانسان ، حيث توجد نظم متكاملة للحركة وللاعصاب وللتنفس وللهضم وللنظر والبصر ودورات مستمرة للدم وتجديد الخلايا واعضاء ذات وظائف خاصه ، متكاملة بتنسق تلقائى أو اختيارى من جهاز عصبى مركزه المخ - وهذه النظم الاقتصادية ، ويكون علينا ان نتبين تركيبها الخاص وقواعد العمل فيها ، كجهاز متخصص مع الادراك الكامل بانها لا تعيش وحدها بل ترتبط بالانظمه الاخرى السياسية والدفاعية والثقافية والفكرية وارتباطات تتجه الى زيادة التداخل والاعتماد المتبادل ، شأن العالم كله الذى يتجه عامة فى نفس الاتجاه .

ومن اهم مظاهر التطور الاقتصادى فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، اتجاه مجموعة من الدول الاوربية الى اقامة تكامل اقتصادى بينها فيما يعرف الان باسم (الجماعة الاوربية) او من قبل (السوق الاوربية المشتركة) التى بدأ التفكير اولا فيها فى مجال التعاون فى صناعة الحديد والصلب ، حيث كانت خامات الحديد فى منطقة والفحم اللازم لتصنيعها فى جهه اخرى ، ثم تبينت الدول الاوربية ان مستقبلها الاقتصادى رهن بزيادة رقعة التعاون فتم التوقيع على معاهدة روما ١٩٥٧ وبدأت المجموعه بست دول ولكنها اتسعت حتى شملت الان (١٢ دوله) أوربية كبرى ، تستكمل التوحيد الاقتصادى فى سنة ١٩٩٢ ، مع بقاء الكيانات السياسية منفصلة ولكن بالضرورة مرتبطة فى حدود التنظيمات المشتركة وخاصة مشروع انشاء وحدة نقدية مشتركة ، الذى يقترب من مرحلة التنفيذ على الرغم من احتمال بعض التعديلات التفصيلية بناء على معارضة بريطانية محدودة .

لقد تم بناء التكتل الاقتصادى الاوربى فى خطوات متئدة استمرت حوالى ثلاثين عاما ، ولم تؤثر فى كيانه التطورات الدولية الاخيرة ، بل ثبت امامها وربما افاد منها ، بايجاد فرص اكبر للاستثمار والتجارة مع الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية ، التى كانت قبل التطورات الاخيرة منعزلة الى حد ما عن تيارات الاقتصاد العالمى والاسواق العالمية النقدية والتجارية ، وفى اثناء هذه السنوات الطويله ، اقامت الجماعة الاوربية علاقات اقتصادية وثيقة مع مجموعة الدول الافريقية (وغيرها) التى كانت من قبل فى ظل النظام الاستعمارى ترتبط بفرنسا وبريطانيا اساسا كما اقامت مبادىء وبرامج لتقديم معونات وتسهيلات لاعضائها الاقل نموا فى جنوب اوربا ، واعتمدت مبدا الدعم والحماية للنشاط الزراعى ، على الرغم من تعارضه الواضح مع مبادى التجارة الحرة واضراره بمصالح الكثير من الدول المصدرة للمواد الاولية والغذائية -

وقد عاونت دول الفائض داخل المجموعة فى سنوات سابقة دول العجز الاعضاء فيها (مثل ايطاليا وغيرها) بتقديم قروض كبيرة لاصلاح ميزان المدفوعات واتسع نشاط المجموعة داخليا من حيث توسع فرص التبادل التجارى البينى وزيادة التخصص فى الانتاج وتوحيد المقاييس والمعايير وتنظيم تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال فى السنوات الاخيرة حدث تكامل بين الشركات الكبرى لتكوين مؤسسات مشتركة ضخمة تقف على نفس المستوى امام الشركات الكبرى الامريكية واليابانية ، كما أن هذه الاخيرة اسرعت الى الدخول فى السوق الاوربية منفردة او متعاونة مع شركات أوربية للانتفاع بمزايا السوق الداخلية وضمان الحصول على نصيب من النشاط الاقتصادى فى داخل اوروبا الموحدة .

وعنيت الجماعة الاوربية بتنظيم علاقاتها بدول البحر الابيض المتوسط حتى قبل أن ينضم عدد منها الى السوق (مثل اسبانيا واليونان والبرتغال) بما فى ذلك اسرائيل ومصر وشمل هذا التنظيم محاولات لاستمرار الصادرات التقليدية من تلك الدول الى السوق فى حدود معينة مع الافادة بدارجات مختلفة من مؤسسات التمويل والمعونات التى أقامتها السوق . ولما كانت اوروبا (بالذات دول الجماعة الاوربية) تعتبر العميل التجارى الاول لدول جنوب البحر الأبيض ، فان استكمال بيان التكامل سيوجد مراكز صناعية وتجارية كبرى ، ربما لا تسمح للصادرات غير الزراعية الاصل والصناعات الحديثة من دول جنوب البحر الابيض ، للدخول بسهولة فى السوق . وقد يضر هذا الوضع احتمالات التوسط التصديرى الصناعى الذى يعتمد عليه مستقبل الاقتصاد فى دول الجنوب . وهنا نلاحظ الفارق الكبير فى الوضع احتمالات التوسع التصديرى الصناعى الذى يعتمد عليه مستقبل الاقتصاد فى دول الجنوب . وهنا نلاحظ الفارق الكبير فى الوضع بين مصر ودول جنوب البحر الابيض فى علاقاتها هذه مع اوروبا الموحدة ، إذا قورنت بما حدث لدول شرق أسيا (كوريا وتايوان وهونج كونج) التى تمكنت فى مراحل التصنيع الاولى من التصدير الى الاسواق الامريكية والاوربية المتقدمة بدءا من المرحلة الأولى الصناعية ، وهى المنسوجات والملابس الجاهزة والأدوات الاستهلاكية الخفيفة ثم فى المرحلة الثانية التى شملت المعدات الميكانيكية الصغيرة والكهربائية بينما سيصعب على مصر ودول الشمال الافريقى ان تكسب مثل هذه الفرصة على مقياس مناسب بالدخول بقوة تصديرية صناعية فى السوق الاوربية . وكان جزء كبير من الصادرات المصرية غير التقليدية قد دخل سوق أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى ، حيث كانت الجودة المحدودة للمنتجات ومستوى قدرة المستهلك هناك تسمح بالتوسع فى تصدير منتجات مصرية مثل الاثاثات والجلود والروائح العطرية بكميات كبيرة وشروط مناسبة ـ والان فقد الاقتصاد

المصرى بعض هذه الاسواق ، بينما توسعت دائرة النشاط الاوربى ، ولكن فقدت قدرة الصادرات الصناعية المصرية بعض هذه الاسواق ، بينما توسعت دائرة النشاط الاوربى ولكن قدرة الصادرات المصرية الصناعية ستبقى (لفترة على الاقل) عاجزة عن ان تقدم للسوق الاوربية المنتجة المتنافسة سعريا ونوعيا ، مما يستدعى المباحثة مع السوق الاوربية والدول الاوربية الخارجة عن السوق لرسم سياسة التصدير الصناعى فى مصر - وبالتالى رسم معالم سياسة التوسع فى المنتجات فى المراحل الأولى والثانية من التصدير الصناعى فى السنوات المقبلة .

- ٧ -

العجز الامريكى وأسواق المال

خرجت الولايات المتحدة الامريكية من الحرب العالمية الاولى لتكون اكبر قوة اقتصادية فى العالم وقد تناقصت نسبة الاقتصاد الامريكى الى النشاط العالمى تدريجيا - وليس مطلقا نظرا لنمو اقتصاديات أوروبا واليابان ومناطق اخرى فى العالم بمعدلات اسرع من نمو الاقتصاد الامريكى الضخم - وبذلك تمتعت الولايات المتحدة لفترة عقدين على الاقل بعد انتهاء الحرب بمركز متميز فى الاقتصاد العالمى سمح لها بتصدير رؤوس اموال الى أوروبا بانتعاشها بعد الحرب سواء فى صورة مشرع مارشال المعروف ، أو بعد ذلك فى صورة الشركات المتعددة الجنسيات العالمية التى ادى توسعها الكبير الى ظهور قلق فى بعض الدوائر الاوربية من التحدى المالى الامريكى وخاصة فى فرنسا فى عهد ديجوال الذى حاول ان يضمن لفرنسا حربيا واقتصاديا درجة من الاستقلال عن الاقتصاد الامريكى الزاحف . وفى اواخر الستينات بدات عدة اوضاع نقدية ومالية وتنموية ، غيرت هذه الصورة - لعل من أولها خروج الدولار عن قاعدة التعادل مع الذهب ، ثم انهيار نظام معدلات التبادل النقدى الثابت بين العملات المختلفة الرئيسية ، ثم حرب فيتنام التى اجهدت الاقتصاد الامريكى - بينما كان الرئيس جونسون يؤكد ان الولايات المتحدة قادرة على دفع نفقات (المدافع) و(الزبد) بمعنى الاستمرار فى الحرب دون اضرار بمستويات المعيشة وكانت الاقتصاديات الاخرى فى اليابان واوربا مستمرة فى معدلات النمو العالمية النسبية التى بدأت بها بعد انتهاء الحرب العالمية بعد أن مرت فى مرحلة (أعادة البناء) لما كانت قد دمرته الحرب من مرافقها ومعداتها الانتاجية فاكتسبت بذلك فرصه لادخال تكنولوجيا جديدة واقامة هياكل صناعية واقتصادية اكثر كفاءة من تلك التى كانت قائمة فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التى لم تدمر تماما مثلما حدث فى المانيا واليابان وايطاليا .

وبقيام حالة الحرب الباردة وسباق التسلح النووى واقرار السلام فى العالم على أساس الدرع بين القوتين العظميين ، كانت الولايات المتحدة تنفق على التسليح والتنظيم الحربى ، اكثر مما كانت تنفقه المانيا واليابان خاصة التى كانت اتفاقيات انهاء الحرب قد منعتها من التسلح واقامه قوة مسلحة كبيرة . وبالاضافة بدات امريكا تستورد النفط بعد ان نقص انتاجها المحلى ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه اسعار الطاقة فى السبعينات ـ فلجأت الى عدة محاولات لتنمية موارد نفطية فى الاسكا بتكلفة كبيرة ، وموارد بديلة باسالة الفحم والتوسع فى الطاقة النووية وزيادة البحوث والدراسات عن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها . وكجزء من التنافس فى الحرب الباردة فوجئت الولايات المتحدة بنجاح الاتحاد السوفيتى باطلاق أول (قمر صناعى) يدور حول الارض ، فقررت التوسع فى ابحاث الفضاء والصواريخ والاقمار وأعد كيندى برنامج (ارسال انسان الى القمر) ـ بينما كانت الدول الغربية الاخرى واليابان فى غير حاجة الى مسايرة هذا الاتجاة لا علميا ولا اقتصاديا .

ثم تقدمت دول شرق اسيا (كوريا الجنوبية ـ هونج كونج ـ تايوان ـ ثم سنغافورة) تقدما اقتصاديا ساعد على انقاص الوزن النسبى للاقتصاد الامريكى (ولو بنسبة ضئيلة) وكان فتح الاسواق الامريكية لصادرات تلك الدول فى مراحل نموها السريع من أهم العوامل التى ساعدت على تحقيق التقدم الاقتصادى السريع فى (نمور) شرق أسيا .

وعلى الرغم من كل هذه العوامل ، استمرت الولايات المتحدة حتى سنوات قليلة مضت ، دولة متوازنه من حيث ميزان التعامل مع العالم الخارجى ، الى ان تغيرت الاوضاع واصبحت اكبر دوله ذات عجز مزدوج فى ميزان المدفوعات وفى الموازنه العامة مع تضخم كبير فى الديون الداخلية (والخارجية بالطبع) فى الوقت التى كانت اليابان والمانيا الغربية وتايوان (وغيرهم) تتحول الى دول ذات فائض كبير . فاصبحت أوضاع هذه العجوزات فى الاقتصاد الامريكى قضية كبرى فى اطار التصورات الدولية الجارية التى هى مبحثنا الاساسى فى هذه الدراسة .

وقد اختلفت الاراء بشأن اسباب هذا الوضع وبالتالى بشأن المقترحات المختلفة خاصة وان (الدولار) استمر مع هذا التطور فى القيام بعملة (الاحتياط) بالنسبة للعملات القومية الاخرى ، مما ادى الى استمرار تدفق الاموال الى الدولار بما فى ذلك فوائض الدول ذات الفائض وفى الوقت ذاته اتفقت مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى منذ سنوات على ان قيمة الدولار مرتفعة عن حقيقته فقررت العمل على تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الاخرى ، مما ادى الى تضخم اتجاة المدخرات الخاصة الى الدخول مشترية فى السوق الامريكى ونقصت الميزة النسبية لصادرات امريكا الى

اوروبا والدول الاخرى ذات العملات الاقوى ويرى بعض الباحثين أن الادخار الفردى والقومى فى امريكا فى نفس الفترة ، دون ان يؤدى ذلك الى انخفاض مستوى الاستهلاك الخاص والعام ، فاستمر المستهلك الامريكى متمتعا بموارد تزيد عما يبرره معدل ادخاره وتوسعت الحكومة فى الانفاق العسكرى لعده سنوات متتالية على الرغم من عجز الموازنه المستمر والتضخم سنه بعد اخرى فى عهد الرئيس ريجان ، اى أن المستهلك الامريكى والحكومة الامريكية كانا (ومازالا بالطبع) يتمتعان بقدرة انفاقية على حساب المدخرات التى تتدفق عليها من جميع انحاء الارض وثمه جهود ومقترحات عديدة لتغيير هذا الوضع ـ او على الاقل ايقاف استمرار نمو هذين العجزين الأمريكيين ـ فالرئيس بوش يقدم برنامجا لتخفيض عجز الموازنة العامة فى خمس سنوات (قد يمكن تنفيذه بعد انتهاء ازمة الخليج) والدول ذات الفائض تحاول ان تجعل عملاتها عملات احتياط عالمية ولو بدرجة اقل من الدولار ـ وقد بدأ المارك الالمانى والين اليابانى فى القيام بمثل هذا الدور على مقياس محدود قد يتزايد تدريجيا .

ومن الناحية التجارية انقاص العجز الجارى فى ميزان المدفوعات الامريكى معناه انقاص صادرات الدول الاخرى الى الولايات المتحدة وزيادة واردات تلك الدول من الولايات المتحدة اى ان موازين التجارة فى الدول الصناعية الكبرى (وهى العميل الاكبر للولايات المتحدة) لابد ان تتطور هى الاخرى لتفتح المجال امام الواردات من امريكا وتنقص من صادراتها هى نفسها الى امريكا ـ اى ان يحدث انكماش فى فائض المعاملات الجارية من معدل الفائض الكبير الحالى فيه الى معدل اقل ـ كما أن انخفاض سعر الدولار المستمر ، معناه فى ذات الوقت انخفاض (القيمة) الكلية للمدخرات الكبيرة التى أودعتها المانيا واليابان وغيرها فى سوق الدولار الامريكى انخفاضا قد لا يتحول الى حقيقة فى الاجل القريب فى صورة تجارية او راسمالية ، ولكنه فى المدى المتوسط معناه تآكل اصول قومية لتلك الدول .

وحدثت تطورات مقابلة فى مجال تدفق فائض رؤوس الاموال دوليا ـ فاليابان تتوسع فى نقل رؤوس الاموال الى شرق اسيا واخيرا الى دول الصف الثانى (ماليزيا وتايلاند واندونسيا) لتقوى مركزها فى منطقة المحيط الهادى وكجزء من الحد من التضخم داخليا ، بالاضافة الى توسعها فى استيراد المنتجات الامريكية كجزء من أصلاح ميزان المدفوعات بين الدولتين الذى يميل بفائض حوالى ٥٠ بليون سنويا لصالح اليابان وان عاجلا أو اجلا ستزداد الاستثمارات اليابانية فى المنطقة العربية ودول النفط التى تستورد منها اليابان الجزء الاكبر من احتياجاتها النفطية وتصدر إليها كميات متزايدة من السلع التكنولوجية المتقدمة والخدمات ولكن دول شرق آسيا وإن افادة كانت قد

افادت كثيرا من رؤوس الاموال والتكنولوجيا اليابانية الا انها بدورها تخشى من تضخم النفوذ الياباني الذى سبق فى سنوات الحرب العالمية ان سيطر بقسوة ووحشية على تلك الدول هذا من جهه ومن جهه اخرى ، بدأت دول شوق اسيا هذه ان تكون هى ذاتها دولا مصدرة لراس المال مثل تايوان بالذات وهونج كونج التى تريد مؤسساتها الهرب قبل قدوم الصين اليها ـ اما الصين فمازالت ترحب برؤوس الاموال اليابانية وتسعى الى الافادة من التنافس بين اليابان وبين الدول الحديثه التصنيع المحيطة بها ، دون حساسية سياسية حتى الان .

وقد بدات المانيا فى توجيه جزء كبير من فائضها الى الاتحاد السوفيتى والى دول أوربا الشرقية ، وفى مقدمتها المانيا الشرقية التى يحتاج تأهيلها للمشاركة فى الاقتصاد الالمانى الغربى (سابقا) الى رؤوس أموال ضخمة ولذلك قد يقل معدل انتقال الفائض الالمانى الى الولايات المتحدة دون اضرار بمستوى التصدير من المانيا ـ وذات الشىء قد يحدث بالنسبة الى اليابان ولو على صورة مختلفة ومثل هذه الاتجاهات تضغط على السياسة الامريكية لانقاص العجز ـ وربما لزيادة معدلات الادخار المحلية .

وفى السنوات الاخيرة نشأت سوق كبيرة لرؤوس الاموال لا تنتمى الى دولة من الدول الكبرى ولكن تعمل طليقة الى حد كبير فى العالم ـ وهى سوق (الدولارات الاوربية) التى يرجع جزء كبير منها الى مدخرات نفطية ومدخرات دولية لاجئه الى البنوك الدولية وخاصة فى سويسرا ، والتى لا ترغب فى الخضوع للاحكام النقدية القطرية ولا ترغب فى استثمار طويل المدى ، بحيث يمكن لاصحابها الحصول عليها اذا شاءوا ـ فكان الحل قيام تلك السوق التى توجه اليها المدخرات من جهة كايداعات لمدد قصيرة ، وفى الوقت نفسة تصدر سندات وقروض الى مستثمرين عددين افراد وحكومات لمدد متوسطة وضمانات مختلفة ، وبذلك تبقى الكتلة الادخارية الهائمة قائمة على وضعها المطلوب ـ ويتحقق للمقترضين الحصول على ما يلزمهم من رؤوس اموال وتحتفظ البنوك التى تتعامل فى السوق بسندات وأوراق مالية يقدمها المقترضون وقد تعيد بيعها فى كثير من الاحوال للمدخرين القدامى او لمدخرين جدد ـ فهذه صورة ماليه تضاف الى الصورة السابق الأشارة اليها وهى صيغة شراء سندات الخزانة الامريكية ، عدا صور اخرى تؤدى كلها الى (اعادة وتدوير) الفوائض النفطية والمدخرات الاخرى بما فيها المدخرات الهاربة من دولها الى الملاجى الدولية فى سويسرا وغيرها .

الوضع الحاضر للنقد فى العالم يشوبه الاضطراب وعدم الوضوح ـ فالعملات المختلفة (أولها الدولار) يرتفع وينخفض قيمها بعضها بالنسبة الى بعض ـ ليس على اساس الاوضاع التجارية والانتاجية للدول التى تنتمى

اليها ، ولكن ايضا على اساس المضاربات الواسعه للنظم التى تتم فى البورصات الدولية التى تتعامل ليس فقط فى الاسهم والسندات المتصلة باصول فعلية كشركات او حكومات ، ولكن ايضا تتم المضاربة على اسعار الصرف للعملات ذاتها ـ وهذه المضاربات المالية وما يقترن بها من معاملات ضخمة تبلغ فى حجمها عشرات اضعاف

مايلزم للتجارة الدولية فى السلع والخدمات ، قديما كان (الذهب) معيارا للثروة فى التبادل ، ثم خلقت النقود الورقية مستندة الى ارصدة من الذهب ، ثم خلقت وسائل دفع واشباه نقود للتعامل (مع التوازن المستمر) استنادا الى قواعد ائتمان أوسع من مجموع الذهب الذى تستند اليه ، ثم بدأت معاملات التحويل من عملة الى اخرى ترتبط الى حد ما بالاوضاع التجارية والارصدة المساندة ، اما الان فالتعاملات فى الاسواق المالية والنقدية الدولية تصل يوميا الى بلايين الدولارات وتؤدى عادة الى ارتفاع لتكاليف وأسعار المنتجات ، أستنادا الى التوقعات وبالتالى تكون أكثر عرضة للهزات المفاجئة ، كما حدث فعلا عدة مرات فى الأسواق المالية الكبرى فى السنوات الاخيرة وكما يحدث الان فعلا فى اسعار النفط ، اذ انه من المعلوم ان النفط المتداول فعلا فى الأسواق الأن بعد زيادة الانتاج فى السعودية وغيرها ، لايقل عن الطلب عليها ولكن ارتفاع الأسعار الحالية لاينشأ عن العجز الفعلى فى العرض ولكن عن العجز المتوقع بناء على تطورات أزمة الخليج وأحتمال تناقص الانتاج المعروض من النفط عالميا . وعشرات الدول وبلايين الافراد يتأثرون حاليا باسعار النفط المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا ـ وهكذا الحال تقريبا ليس فى النفط فقط ـ بل فى قيمة العملات المختلفة وبالتالى قيمة الاسهم والسندات والممتلكات العينية والعقارية فى العالم كله .

فالنظام النقدى الدولى ، على ذلك فى حالة اضطراب شديد ، ومن الصعب التكهن بالآثار الضخمة لهذا الوضع الذى لايخلو من أخطار جمه ـ ولذلك ثمة دراسات معمقة ومحاولات كثيرة لاصلاح النظام النقدى العالمى ، ربما بالعمل على انشاء وحدة نقدية دولية جديدة لها ارتباطات بأصول عينية قطرية أو دولية مع السماح للمضاربة فى حدود معينة تضمن الأسعار النسبية للعملات والأصول المالية وقد سبق ان أصدر صندوق النقد الدولى مايعرف (بحقوق السحب) وهو ضرب من الأئتمان المنبثق عن تلك المؤسسة الدولية التى لاتعمل مثل (المصرف المركزى) على المستوى الدولى ، ولكن على صورة قريبة الى حد ما ـ ولكن القواعد التى وضعت لاصدار هذه (الحقوق) واستخدامها أقتصرت تقريبا على الدول الصناعية الكبرى التى تتحكم بحكم قوتها فى قرارات الصندوق الدولى .

وقد اتخذت عدة خطوات فى إطار المجموعة الاوربية لأقامة نظام نقدى أوربى موحد ـ وسبق أن أنشئت فى هذا الشأن (وحدة حسابية) من سلة من العملات الأوربية يجرى التعامل بموجبها فى نطاق محدود ، دون أن تؤثر تلك الوحدة ذاتها فى الأسعار النسبية للعملات الداخلة فى تكوينها . فاذا تصورنا ان النظام النقدى الأوربى سينشأ ويمكنه التنسيق مع الدولار والين اليابانى ، فربما عندئذ يكون من الممكن لهذه التكتلات النقدية الثلاثة الكبرى ان تعيد التوازن والاستقرار وليس الجمود لأسواق النقد العالمية ، التى ترتبط بها أرتباطا وثيقا بالأنشطة القطرية متمثلة فى المصارف المركزية او مايشابهها وهذه بالتالى لها أدوارها المعروفة بشأن الأوضاع المالية والاقتصادية عامة فى كل دولة .

- ٨ -

إعادة البناء فى المعسكر الشرقى

التحولات الكبرى التى تجرى الآن فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية لها أبعاد كثيرة ـ وجذور بعيدة فى الماضى ـ ولها ولا شك نتائج مستقبلية متعددة على تلك الدول وعلى الأقتصاد العالمى عامة ـ فتلك كان لها نصيب حوالى ١٠ ـ ١١ ٪ من النشاط الاقتصادى الدولى ومنها الاتحاد السوفيتى الذى هو أكبر منتج للنفط فى العالم وله موارد طبيعية غنية وشاسعة المساحة تمتد من اوروبا الى الشرق الأقصى وشعوب تلك الدول على درجة من التقدم العلمى والتكنولوجى ولها أصول حضارية وذاتيات ثقافية قديمة وعميقة .

وكانت هذه المجموعة من الدول تعمل اقتصاديا على أساس الانعزال الى حد ما عن التيار الاقتصادى العالمى والان وقد فتحت أبوابها على العالم ، يكون لزاما عليها أن تتطور داخليا لتتكيف مع هذا الوضع الجديد وأن تتطور فى علاقاتها الاقتصادية (والسياسية) الخارجية لكى تحدد أوضاع وأشكال أندماجها فى الاقتصاد الدولى .

ويبدو أن هذا التطور كما حدث فى الأشهر والسنوات الاخيرة ، كان أكثر يسرا فى دول أوربا الشرقية منه فى الأتحاد السوفيتى ذاته فبعض دول أوربا الشرقية كانت حتى قبل الأحداث الأخيرة قد وثقت بعض الصلات مع الأقتصاد العالمى فى مجال التبادل التجارى واستقدام رؤوس الأموال والحصول على قروض والمشاركة فى بعض المؤسسات المالية والأقتصادية الدولية .

ونظرا لأن دول أوربا الشرقية (بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا) كانت قد أنضمت الى الكتلة السوفيتية فقط بعد الحرب الكبرى العالمية الثانية بعدة سنوات ، بينما الأتحاد السوفيتى كان قد أنعزل عن العالم

الخارجى منذ سنة ١٩١٧ أى قبل ذلك بحوالى ثلاثين عاما ، فكان من الأيسر على تلك الدول بعد أن تخلصت من ثقل الأوامر من موسكو ، أن ترجع الى اصولها التنظيمية والانتاجية والثقافية والفكرية التى كانت لها قبل ذلك ، بينما يجد الأتحاد السوفيتى الان نفسه فى موقف مخالف ذلك ـ فالقوميات الكبرى داخل حدوده تتباين تباينا شديدا وأتساع الرقعة الجغرافية والخلافات العرقية والمستويات الثقافية المختلفة والنزاعات الحدودية ـ كل هذه تجعل من الضرورى (اعادة البناء) للأقتصاد كله من أساسه ـ وهو تعبير البيروسترويكا الذى استخدمه جوربا تشوف ، والذى لاتستخدمه كثيرا دول أوربا الشرقية ، مع أنها هى الاخرى تمر بمراحل انتقالية وتجابه مشاكل كبرى ـ ولكنها لا (تبنى) من جديد ، أنما تستفيد من الخبرات والكيانات القديمة مع تطويرها لمعالجة الأوضاع الجديدة .

المشكلات الأقتصادية التى وضحت فى تلك الدول تكاد تكون كلها قصيرة المدى ـ أى الحاجة الى تسيير دفه الاقتصاد ـ وخاصة توفير ضروريات الاستهلاك اليومى ، قبل التوجه الى اعادة تنظيم مؤسسات العمل والأنتاج ومراجعة وظائف الدولة الأقتصادية وخلق السوق الحرة (المعقولة) لحفز النشاط الفردى وتلقى المشاركات الخارجية الرأسمالية والتكنولوجية وتنظيم التجارة الخارجية فى حدود الموارد المحددة وبالنظر الى التنمية المستقبلية وفى اطار من التحولات السياسية والشعبية التى تقوم على الحرية الفردية والديمقراطية والمشاركة الدولية وليس الانعزال عن العالم .

ولكن كان الحجم الكلى (فى السنوات الاخيرة قبل التطورات الجارية) لهذه المجموعة من الدول يفوق على حجم اليابان ، فلنا ان نتصور أن اندماجها فى الاقتصاد العالمى (حينما يتم بعد عدة خطوات ومراحل) سيغير الكثير من العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة حاليا فاذا افترضنا أن الصعوبات التنظيمية والسياسية والمالية والاقتصادية الحالية الشديدة التى تواجه هذه المجموعة من الدول ، لن تستمر طويلا وانها بعد ذلك ستدخل فى مرحلة نمو بمعدلات لا بأس بها ، فان معنى ذلك بالتعبير الاقتصادى هو ان « تقسيم العمل الدولى سيتغير وواضح ان ذلك سينتج من تغيرات فى أنماط الانتاج والتجارة الخارجية ويؤدى بدوره الى اندماج أقوى لتلك الدول فى الأنشطة الدولية عامة .

يصح هذا الظن بدرجة أقل بالنسبة للأتحاد السوفيتى ـ اذ أنه يتميز بأوضاع مخالفة اذ سبق أن ذكرنا انه حتى الان مازال قوة نووية كبرى وله مؤسسة عسكرية ضخمة يبدو أنها تخضع تماما حتى الأن للتوجية السياسى المركزى وله تبعا لذلك وزن سياسى فى أطار الأمم ومجلس الأمن وأن كان المفهوم عامة ان قوة هذا (الاتحاد) الداخلية قد ضعفت كثيرا ويجرى النظر فى اعادة صياغة العلاقات بين الجمهوريات (المتحدة حتى الان) فى داخل النظام المركزى كما كان الحل من قبل وربما فى اطار نظام فيدرالى يتم الوصول

اليه فيما بعد وحتى منذ الان ، اصبحت بعض الجمهوريات حرة الى حد ما فى عقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع دول خارجية منها مصر ـ ومن الواضح ان جمهوريات البلطيق والجمهوريات (السلافية) الكبرى وروسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء أقدر من غيرها على الاقتراب منفرده او مجتمعه على التعامل مع العالم الخارجي أقتصاديا وماليا حتى لو بقيت فى داخل الاتحاد الجديدة وسيبيريا الشاسعة الأطراف التى تصل الى فلاد يفوستوك فى الشرق الأوسط تتبع سياسيا جمهورية روسيا الكبرى وعاصمتها موسكو ـ ولكن من المنتظر ان تتطور اقتصاديات سيبريا وولايات الشرق الأقصى الروسية تطورا يقربها من الاوضاع والتعاملات التى ستسود فى وسط اسيا (مع الصين مثلا) وفى الشرق الأقصى مع اليابان ودول الباسفيك ـ اما جمهوريات القوقاز فأقرب صلة الى الشرق الأوسط جغرافيا وتاريخيا ووجودها حول البحر الأسود يوثق صلاتها بالدول الواقعة على شواطئه وكذلك مع دول شرق البحر الابيض ـ تبقى الدول الاسلامية القائمة حاليا فى داخل الاتحاد السوفيتى ـ قد انقطعت وسائل الاتصال البرى والثقافى بينها وبين مراكز الحضارة الاسلامية فى ايران والعراق والباكستان وروما طويلا من الزمن وبعد ان يسترجع سكانها حرياتهم الثقافية والدينية قد يتوصلون الى اعادة هذه الروابط القديمة وان كانت مواردهم محدودة والمعونات التى ستأتيهم عن طريق موسكو قليلة ولديهم مشكلة اقليات روسية ضخمة تقيم داخلى حدودهم وينقسمون هم بدورهم الى شيعة وسنه ومستوياتهم الأقتصادية والتكنولوجية أقل من المستويات فى باقى أنحاء الأتحاد السوفيتى حاليا .

ومعنى ذلك أن الفترة القادمة مباشرة ستشهد تدهورا للأوضاع الأقتصادية لمعظم تلك الدول يتلوها على أحسن فرض وضوح للرؤية السياسية لديهم وللتنظيمات الأنتاجية وللعلاقات المالية والعمالية ، مما يظهر شكلا من أشكال (الاسقرار) النسبى الذى يشجع رؤوس الأموال الخارجية والأسواق العالمية على التعامل معها ولكن هذا التقدير التحفظى لم يمنع بعض رؤوس الأموال المخاطرة أن تندفع الى تلك الدول (وخاصة دول شرق أوربا السابقة) أملا فى مكاسب سريعة ولمحاولة أكتساب مواقع للأنطلاق فى المستقبل ـ وقد شجع على هذا الاتجاه ، وجود جاليات من عروق بولندية ومجرية وتشيكوسلوفاكيا وغيرها باعداد كبيرة ووجود ملحوظ فى الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية وكثيرا ماتنشط الأن تلك الجاليات الى استرجاع ارتباطاتها (العاطفية) والتاريخية بالدول الأم فى أقامة علاقات اقتصادية ومالية .

ولهذه التقديرات التنموية جوانبها السياسية ، فالدول الغربية حريصة على نجاح المكاشفة واعادة البناء فى الاتحاد السوفيتى ـ وكذلك على جوبا تشوف

نفسه كرمز سياسى ـ خشية ردة لكل هذا التطور تحت ضغط الأحوال المعيشية الراهنة السيئة والمعارضة اليمنية المتشددة التى قد تنضم اليها بعض القوات العسكرية ولذلك أسرعت فى أطار نظام الأمن الاوربى الشامل (هلسنكى) لفرد المظلة (الاوربية) على هذه الدول وهى مظلة كما هو واضح لاتشمل حقيقة دول اسيا الوسطى الاسلامية ودول القوقاز الا ضمن الكيان السوفيتى الاتحادى القائم كما اسرعت الدول الغربية والمنظمات الدولية الى تقديم معونات لتلك الدول ومساندتها فى فترة التحول الحرجة التى تمر بها ، مع عدم وضوح الاوضاع التفصيلية لكل دولة وخاصة تلك التى تدين للغرب بديون كبيرة مثل بولندا والمجر .

وقد حدثت مبادرات طيبة ولكن محدودة فى مصر لمراجعة الاوضاع التجارية مع الأتحاد السوفيتى وينبغى متابعة هذه المبادرات مع ملاحظة العوامل المحددة لها على الوجه المبين ـ وكذلك الأمر مع دول أوربا الشرقية الأخرى .

المفهوم عامة أن رؤوس الاموال الغربية ـ حكومية وخاصة التى ستتجه الى الكتلة الشرقية السابقة ستكون على حساب الخصم مما كان مقدرا منها الى التوجه لدول العالم الثالث ـ وفى هذا الشأن أن العالم الثالث حاليا فى سعيه لدفع أقساط الديون ـ فى الحقيقة يضخ من أمواله القليلة جزءا الى الشمال وأن الاتفاقيات التى تجرى المباحثة بشأنها فى مجال التجارة الدولية لاتشمل فى المقام الأول مصالح دول العالم الثالث ولا مصالح دول الكتلة الشرقية على وجه الخصوص وان انتقال الاموال حكوميا حاليا الى الكتلة الشرقية هو من قبل الدعم السياسى للتوجيهات الجديدة فى تلك الدول قبل كل شىء اما الأموال الخاصة فهى من قبيل استثمارات المخاطرة وحجمها محدد فى هذه المرحلة ولكن ربما تزيد وتستقر اوضاعها على أسس أكثر قبولا فيما بعد .

■ ٩ ■
دول العالم الثالث

فى الوقت الذى تتجمع فيه أوربا (أو ١٢ دولة منها) لتكون سوقا عالمية مشتركة ونظاما نقديا موحدا مع أزالة الحواجز الجمركية وحرية انتقال السلع والأموال والأفراد ، وحينما تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد تقارب أقتصادى مع كندا الى منتجاتها شمالا ومع المكسيك جارتها الكبرى فى الجنوب واذ نرى اليابان ودول شرق أسيا المصنعة حديثا تنشط كلها فرادى ومجتمعه الى زيادة ثقل منطقتهم اقتصاديا وماليا فى العالم كله ، ناهيك بحركة الصين العملاقة التى قد تنضم الى الدول المجاورة لها فى تكثيف النشاط الأقتصادى وفقا

لأوضاعها الداخلية وطموحاتها الدولية ـ نرى مع هذا تشرذما ما كبيرا فى باقى دول العالم ـ الذى يسمى جوازا العالم الثالث ـ وربما الثانى عن قريب ـ او عالم الفقراء .

ومن الناحية الجغرافية توجد ثلاث مجموعات من تلك الدول فى نصف الكرة الغربى ـ هى كتلة امريكا اللاتينية وكتلة دول امريكا الوسطى وكتلة دول بحر الكاريبى ولكل منها خصائصها واوضاعها ـ ومن هؤلاء دول ضخمة مثل البرازيل والارجنتين والمكسيك ودول متناهية فى الصغر مثل جزر الكاريبى ـ أما فى العالم القديم ، فتوجد كتلة افريقيا السوداء ـ أو مايسمى بجنوب الصحراء ودول الشرق الاوسط والشمال الافريقى ومنها الدول العربية ثم دول جنوب اسيا وهى الهند والباكستان وماحولهما مثل بروما والافغانستان وسيريلانكا .

هذا جغرافيا ـ أما تنمويا ـ فهناك أولا الدول المصدرة للنفط ـ فى المنطقة العربية وافريقيا وأمريكا اللاتينية ـ وهى فى الأوضاع الحالية غنية بصادراتها ولكن لها هى الأخرى مشاكلها من حيث العمالة والديون والتخلف الاجتماعى والحضارى والقلق السياسى والامنى ـ ثم هناك ثانيا الدول كثيفة السكان فقيرة الموارد التى تسعى الى التنمية استنادا الى مواردها الفقيرة ومصادر التمويل الخارجى مع زيادة الضغط الاستهلاكى والرغبة فى تحقيق التطلعات الفردية اسوة بالدول الأكثر غنى والاسبق مما يؤدى فى النهاية الى تنمية اقتصادية محدودة او سلبية ، مع تطوير اجتماعى لا يؤدى الى حسن استخدام القوى البشرية المتاحة أو تحويلها من اعباء على الاقتصاد الى عوامل ايجابية فى الانتاج الا تحت ظروف خاصة مثل الحصول على عائدات من عمالة مهاجرة الى دول النفط وثالثا توجد دول افريقيا والكاريبى الأقل نموا وهى تعانى من الفاقة والمجاعة والاملاق .

وتقع مصر فى المجموعة الثانية وان كانت من حيث بعض المؤشرات تكاد توجد فى أدنى درجات هذه المجموعة .

والحديث الذى يدور فى العالم الان هو حديث الديون التى تراكت على تلك الدول فى السنوات العشرين الاخيرة ـ أى تقريبا منذ أوائل السبعينات وارتفاع اسعار الطاقة والبترول عامة .

الدول الصناعية المستهلكة للنفط (عدا مصادرها الخاصة من الفحم والطاقة الكهربائية والنووية) رسمت لنفسها سياسات واضحة لمجابهة ارتفاع وتشجيع البحث عن بدائل للطاقة بالوسائل التنظيمية والتكنولوجية ـ وتكوين احتياجات ضخمة لتنظيم اسواق النفط وتشجيع البحث عن بدائل للطاقة وتوسيع نطاق الكشوف البترولية وخاصة خارج المنطقة العربية وبعد سنوات تحول سوق النفط من سوق بائعين الى صورته الراهنة وهى من اسواق

المشترين ـ وفضلا عن ذلك رفعت الدول الصناعية اسعار صادراتها الى الدول الاخرى (وليس للدول النفطية وحدها) وجذبت الفائض من أموال النفط بأن أعادت تدويره ليعمل على دعم التنمية أساسا فى الدول المتقدمة ذاتها أما معظم دول المجموعة الثانية ـ الا القليل ـ فاستمر فى معدلات الانفاق والاستهلاك السابقة على عهد النفط المرتفع الأسعار فجابهت تلك الدول ارتفاع اسعار النفط وكذلك ارتفاع أسعار الواردات من الدول الصناعية ومع استمرار معدل الانفاق كان لا مناص لتلك الدول من الاقتراض من الخارج كثيرا ما اقترضت ذات الاموال التى نقلت منها ومن دول النفط الى الملاجى المالية الكبرى فى العالم الصناعي المتقدم . وبعد ان هبطت اسعار النفط استمرت أسعار السلع الصناعية مرتفعة وزاد على ذلك البهوط الشديد فى اسعار تصدير الخامات والمواد الاولية . وحينما هبطت أسعار النفط ، لم تعمد بعض هذه الدول ـ وخاصة المصدرة الصغيرة للنفط ـ الى تقليص الانفاق او زيادة الانتاج او تحسين اساليب الادارة العامة وتنشيط قطاع الاعمال ، بل استمر الكثير منها بسفه واستخفاف فى برامج الانفاق الكبيرة طويلة المدى مع تفشى الرشوة وسوء الادارة وبذلك تراكمت الديون على الكثير من هذه الدول واصبحت مشكلة دولية يعنى بها العالم كله .

ودول الجنوب معا تتميز بضآلة الدخل الفردى الذى يبلغ ٦ ٪ فقط من داخل الشمال مع تدنى مستويات التغذية والصحة والتعليم وغيرها من المؤشرات العامة للنمو بتفاوت أقل . وفى دراسة دولية حديثة ، يتضح ان معظم التقدم فى الجنوب فى السنوات الثلاثين الماضية كان فى النواحى الاجتماعية مثل التعليم والصحة ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد وتوافر مياه الشرب والمرافق الصحية ـ وليس فى نواحى الانتاج والاقتصاد والتكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة . وقد يفسر هذا الامر ، على ان الدول الفقيرة ـ فى مجموعها ـ عنيت بالتنمية الاجتماعية ونجحت فيها الى درجة اكبر ، بينما لم تنجح بعد فى الناحية الاقتصادية ـ ظنا بأن فرصها فى النجاح تكون اكبر بعد ان حققت تقدما اجتماعيا اكبر نسبيا ـ كما يمكن ان تفسر هذه المشاهدة بأن الدول الفقيرة اتجهت الى استنفاد مواردها المحدودة على توفير خدمات ومرافق لشعوبها دون ان تعنى بأهم ماتحتاج اليه تلك الشعوب وهو القدرة على العمل والانتاج فى عالم يتزايد فيه التبادل والتواصل .

وليس معنى هذا ان نبرىء الدول الصناعية من مسئوليتها فى تردى اوضاع الدول الفقيرة سواء من حيث تراكم الديون وفوائدها ، أو بشأن تدنى مستوى الانتاج ومستوى الدخل ـ وليس المطلوب هنا تبادل الاتهامات وتوزيع اللوم ـ بل المطلوب مجابهة الموقف الحاضر واستبيان سبيل التقدم المتوازن الى الامام ـ وفى هذا الشأن اتفقت الاراء على ضرورة اعادة النظر فى الديون وتكلفتها باعادة الجدولة ـ كما تسعى مصر جاهدة منذ

سنوات عن طريق الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ـ ثم مع الدائنين ـ او عن طريق اسقاط بعض هذه الديون وفوائدها المتضخمة كما اقترح الرئيس الفرنسى ميتران او عن طريق دعم تنمية الدول المدينة وتقسيط الديون كما اقترح بردى وزير المالية الامريكي لان بقاء تلك الديون ودفع الدول الفقيرة ـ الى حرمان شعوبها من القوت الضرورى فى سبيل الوفاء بها للدول الغنية ، لا يمثل الحل فى الاتجاه الصحيح بالنسبة للتنمية فى العالم ولا بالنسبة لمستقبل الشعوب والسلام العالمى .

ومما يضعف موقف الجنوب فى هذه المباحثات المختلفة تفرق دوله وتباين اوضاعها بشأن التنمية والديون والتجارة الدولية وانتقال رؤوس الاموال ـ اذ انه يصعب ان تجمع هذه الدول التى يزيد عددها على المائة على امر واحد وهى جائعة وعارية ومفلسة تقريبا امام تكتلات دولية قوية فى ثلاث مجموعات كبرى من الدول الصناعية الغنية ومصارفها العملاقة والمؤسسات الدولية التى ليس لها إلا ان تمالىء القوى التى تدعمها ماليا وهى التى أنشأتها فى المقام الاول .

وهنا نشير الى تقرير لجنة (الجنوب) الذى سيتم عرضه فى مناسبة أخرى بتفصيل اكبر ـ وينتهى التقرير الى ضرورة ان تعمل دول الجنوب على مجابهة التحدى امامها للتنمية والخروج من تخلفها الاقتصادى والحضارى بزيادة التوازن فيما بينها اقتصاديا وماليا ، بتحقيق درجة اكبر من التنسيق والتكامل فيما بينها مع المشاركة الجادة مع الدول الصناعية فى اتخاذ القرارات الدولية والقيام على تنفيذها للصالح العام المشترك معها .

والنظرة الجادة الى ماينبغى ان يكون عليه التعاون بين الدول الغنية فى الشمال والدول الفقيرة فى الجنوب لابد ان تدخل فى الاعتبار ـ ولو على سبيل المبدأ ـ اولا الا يترك الحبل على الغارب للحكومات الفقيرة ان تسىء التصرف فى شئونها وتبعثر ثرواتها ويكتنز الحكام والاغنياء فيها الذهب والفضة على حساب شعوبها ثم يصرخون طالبين النجدة ـ كما لا يصح ان يترك الحبل على الغارب للدول الصناعية ومصارفها ومؤسساتها القوية ان تستغل فقر الفقراء وجهلهم وفساد ادارتهم وتفشى الرشوة والاستغلال فيما بينهم لكى تقوم بدور المرابى الذى يريد ان يستقطع اللحم من جسم المدين وفاء لدين ذهب الى جيب الحكام واكتوت بناره الشعوب ـ ولكن التساؤل هو من عليه لا يترك الحبل على الغارب ، وقد استقر العرف العالمى على مايسمى (استقلال) الدول فى شئونها الداخلية واحترام هذا الاستقلال خاصة اذا كان شكليا فى صالح الدول الفقيرة وواقعيا فى صالح الدول الغنية هذا بحث له جوانب عدة تتضح حينما يكمل التعرض لمختلف النواحى المتعلقة بالتطورات الدولية الجارية . وخلاصة مايذهب اليه الظن هو قيام مسئولية مشتركة بين الدول الغنية والدول الفقيرة

على معالجة ليس قضية الفقر وانفاقه فقط ولكن فى ذات الوقت مشكلات السلام العالمى والبيئة والامراض الوبائية والارهاب وعدم المحافظة على الموارد الطبيعية والسلالات البيولوجية وغير ذلك من القضايا التى لا يمكن للصناعيين الاغنياء ان يصلوا الى حلول لها دون معاونة الجنوبيين الفقراء . عندئذ يكون هناك مجال للتعاون على اساس المصلحة المشتركة لجميع الاطراف .

■ ١٠ ■

التعايش بين الجنوب والشمال

ومن الاحداث الهامة الجارية الان المفاوضات الدائرة بشأن اعادة تنظيم التجارة الدولية وهى (دورة اوروجواى) وتشترك فيها الدول الصناعية مع عدد كبير من الدول الفقيرة فى اطار منظمة (الجات) والهدف هو بحث العوائق التى تقوم فى سبيل زيادة حرية التجارة الدولية ودفعها الى التقدم - فمما لا شك فيه ان السنوات التالية للحرب الكبرى شهدت تزايدا كبيرا للتجارة الدولية السلعية المنظورة وغير المنظورة ، مما ينم عن زيادة التخصص الانتاجى - - مع تنميته سنة بعد سنة - وهذه صفة من صفات تعميق درجات التصنيع فى الدول المتقدمة التى ادت بدورها الى المنافسة والتعاون فى نفس الوقت فى جوانب مختلفة من التبادل التجارى - وذلك فى الوقت الذى تمكنت دول فقيرة عديدة من الخروج من اسار تصدير السلعة الخام الواحدة الى توزع انتاجها وزيادة نسبة التصنيع لخاماتها - والافادة من موارد جديدة مثل السياحة والخدمات الاخرى .

ومما يؤكد اهمية هذه الدورة من المباحثات التجارية ان ثمة دلائل على نمو بعض الاتجاهات الحمائية فى الدول الصناعية اثر تعرضها لازمات تتصل بموازين مدفوعاتها وماينشأ عن ذلك من (حروب) اقتصادية متبادلة بين بعض الدول الكبرى بشأن سلع معينة من وقت الى اخر هذا بالاضافة الى تمسك الدول الاوروبية مثلا بحماية منتجاتها الزراعية وقفل اسواقها للمنتجات الصناعية المصدرة من الدول الفقيرة احتجاجا بمعاذير هى فى ذاتها عائق فى سبيل حرية التجارة وتنميتها .

كما تدعو بعض الدول الصناعية الى (تحرير) التجارة فى الخدمات وليس فقط فى السلع - ولما كانت الدول الصناعية هذه بمؤسساتها ومنظماتها اكثر قوة

من الدول الفقيرة فى اداء الكثير من الخدمات فمعنى اطلاق حرية تبادل الخدمات الاضرار بقطاع اوسع فى الدول الفقيرة يمثل عمالة ضخمة ويتصل نشاطه بأدق خصائص الدولة ومقدراتها ـ وفتح الباب امام الخدمات الخارجية دون مقابل او حدود وهذا ولاشك سيكون عظيم الضرر على الدول الفقيرة .
ذوهنا نعود مرة اخرى الى القضية الاساسية ـ وهى كيف يمكن للجنوب الفقير ان يتقدم فى اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنبا الى جنب من الشمال الغنى ـ اذا لم يتمكن من تنمية موارده الانتاجية بالتصدير الى الخارج وفتح الاسواق امام سلعة على اساس تنافس معقول دون اقامة حواجز حمائية من نوع او اخر امام هذا التوسع التصديرى ـ بل بصورة اخرى ـ كيف للجنوب الفقير ان يكون (زبونا) للشمال الغنى دون ان يحصل على القدرة الاقتصادية والمالية لشراء السلع التى يصدرها الاغنياء ويحتاج اليها الفقراء .

سياسة الضغط والاحتكار التى كان يمارسها الغرب الصناعى فى فترة الاستعمار ابقت الدول الفقيرة اسيرة فى ايدى الاغنياء حينا طويلا ولم تكن تفيد لا فقراء دول الجنوب ولا فقراء دول الشمال ـ عندما ثار الاخيرون على تلك السياسات فى صورة المطالبة بحقوق انسانية للطبقة العاملة ، كانوا فى الحقيقة يثورون فى نفس الوقت ـ ربما دون وعى كامل ـ لصالح الفقراء فى دول الجنوب ـ امام الاغنياء فى دول الجنوب ـ سواء الاغنياء بالثروة او بالسلطة ـ فكانوا يعيشون فى المستوى العالى ويمضون الصيف فى كارلسباد ومن قبلها فى القسطنطينية .

فهل تقوم شعوب الشمال الان مرة اخرى لتتبين لنفسها مصلحة ذاتية مباشرة فى اعطاء فرصة للبلايين التى تعيش فى الجنوب لتعمل وتنتج وتكسب وتصدر وبالتالى تستورد من دول الشمال كميات اكبر من السلع . والخدمات التى ينتجها عمال الشمال ويفيدون من تصديرها ـ اى هل تتطور العلاقات التجارية الدولية وبالتالى العلاقات الانتاجية القطرية الى صورة يتم فيها استمرار التوسع فى التجارة الدولية ومشاركة دول الجنوب فيها على اسس تنافسية وتعاونية ـ تنافسية من حيث السعر والجودة والتصميم ـ وتعاونيه من حيث اتحاد الهدف المشترك وهو التنمية المتوازنة للشمال والجنوب مع التعاون فى مجابهة المشكلات المشتركة التى لا غنى لاى من الطرفين عن الطرف الاخر فى السعى الى حلها قبل فوات الاوان .

اغلب الظن ان مباحثات دورة (الجات) القائمة لن تؤدى فى خلال الاشهر القادمة الى حل جميع مشكلات التجارة الدولية بين الاغنياء بعضهم مع بعض ـ ناهيك بمشكلات التجارة والحماية القائمة امام فتح اسواق الدول

الصناعية امام صادرات الدول الفقيرة سواء من المواد الاولية او السلع المصنعة ـ بل قد يمكن ان يقال ان قدرة الدول الفقيرة على التصدير (وخاصة السلع المصنعة) محدودة ، حتى اذا فتحنا لها الابواب فلن تتحقق لها فائدة وان كان هذا القول لا يصح على الدول الفقيرة التى تصنعت حديثا وهى غير (قليلة) ولكن ربما تكون هذه الدورة ذات فائدة فى تمهيد الجو لتفاهم اكبر فى موضوع التجارة الدولية وعلاقته بالتنمية بالنسبة للدول الفقيرة

ويلاحظ ان لكل مجموعة من الدول الفقيرة مصالحها الخاصة بشأن اعادة تنظيم التجارة الدولية فالدول الافريقية الاقل نموا تصدر الخامات والمواد الاولية ولذلك يهمها ان يرتفع سعر هذه السلع وتفتح امامها الاسواق الصناعية الكبرى ـ اما دول النفط فالذى يهمها هو سوق الطاقة وهذا مبحث هام سنفرد له جزءا خاصا ـ اما الدول المصنعة حديثا ـ فلديها مشكلاتها هى اولا ، حيث من اللازم عليها ان تتابع تطورها الانتاجى والتصديرى امام منافسة الدول التى تريد ان تلحق بها (وهى تايلاند وماليزيا واندونيسيا بالذات) وذلك بالارتقاء فى تطبيقات التكنولوحيا الحديثة من جهة وفتح اسواق لها فى تطبيقات التكنولوجيا الحديثة من جهة وفتح اسواق لها فى مناطق جديدة نسبيا ومنها الشرق الاوسط بجانب المحافظة على صبغتها التصديرية وانصبتها فى الاسواق الصناعية الكبرى وزيادة درجة التخصص مما يزيد من نسبة التجارة البينية فيما بينها كما فعلت اوروبا اما الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة والاقتصاديات المرهقة ، فتحتاج الى تعديل كبير فى سياسات التنمية فيها بالتركيز على تنمية القدرات البشرية الانتاجية والتكنولوجية واستخدامها فى انتاج سلع للسوق المحلية وآخرى للتصدير ـ وهنا يلزم التعرف على فرص التصدير فى الاسواق الصناعية وأسواق الدول الفقيرة الاخرى ـ ويكون هذا التعرف هو الاساس لبرنامج التخطيط الصناعى والاعداد له . وهذا يشبه الى حد كبير ماشرح من قبل بشأن الانتاج والتصدير فى دول شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى حيث سيلزم اعداد انماط جديدة من المشاركة فى التجارة الدولية وتبعا لذلك تتحدد معالم برامج التنمية الصناعية فى كل دولة . ويضاف الى هذا التطور فى التجارة الدولية الذى ربما ينشأ تبعا لسياسة سد العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى تجاه اليابان فى المقام الاول والمانيا .

• الخماسية الثالثة

حرب النفط

- ١١ -

اهمية النفط فى نظام الطاقة الدولى

الحديث عن النفط يمثل محور الصراع الذى تفجر فى الخليج يوم ٢ اغسطس ١٩٩٠ باجتياح العراق لدولة الكويت بعد مقدمات تشبة القصة القديمة حينما ادعى الذئب أن الحمل يعكر عليه الماء فلما أنكر قال أن أباك كان أيضا يفكر فى أن يعكر على الماء فحق لى أن التهمك .. فالعراق لايخفى رغبته فى ابتلاع ثروة النفط الكويتية (وثروة الأمارات اذا أمكن) ويتذرع فى ذلك بأسانيد تاريخية تارة وبعقاب الكويت لأغراقها أسواق النفط العالمية بالانتاج المتزايد وسطوها على جانب من نفط الكويت فى المناطق الحدودية فيما بينهما تاره آخرى .

والصورة الجديدة التى نشأت بعد الغزو العراقى لها عدة ابعاد كثر الحديث عنها وقتلت فحصا وتحميصا لعل أظهر هذه الأبعاد هو التصرف الدولى فى الأمم المتحدة والأقليمى فى جامعة الدول العربية فى مناقشة القضية واستصدار قرارات بانسحاب العراق من الكويت وعودة الحكومة الشرعية اليها وتعبئة الرأى العام العالمى ضد العراق

ليس الرأى العام فقط ولكن أيضا الجيوش وحاملات الطائرات والصواريخ والأجناد من الدول الأخرى بما فيها بعض الدول العربية ومنها مصر ـ وقد هذه الجهود تحت مظلة من قرارات متتالية من مجلس الأمن الذى فيما يبدو عادت الذاكرة اليه والى قدسية قراراته بعد سنوات الى انقسام عميق فى الدول العربية ما بين مؤيد للكويت والولايات المتحدة من جهة وما بين مندد بالعراق ولكن معارض لوجود القوى الأجنبية على الأرض العربية وربما وجد من كان يمالىء الغزو العراقى ولو خفية طمعا فى غنيمة يرجوها .

ومصر دولة نفطية على مقياس محدود ويتضاءل دورها فى هذا الشأن تدريجيا ولكنها دولة عربية ـ وهذا هو المدخل الذى أشركها فى أزمة الخليج الحالية ـ أى استنادا الى الروابط العربية التى كانت هى الأخرى قد وهنت كثيرا والتى لم يكن لها فى واقع ميزان القوى والأمن أى دور محسوس هذه هى الاخرى أرجعت الى مكان الصدارة ، مثلما احيت الروح مرة أخرى فى قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة عامة .

هل معنى ذلك آن النفط والصراع حوله بين العراق والكويت ، قد أدى الى بعث جديد وحيوية لنظام الامن الدولى الذى شرع فى صورة الأمم المتحدة ، وللتضامن العربى الصريع الذى كان قد أهمل تماما أو كاد ـ أو أن الالتجاء الى هذه الشكليات المؤسسية الدولية والأقليمية لايعدو أن يكون غطاء وستارا

مفيدا لتعبئة القوى العسكرية ضد العراق ولاسترجاع الوضع السابق فى الكويت وحماية السعودية ودول الخليج النفطية الأخرى .

وقد يكون الأمر هو هذا وذاك ـ أى أن هناك هدفا هو حماية النفط من أن يستولى عليه نظام غاشم فى العراق ـ وفى الوقت ذاتة كان الشعور بضرورة أحياء التنظيمات الأمنية الدولية والأقليمية شعورا حقيقيا ربما فيه بعض الندم على أهمالها والاعتقاد بضرورة تأكيد فاعلياتها بعد استقرار النزاع .

كيف اذن تجمعت الدول الخمس الكبرى ـ وكذلك بعض الدول العربية ـ تحت مظلة لأنظمة دولية وأقليمية استهزىء بها من قبل ، لكى تحشد القوات للدفاع عن السعودية ولأسترجاع الكويت ولأزالة صدام حسين ـ وفى مناسبات تاريخية مشابهة كانت الولايات المتحدة ودول أخرى تتولى القيام بمثل هذا الدور دون حاجة الى مظلة دولية شكلية أو بقرارات استخلصت فى أوضاع استثنائية . تساؤل آخر ـ كيف تمكن العراق من بناء قوة عسكرية ترهبها قوات امريكا والسعودية ومصر وسوريا وبريطانيا وفرنسا والمغرب وايطاليا واسبانيا وغيرها ـ وتمدها بالمال والتعويضات خزائن اليابان والمانيا ـ هل بنى العراق مثل هذه القوة فى الخفاء دون علم الدول الكبرى أم فقط تحت ستار محاربته لأيران عدة سنوات ثمانية دون احراز نصر مؤزر (تلاه تسليم مهين بعد ذلك بمطالب ايران الأصلية) ـ من باع له السلاح وبأى ضمير بحث هذا الامر ومن أجازه ومن شجع عليه . تصح هذه التساؤلات أيضا بالنسبة لتسليح اسرائيل بما فى ذلك بناء قوتها النووية التى ساعدت عليه بل ومولته الحكومات الامريكية المتتالية وتغاضت عنه وعن تجاوزات اسرائيلية كثيرة كل يوم فى لبنان وفى الضفة الغربية وفى قطاع غزه وضد الفلسطينين العزل ـ اسرائيل تؤتمن على أن تكون لها قوة نووية وتسليح يتفوق على تسليح الدول العربية مجتمعة بل ويسمح لها أن تستخدم هذا السلاح فى الأعتداء والأحتلال ضاربة عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة وجميع القواعد الدولية . أما العراق فقد تركت ـ اما عمدا أو عفوا ـ لتبنى قوة عسكرية ضخمة ـ ثم عندما استخدمتها بأعذار ـ واهية ـ مثل أعذار الذئب ضد الحمل ـ قامت القيامة ضدها من كل جانب طبعا هناك فوارق كثيرة بين السياسة فى ممارساتها العملية وبين المنطق فى استدلالاته النظرية .

الفرق الواضح ـ هو النفط ـ وليس الأمم المتحدة ولا الجامعة العربية ولا مواثيق التضامن المختلفة .

ولكن رب ضارة نافعة ـ فقد يكون النفط هو المحرك للأهتمام الغربى (والشرقى) بطرد العراق من الكويت وتحجيم القوة العسكرية العراقية ـ

ولكنه قد يكون فى نفس الوقت الداعى الى ادخال عوامل جديدة فى التعاملات الدولية كانت قائمة نظريا ولكنها ستدب الروح فيها مرة أخرى ولعلها تصبح فى المستقبل اكثر فاعلية إن شاء الله .

وقد سبق أن حدثت أزمات نفطية فى عام ١٩٥٦ وفى عام ١٩٧٣ ولكنها لم تؤد الى قيام تجمع عسكرى مثل الذى نشهده اليوم فى الجزيرة العربية اذ أن الدور الامريكى فى أزمة ١٩٩٠ يختلف تماما عما كان عليه الوضع فى الحالتين السابقتين ـ فقد كان التوقف عن ضخ النفط فى ١٩٥٦ موجها الى فرنسا وانجلترا وإسرائيل التى تحالفت ضد مصر وكانت السياسة الامريكية ترحب بزوال النفوذ الاستعمارى القديم ، لكى تحل هى محله فيما بعد ـ أما المقاطعة عام ١٩٧٣ فكانت ضد دول محدودة العدد ولم يتم تنفيذها بأحكام من الجانب العربى ولم تستمر طويلا ولو أنها أثرت تأثيرا كبيرا فى أسعار النفط وحققت الأهداف التى كانت ترنو اليها الدول النفطية آنذاك .

وربما لاتنتهى فرصة النفط وأهميته فى السياسة العالمية بانتهاء أزمة الكويت ، بل على الأرجح أن مرحلة جديدة من الأهتمام بدور النفط قد بدأت ويستمر فصولها فى السنوات التالية ـ واقتران قصة النفط بقصة المبادى والمؤسسات الدولية أمر مشكور لو كانت النية بشأنه صادقة ولكن لايسهل على المرء أن يقبله على علاته دون حذر يشوبه الامل الى حد كبير والشك الى درجة ليست قليلة وقديما قامت حرب بين السعودية واليمن وانتهت بضم أراض واسعة الى السعودية ـ ولكن الأوضاع حينئذ اى منذ حوالى ستين عاما كانت مختلفة حتى كاد الناس ينسون تماما هذا الصراع العربى القديم ـ ومنذ أقل من ثلاثين عاما انتقلت القوات المصرية الى اليمن لحماية الحكم الذى أسقط الملكية الامامية ـ وكان لهذا الدعم العسكرى أبعاده الدولية وبالذات فيما يخص السعودية ولكن لم ترتفع درجة النزاع لتصبح قضية عالمية كالتى نشهدها اليوم فى الكويت . ومصر تعلن أن وجود أية صواريخ أو قوات معادية فى السودان يعتبر تهديدا خطيرا لأمنها يستدعى التحرك ضده مثلما فعلت فى مناسبة سابقة مع ليبيا ـ التاريخ والأوضاع تتغير ولكننا الان بصدد أمر جلل ، أثار مخاوف العالم كله شرقه وغربه ، بل ودفع الكثيرين الى حشد القوات المحاربة على خط القتال ولا يمكن أن يكون هذا الحشد كله والتعبئة الواسعة الا دليلا على تغير كبير فى الأوضاع والمفاهيم الدولية ومقدمة باذن الله الى تغييرات وأحداث تظهر الجوانب الأيجابية لهذه التغيرات وخاصة اذا تم اقرار النزاع سلميا دون حرب مدمرة . الخلاصة ـ أن وراء هذا كله يظهر النفط كمحور للحياة فى المجتمعات الصناعية حاليا ولعدة أجيال قادمة .

-١٢-
النفط حاليا ومستقبلا

قيل من قبل أن سوق النفط قد تحولت فى السنوات الأخيرة الى سوق مشترين ، بعد ان فقد البائعون وخاصة مجموعة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) قوتها شبه الاحتكارية التى كانت لها فى السبعينيات ، وبعد أن تعرضت أسعار النفط لهزات كثيرة حتى تدنى السعر الى مايقرب من عشرة دولارات ، اذا حسبت مع معدل التضخم يصح معها أن يكون السعر قد نزل الى أقل من مستوى ماقبل ١٩٧٣ مما يدل على أنه فى المدى القصير هناك فائض من الانتاج فى الأسواق . وفى الوقت ذاته من الكلمات السابقة ، تتضح أهمية النفط التى تجعل الدول العربية والصناعية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية تسارع الى حماية السعودية وتحشد قواتها العسكرية وتعبىء القوى السياسية والحصار الأقتصادى الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ العالم لطرد العراق من الكويت بسبب النفط .

تفسير المتناقضين ـ هو أنه على المدى الطويل والمتوسط ، النفط ليس له بديل كوقود للعالم المتحضر ـ فالعالم مقبل على مجاعة فى الطاقة السائلة خاصة ، إن لم يكن مقبلا على مجاعة فى الطاقة عامة ـ فمصادر الطاقة الأساسية وهى الفحم والطاقة النووية والبترول السائل والغازات الطبيعية مضافا اليها الطاقة المائية الحطب والخشب والوقود الجاف فى الدول الفقيرة وقد زاد الأنتاج فى كل نوع من هذه الأنواع زيادة كبيرة ولازال معدل استهلاك الطاقة التجارية فى ازدياد فى جميع أنحاء العالم ولو أنه يقل كثيرا الآن عما كان عليه من قبل فى الدول الصناعية . فاستهلاك الفرد سنويا من الطاقة فى الدول الفقيرة أرتفع من ١٢٦ (كيلو جرام فحم معادل) سنه ١٩٥٦ الى ٣٢٢ كجم سنة ١٩٨٨ ـ أما فى الدول الصناعية فارتفع من ٣٧٠٧ كجم إلى ٥٠٩٨ فى ذات السنتين أى أن الفرد فى الدول الصناعية يستهلك من الطاقة مابين ٢٠ ـ ٣٠ ضعف مايستهلكه الفرد على الدول الفقيرة . واذا لاحظنا أن الطاقة المستخدمة فى الدول الصناعية تزيد فيها نسبة النفط بالمقارنة الى الطاقة فى الدول الفقيرة ، يمكن القول بأن النفط له أهمية كبرى لدى الدول الصناعية لضرورته القصوى فى النقل الجوى والبرى ولسهولة تداوله دوليا بالمقارنة الى المصادر الأخرى للطاقة ويوجد الفحم بكميات كبيرة فى العالم وخاصة فى استراليا والصين والأتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية ـ وحتى منتصف هذا القرن ، كانت تجارة الطاقة الدولية معتمدة على الفحم ، الى أنه حل محله البترول فى سنوات قليلة بعد الحرب العالمية الثانية وقد بدأ انتعاش أخير فى استرجاع مكانة الفحم كسلعة تجارية دولية للطاقة ولكن صعوبات النقل والتخزين بالأضافة الى العوائق البيئية جعل هذا الأنتعاش محدودا حتى الآن .

وبعد الحرب العالمية الثانية حدث توسع كبير فى انتاج الكهرباء من الطاقة النووية فى معظم الدول الصناعية وخاصة فرنسا وألمانيا واليابان ومن قبلهم بريطانيا ـ ولكن معدل التوسع قد قل كثيرا فى السنوات العشر الأخيرة بسبب حوادث التلوث الأشعاعى والمقارنة الشديدة من جماعات قوية فى الرأى العام فى الدول الصناعية ضد الطاقة النووية وفى السنوات المقبلة سيتم توقف عدد كبير من المحطات الكهربائية النووية بسبب تقادمها ، ولا ينتظر بناء على الأوضاع والمفاهيم السائدة أنه ستحل محلها محطات نووية جديدة .

ولازال الغاز الطبيعى مورد الطاقة الذى يزداد حجمه وينتشر تجاريا بمعدلات اسرع من غيره وخاصة فى الدول الأوربية حيث أمتدت شبكات نقل الغاز من الأتحاد السوفيتى ، حتى تركيا وشرق أوروبا والمانيا وايطاليا وأمتدت شبكات الغاز من الجزائر الى ايطاليا وأسبانيا وما بعدهما . وكثيرا ما لوحظ أن اعتماد أوروبا الغربية على الطاقة الغازية المصدرة من الأتحاد السوفيتى قد أصبح من أهم مظاهر الأعتماد الغربى على الطاقة ، بما كان له دون شك أثر فى تشجيع سياسات التقارب بين أوربا الغربية والأتحاد السوفيتى وهى السياسة التى كان قد بدأها ويلى برانت وعرفت (بالسياسة الشرقية)

وترتبط النفط والطاقة بالتطورات التكنولوجية الآن ـ من حيث اتجاة الدول الصناعية الى إدخال التكنولوجيات التى لاتستخدم طاقة ضخمة وزيادة النشاط الخدمى فى الاتصالات والحاسبات والمعلومات التى لاتستهلك طاقة كبيرة وكذلك تحسين أداء المعدات والمصانع وحفظ الطاقة من الضياع بالتسرب فى المنازل والمبانى عامة ، بحيث يقل معدل زيادة استهلاك الطاقة ـ أما الدول النامية على العكس من ذلك ، فلا زالت المعدلات السنوية لزيادة الطاقة كبيرة ، حيث تعنى هذه الدول بتحويل اقتصادياتها من زراعية متخلفة الى صناعية متقدمة ، مع التوسع فى التنمية الحضرية بسبب زيادة السكان وتقدم أساليب الانتاج الزراعى التى لاتستخدم عمالة كثيفة وتعتمد بدرجة أكبر على الآلات والمعدات الزراعية وليس على اليد العاملة أو حيوانات الجر التقليدية ـ ولا مناص من أن تزيد احتياجات الطاقة فى الدول النامية مع تطويرها اجتماعيا وحضريا وأقامة قواعد للصناعات الكبرى الحديثة بها ـ ولما كان عدد سكان الدول الفقيرة يبلغ حاليا ٤ أضعاف سكان الدول الصناعية ومع ازدياد هذه النسبة جيلا بعد جيل فأن الضغط على موارد الطاقة عامة ـ وخاصة البترول فى المستقبل سيزداد عن ما هو عليه الحال الآن .

وهكذا نرى ثالوثا محوريا فى التنمية فى السنوات المقبلة يشمل الطاقة (وخاصة النفط) والبيئة (وخاصة ارتفاع درجات الحرارة فى جو الارض

بسبب تصاعد الغازات من حرق الوقود اساسا واضعاف طبقه الاوزون فى طبقات الجو العليا بسبب تصاعد مواد كيميائية صناعية تحطم تلك الذرات وتحولها الى اكسجين عادى) والعنصر الثالث هو التقدم التكنولوجى ، الذى ينبغى ان يسهم فى دراسة هذه المشكلات واستيضاحها كما ينتظر ان تتطور فى المستقبل وعرض النتائج على أصحاب القرار وعلى الرأى العالمى المستفيد لاتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجة هذه المشكلات التى تهدد سلامة الحياة كلها على سطح الارض .

مازال هناك امل يراود العلماء باستنباط الطاقة من التحام ذرات الايدروجين وليس من انشطارها كما يحدث فعلا الان - والطاقة الاندماجيه هذه هى التى تعمل فى وسط الشمس والنجوم الملتهبة لتوليد الضوء والحرارة المنبعثة من الشمس والتى يصل جزء ضئيل منها الى الارض بما يسمح باقامة الحياة من نبات وحيوان وانسان عليها منذ ملايين السنين . تجرى حاليا تجارب كثيرة مازالت معملية لاحداث تفاعلات اندماجية ولكن تكلفة هذه التجارب عالية جدا والتقدم فيها بطىء ولكنها تجارب مستمرة .

وكذلك تجرى تجارب لاستنباط وقود سائل من الايدروجين والميثان وغازات اخرى يمكن نقلها تجاريا بخطوط الانابيب أو تحت ضغط مرتفع ولكن نجاح هذه التوجهات مازال محدودا - ومن ذلك ايضا الاستغناء عن النفط فى تسيير السيارات والات الاحتراق الداخلى باستخدام الغاز الطبيعى (الاكثر وفرة نسبيا حتى الان) او الكحول المستخرج من قصب السكر وغيره من النباتات وكلها مداخل تكنولوجية جديدة تسعى هى وغيرها الى استحداث وسائل ومصادر تنقص من الاعتماد شبه الكامل فى عدد من التطبيقات الحضارية على النفط السائل .

من هذا كله تصبح قضية النفط ذات شقين - الاول الانتاج والتسويق الحالى فى المدى القصير والثانى هو مستقبل توافر النفط او استبدالة بمصادر اخرى على المدى المتوسط والطويل - وفى هذا الشق الثانى يصبح (المخزون) النفطى فى باطن الارض ذا أهمية قصوى لمستقبل الحضارة كلها - وجزء كبير من المخزون النفطى المؤكد - (تتراوح تقديراته بين ٦٠ ٪ الى ٧٠ ٪ من المخزون العالمى) يوجد فى ثلاث دول عربية هى السعودية والكويت والعراق - فالصراع الحالى فى الكويت - ليس صراعا على الانتاج الجارى من النفط للاسواق انما هو صراع فى الحقيقة على السيطرة على (مخزون) النفط العالمى فى المستقبل وللمرء أن يتساءل اذن ما هو دور الدول العربية النفطية وغير النفطية فى هذا الشأن ، بل وما هى السياسات الدولية اللازمة لتدبير هذا الامر - هذه تساؤلات تثير الكثر من الفرص للتفاهم الدولى كما تثير محاذير كثيرة وأخطار للدول العربية وللعالم كله .

« ١٣ »

النفط وأنظمة الدفاع الاقليمى

بعد الغزو العراقى للكويت ومحاصرة العراق اقتصاديا توقف عرض النفط العراقى والنفط الكويتى تقريبا كلية فى الاسواق العالمية وحدث تبعا لذلك نقص فى العرض يقدر بحوالى اربعة ملايين برميل يوميا ولكن سرعان ما زادت السعودية انتاجها اليومى ، ومازالت تعمل على زيادته ، ويقدر أن السعودية وحدها قادرة فى خلال اشهر قليلة على تعويض كل هذا النقص فى السوق العالمى ـ كما عمدت دول اخرى لزيادة انتاجها من النفط ، بما جعل الطلب على البترول فى الاسواق حاليا لا يزيد كثيرا على العرض ـ كما أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط اتجهت الى استخدام مخزونها الاستراتيجى من النفط الخام ، حينما ارتفعت اسعاره بشكل حاد بسبب المضاربة المحمومه القائمة فى الاسواق العالمية بشأن اسعاره المستقبلية المحتملة فى الاشهر القادمة وخاصة اذا اشتعلت نيران الحرب فعلا فى منطقة الخليج ودامت لاكثر مما هو مقدر لها . وربما لم يحدث سحب من المخزون ولكن الاسعار العالمية للنفط ارتفعت الى ما فوق الثلاثين دولارا بعد ان كانت تتأرجح حول العشرين دولارا ويبدو انها تتذبذب حول هذه المعدلات التى تعكس التخوف السياسى من انقطاع النفط ـ فى الحقيقة من السعودية والامارات اكثر منه من تخوف الانقطاع من العراق والكويت الذى تم فعلا وتم تعويضه .

ومنذ ارتفاع اسعار النفط سريعا فى أوائل السبعينيات ، وسياسة الاسعار العالمية للنفط ، تتأرجح ما بين اتجاه صعودى ـ يؤدى الى زيادة امكانيه تنمية حقول النفط كثيرة التكلفة المنتشرة فى ارجاء كثيرة من العالم والى فتح الفرصة لتنمية موارد بديله للنفط ولتوفير المال اللازم والحوافز على تشجيع البحوث والدراسات والكشوف التكنولوجية لانقاص اعتماد العالم ـ والمتحضر خاصة ـ على النفط عامة والنفط العربى الذى كانت تحتكره (أو هكذا قيل) منظمة الاوبك .

ومن جهة أخرى كان هناك اتجاه نزولى للأسعار الدولية للنفط ، على اساس انقاص التكلفة على المستهلك فى الدول المستوردة وتحسين موازين مدفوعات تلك الدول التى تشمل عددا كبيرا من الدول الفقيرة ، حدث فعلا هبوط لاسعار النفط نظرا لازدياد المنتج منه ـ حتى من مصادر انتاجه الرئيسية وليس المستحدثة فقط ـ ورغما عن هبوط الانتاج من الحقول البديلة والمصادر غير

النفطية الذى قل الاهتمام بها فى السنوات الاخيرة ، استمرت الدول النفطية فى الانتاج بمعدلات عالية للحصول على عائدات اكبر ، مما زاد بسببه العرض على الطلب وتحولت سوق النفط الى سوق مشترين كما ذكر من قبل .

ولكن هذه التقلبات الصعودية والنزولية للاسعار كانت ومازالت كلها فى المدى القصير - وليس لها ارتباط قوى بالاعتبارات طويلة المدى التى شرحت من قبل ، التى تعنى بالمخزون فى باطن الارض والاستهلاك العالمى بعد أن يستمر تقدم الدول النامية فى التصنيع والتنمية بما يزيد الطلب بدرجة كبيرة فى المستقبل . ومن المشروعات التى درست فعلا فى بعض الدوائر محاولة نقل جزء من المخزون النفطى العربى الى مناجم قديمة وخزانات ارضية ضخمة فى الولايات المتحدة الأمريكية لتكوين مخزون طويل المدى هناك من النفط بالاضافة الى المخزون الاستراتيجى القائم حاليا والمعد لضمان العرض فى اثناء الازمات فقط .

التساؤل الآن هو : هل كان التحرك القوى الدولى والاقليمى ضد غزو العراق مبعثه ضمان المشتقبل المتوسط والطويل المدى لتوافر النفط والتحكم فيه - اى هى حماية وتنظيم لمستقبل المخزون النفطى العالمى - وليس لمجرد ضمان توافر النفط حاليا حيث انه قد تم فعلا تعويض النقص الذى احدثه الغزو العراقى فى الاسواق حاليا (الى حد كبير وفترة محدودة على الاقل) . هذا التوجه نحو حماية المخزون كثيرا ما يعبر عنه سياسيا ، بأن العالم المتحضر (أى الصناعى) لا يقبل أن يتحكم فى النفط ديكتاتور منفرد يتبوأ مركز الرئاسة على توجيه مستقبل العالم - ولكن لا يشرح الامر ، بأن هذا العالم المتحضر يجعل الاوضاع الحالية والتى كانت قائمة حتى الغزو العراقى ، وهى سيطرة حكام الخليج (الذين لا يتميزون بالديموقراطية كثيرا) على مقدرات النفط الكبرى فى العالم هم والايرانيون والعراقيون الذين لهم مشكلاتهم مع العالم الصناعى الغربى - كيف أن الغرب الصناعى كان مطمئنا كل الاطمئنان الى الحكام الحاليين (قبل الغزو) بينما هو يخشى فقط الدكتاتور المتهور - ولم يكونوا مثلا يخشون الامام الخمينى بتطرفه الاسلامى ودعوته للثورة فى المنطقة ؟

وهل كان الاطمئنان الغربى راجعا الى تفاهم (مكتوب وغير مكتوب) أن توزع مكامن المخزون النفطى فيما بين عدد من الدول ليس لاى منهم منفردة ولا لهم مجتمعين القوة للمخاطرة بمعاداة الغرب على المدى القصير أو الطويل وان هذا الوضع التفتى هو الذى اعتمد عليه الغرب ، الى أن قام صدام حسين بغزوه الذى اسقط هذا الوضع ، اذا اتجهت العراق الى انها كدولة نفطية يمكنها وحدها ان تقيم قوة عسكرية كبيرة تقف امام التجمع العسكرى والسياسى والاقتصادى الدولى باكملة اذا كانت نظرية الاطمئنان الى التمزق والضعف فى دول التكثيف المخزونى للنفط قد سقطت ، فما الذى يحل محلها ؟

الذى يقال سياسا الان ـ هو ارجاع الاوضاع الى ما كانت عليه وربما يضيف المرء الى ذلك ـ مع عدم السماح فى المستقبل لمثل صدام أن يظهر فى المنطقة ويهدد عصب الحياة فى الحضارة الغربية والعالم الصناعى مرة اخرى .

ثم يمكن أن يستطرد المرء وأن يقول وهل يكون هذا الامر افضل باتخاذ اجراءات عسكرية وامنية دولية كثيرة التكاليف خطيرة العواقب كلما ظهر شبح خطر على النفط من دولة أو اخرى .

ويستمر التساؤل اليس من الافضل ، أن يقام حول مناطق النفط المخزن مراكز قوة محلية محيطة بها ـ مثل تركيا واسرائيل وايران وربما الباكستان ، لكى تقوم هذه المراكز بمهاجمة كل من يتطاول من دول النفط المخزون على تعريض مصالح العالم المتحضر للخطر بدلا من استقدام الطائرات والحاملات والجنود من امريكا .

ولكن عندئذ من يقول ، أليس من الافضل تكوين قوة عربية (وليست قوة غير عربية) فى المنطقة يمكن الاطمئنان اليها للقيام بهذا الدور الدفاعى والتنبه المستمر لكل من تسول له نفسه أن يفكر فى تعريض المصالح (العالمية) للخطر .

ولا يمكن ان تكون مثل هذه القوة خليجية فحسب ـ ولا يطمئن الناس الى مشاركة ايران ولا العراق فيها ، لما اظهروه من محاربه للغرب المتصلت وربما لا يصح ان تظهر اسرائيل فى هذه الصورة الامنيه الاقليمية بشكل واضح نظرا لعدم حل القضية الفلسطينية واستمرار تشريد الفلسطينين ، عدا تملكها للقوة الضاربة النووية التى تثير الهواجس لدى الكثيرين ليس فى المنطقة العربية فحسب ، بل فى العالم كله الذى فرضت عليه أمريكا بانحيازها الى اسرائيل سنين طويلة أن لا يتحدث احد عن قوة اسرائيل النووية ولا عن احتلالها لارض الغير وطردها للسكان الامنين فى سبيل استقدام اخرين بدلا منهم واقامة دولة على أسس (دينية) و(تاريخية) بما يشبه الاستعمار الاستيطانى الذى قام به الرجل الاوروبى الابيض فى امريكا الشمالية والجنوبية واستراليا واستاصل فيه راضيا (مؤمنا بالله) السكان الاصليين ودفعهم الى العيش كالحيوانات او الوحوش فى مناطق تجمع او معسكرات قبل الغرب (وخاصة الامريكيين) اسرائيل باسم هذه الذرائع الدينية والتاريخية ، بل واضافوا اليهما ذرائع اخرى حديثة مثل الديموقراطية والانسانية والتعويض عن سيئات هيتلر وجبروت ستالين على حساب الشعب الفلسطينى وارتاح ضميرهم الى هذا الوضع سنوات طويلة .

اذا روعى لهذه الاسباب استبعاد تركيا وايران واسرائيل من منظمه الدفاع عن مخزون البترول ، ووجد ان الدول صاحبة هذا المخزون حاليا لا يمكنها

وحدها الدفاع عن نفسها ، اذن يبقى اشراك دول الثقل العربية ، وهى مصر وسوريا حاليا وربما العراق واليمن فيما بعد حينما يتم تصفية الاوضاع الحالية وتكون هذه المشاركة بشروط وضمانات من جميع الاطراف المعنيه بذلك تتضح تخيليا بعض القضايا التى تثور بعد استرجاع الكويت ولكن يبقى فى هذا الخصوص امران :

الاول : أن مشاركة الدول العربية فى نظام اقليمى دفاعى فعال ، تقتضى سلفا حل القضية الفلسطينية بما فيها الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان .

والثانى : انه مع افتراض بقاء النظم السياسية فى داخل الدول النفطية على ما هو عليه حاليا الا ان الامر قد يحتاج الى تطوير وتغيير حتى تكتسب قبولا شعبيا داخليا وقبولا دوليا شاملا .

وليس من الضرورى ان يتم تنفيذ اى حل من هذه الحلول دفعة واحدة ـ وقد تنشأ حلول مختلفة من مصادر مختلفة أو من الطبيعى أن يغنى كل على ليلاه ، ولكن من يقرر وكيف يقرر الوضع بعد انتهاء الازمة ؟

ومن الطبيعى أن يكون القرار فى يد من عاون بالسلاح والمال والنفوذ على انهاء الازمة بالمشاركة مع أصحاب القضية أنفسهم ـ فهل معنى ذلك تدويل قضية النفط تحت مظلة الامم المتحدة شكلا والنفوذ الغربى الصناعى فعلا ـ أم أنها سترجع بالاضافة الى ذلك الى تجمع غربى جديد له من القوة ما يذود عن حماه ومن القبول الدولى ما يبعث على الاطمئنان .

لاشك أن هناك تساؤلات بكل هذه الأمور ـ القليل منها يناقش علنا من جانب أو آخر ، والكثير يتم التداول بشأنه سرا ـ وقدر آخر لا ينطق به الا همسا حيث تتجه الانظار كلها الى الاشهر التالية للوصول الى حل سلمى أو عسكرى لانهاء احتلال الكويت .

- ١٤ -

الخلفية الدولية

ونوالى الان تقديم نظرتين خلفيتين لهذه التصورات المختلفة ـ لما بعد الازمة ـ الاولى الخلفية الدولية على المقياس العالمى والثانية الخلفية العربية على الاساس الاقليمى ـ اذ يرى البعض أن الرئيس بوش قد أسرع فى اتخاذ

موقف المناهض النشيط للاحتلال العراقى وتسرع فى ارسال القوات المحاربة الى السعودية ونشيط أكثر مما يلزم لتعبئة الجهود فى الامم المتحدة وخارجها بتجميع القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية ضد العراق ـ كما يرى البعض أن الرئيس مبارك قد تسرع هو الاخر باتخاذ موقف واضح ومعاد للعراق واسرع هو الاخر لعقد اجتماع للدول العربية أدان الغزو العراقى وأرسل قوات الى السعودية ، وبذلك قطع هو الاخر خط الرجعة على ماقد يظهر من حلول سلمية محدودة أو شاملة خاصة وأن الرأى العام فى الولايات المتحدة وفى العالم قد لا يطيق الانتظار طويلا والرأى العام فى مصر ، لن يقبل بسهولة التضحيات البشرية والاقتصادية والمشاركة المكلفة لمصر مع ازدياد درجات الاشتباك مع مصر فى الغابات المتشابكة من الصراعات العربية المعقدة والمتكررة .

اذا أخذنا الامور بظواهرها وجانبها المعلن ، نرى أن الرئيس بوش لابد وأن يكون قد أزعجه احتلال العراق للكويت بقوات ضخمة ، تزيد كثيرا عما كان يلزم للتغلب على المقاومة المحدودة المحتملة من القوات الكويتية ـ خاصة وأن كانت هناك معلومات عن تحرك للقوات العراقية نحو الحدود السعودية ـ فرأى سرعة التصرف بالاستجابة للطلب السعودى بالمشاركة فى الدفاع ولابد أن يكون قد جرى الاتفاق بين الدولتين على هذا الامر سلفا قبل الاعلان عنه والبدء فى تنفيذه .

كيف أذن نجح بوش فى اقناع اعضاء مجلس الامن من الدول الكبرى وغيرهم (فيما عدا اليمن وكوبا) وكذلك الجماعة الدولية عامة بموقفه الحاسم الواضح من النزاع بل وبالمشاركة فى مناهضته ـ هل حدث هذا ايمانا من الجميع بأن عهد احتلال دولة قوية لدولة مسالمة مجاورة قد انتهى الى غير رجعة ، وأن عهد تحرك (الزوارق الطوربيدية) الامريكية لاخضاع دول أمريكا الوسطى والاساطيل البريطانية للتلويح بالمطالب السياسية قد انتهى هو الاخر ـ وهل معنى ذلك قبول عام وان كان غير واضح لتطور أساسى وجوهرى فى الاوضاع الدولية وخاصة دور الامم المتحدة ـ وان ما حدث من قبل على غير هذا المستوى العالى من الشعور بالمسئولية والتضامن الشامل يمكن التغاضى عنه باعتباره من مقتضيات الظروف ، قبل عهد الفجر الجديد من الارتقاء فى العلاقات الدولية الى مستوى المبادىء الثابتة بدلا من الانقياد الرخيص لمقتضيات المصالح الضيقة .

وربما ثار فى ذهن الكثيرين ، لماذا كل هذا الحماس الامريكى السريع الواسع ـ وهل هذا التصرف من جانب الولايات المتحدة دليل على شعورها بمسئولية لارساء قواعد دولية جديدة فى التعامل بين الدول صغيرها وكبيرها

ـ يعلم الجميع بأهمية النفط فى تسيير دولاب النشاط الصناعى والحضارى الدولى
ـ كما يعلم الجميع تركيز قد كبير من انتاج النفط حاليا ومخزونه مستقبلا فى الكويت ومنطقة الخليج ، فهل أسرع بوش لايقاف امتداد الغزو الكويتى الى السعودية ودولة الامارات وغيرها ـ أم أسرع مستغلا الصدمة النفسية التى امتدت الى مختلف دول العالم من الغزو العراقى ، بما فى ذلك الاثر الواضح الذى ظهر فى الرأى العام الامريكى ذاته .

من السذاجة الا يتصور المرء أن هذه الجوانب كلها لم تدرسها الدول الاعضاء فى مجلس الامن دراسة كافية ، وأن كان كل من هذه الدول لابد وأنه نظر الى الموضوع من ناحية مصالحه الخاصة وتصوره لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية ولضرورة اقامة نظام أمن جماعى دولى بصورة أو أخرى ـ الا أن كل هذه الدول تمشت مع السياسة الامريكية الى حد كبير فهل هذا دليل على قوة أمريكا وقدرتها على قيادة العالم بالمشاركة والاقناع من جانب دول كثيرة أم أن تلك الدول الاخرى رأت أن (تجامل) أمريكا بمسايرتها ـ بمالا يضر كثيرا من مصالحها ـ فأية دولة كبرى اذا كان أمامها أن تختار بين المشاركة فى السياسة الامريكية (ولو بتكلفة محدودة) وبين مناصرة صدام حسين ، لاختارت دون تردد الرأى الاول ، لا اقتناعا به ولا تنازلا لامريكا ، ولكن فى اطار اهتمام محدود بجوهر القضية وبالمبادىء الرفيعة التى قدمتها السياسة الامريكية وطالما عملت بعكسها حتى فى الماضى القريب .

وأيا كان الأمر ، فالتكتل الدولى وراء السعودية وضد العراق لاشك فيه أيا كانت (دوافعه أو نوازعه وقد قامت أمريكا والرئيس بوش بدور كبير وقيادى فى ايجاد هذا التكتل الذى يمهد للحل ولو أن له آثاره وتكلفته على كل من المشاركين فيه .

والتقدم الذى يحدث فى أساليب العلاقات الدولية وممارسات القوى وتعارض وتقابل المصالح بين الدول الكبرى ، لا يحدث مرة واحدة ولا بصوزة نهائية وقد ينشأ هذا التقدم من أوضاع خاصة وفى حالات معينة ، يشيع بعد ذلك قبوله كمبدأ عام فى دائرة أوسع وبذلك تتحول الحادثة الخاصة الى مصدر من مصادر التطور (والتقدم) فى العلاقات الدولية ـ وقد يكون الغزو العراقى أحد هذه الاحداث التاريخية التى تؤدى الى (تقنين) العلاقات الدولية على أسس جديدة أفضل من الاساس القائمة وبالمخالفة للاحداث التاريخية السابقة .

ولازال المحيط الدولى يعيش أحداث التطورات العميقة الجذور التى احدثها جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى وفى أوربا الشرقية وفى الفكر والممارسة العملية بشأن دور الدولة فى الحكم ومدى ملاءمة السلطات المركزية للقيادة

والتطوير فى المجالات الاقتصادية والفكرية ، بماق ذلك التوجه الديموقراطى الواسع للشعوب والاحترام الاكثر (لدرجة ما) لحقوق الانسان ولدواعى العدالة الاجتماعية والخروج من دائرة الفكر السياسى الايديولوجى الى فكر سياسى ليبرالى (له هو أيضا ايديولوجيته) ولكن أكثر قبولا للتغيير ولتقابل الاراء المتباينة وليس الالتزام المطلق بخطوط فكرية وفلسفية جامدة ، مهما كان فيها أصلا من خير وصلاح . فجاء الغزو العراقى ، فى الوقت الذى كانت ريح الحرية والديموقراطية تهب من جوانب مختلفة وشبح الحرب الباردة يتراجع حتى كاد أن يختفى ، وساد الرأى بأن الدول الكبرى ستسعى الى حل المنازعات الاقليمية وانهاء التجاوزات السابقة مثل دخول الافغانبستان من جهة وكبت الحريات فى أوروبا الشرقية ، وتحركت دول كثيرة لاقامة مؤسسات ديموقراطية أو شبه ديموقراطية وهلل الجميع لوحدة المانيا بشطريها وسبقتها وحدة اليمن وحدث تقارب بين كوريا الشمالية والجنوبية واتجهت الصراعات الدموية فى كمبوديا وما حولها أن تصل الى نهاية سلمية ، بل أن النظام العنصرى البغيض فى جنوب افريقيا ، قد خطا هو الاخر خطوات (ولو محدودة) نحو انهاء سياسات العنصرية ضد الاغلبية السوداء ـ كل هذه الشواهد والمظاهر ، أدت الى جو دولى للاطمئنان والارتياح والأمل فى أن يسود السلام وتنتهى الحروب والصراعات .

جاء اذن التصرف العراقى ، مبددا لكثير من هذه الامال ، فظهر بصورة سوداء داكنة وصل أثرها الى نفس الاعماق التى كانت موجة الانفراج والارتياح الدولى قد وصلت اليها ـ وبذلك كان رد الفعل شديدا والصدمة أقوى أثرا على الجميع ربما كان هذا الوضع ـ بجانب الاسباب الاقتصادية والاستراتيجية لأوضاع النفط والامن الحضارى ـ هى التى دفعت الجميع الى قبول (تدويل) المشكلة ونفخ الروح مرة أخرى فى كيانات الامم المتحدة التى تصدعت بسبب سياسات الدول الكبرى من تجاهلها مرارا فى العقود السابقة . وثمة خلفية أخرى من الناحية الدولية ، هو تجديد الدعوة الى مراجعة الانظمة الدولية فى العلاقات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية دون الاكتفاء بما تفعله الدول الصناعية الكبرى من تنسيق محدود فيما بينها فى اجتماعات (السبعة) الكبار دوريا ولا بالاجهزة المختلفة التى نشأت فى السنوات الماضية فى اطار البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومؤسسة الجات وفى المؤتمرات الدولية الكبرى التى تعالج مشكلات الديون والتجارة والنقد والبيئة والغذاء والجوع والفقر والايدز والارهاب وغيرها ـ وينشط الفكر والمباحثة فى كل هذه القضايا فى الاجتاعات التى تشترك فيها الحكومات وكذلك فى اجتماعات للخبراء والمعنيين ، وقد تعاظم دور المنظمات غير الحكومية والحركات الفكرية التى لا تكتفى بالمداولة واستصدار التوصيات ولكن يمتد نشاطها الى الشارع بتدبير

المظاهرات ومقاومة انشاء المحطات النووية أو مشروعات التعمير الاخرى .

فالعالم مهيأ الان للنظر فى مقترحات جذرية جديدة وبالتالى أشد تأثرا بالافعال والسياسات التى تشابه الممارسات الاستعمارية والعدوانية القديمة .

وكذلك يمكن تفسير القبول الدولى (أو عدم الاعتراض الجدى) على المبادرة الامريكية فى أزمة الخليج ، مع استمرار الشكوك حول النوايا الناشئة عن الانفراد الامريكى بقوة كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وعدم وجود تنظيم دولى قوى وفعال بدرجة أكثر مما كان قائما أو يمكن أن يقوم فى اطار الامم المتحدة ومجلس الامن .

- ١٥ -

الخلفية العربية

اما على الساحة العربية ، فكانت الخطوة الاولى من جانب السعودية بعد أن شعرت بالخطر العراقى على حدودها أو أشعرت به من مصادر مختلفة ، هى أن تطلب مساعدة خارجية من الدول الاجنبية والعربية دليلا على عدم وجود نظام أمنى عربى فعال ، كما أن السعودية لم تطلب المعونة من الأمم المتحدة ومجلس الامن بادىء ذى بدء ، لما هو مشاع ومعلوم

- ربما حتى اليوم - من محدودية فاعلية الامم المتحدة ومجلس الامن .

ولعله كان يخشى من ان يمتد الاعتداء العراقى الى مناطق البترول فى السعودية وخاصة لان القوة العراقية التى اجتاحت الكويت كانت أضخم جدا مما يلزم للتغلب على المقاومة الكويتية المسلحة .

ولكن قبل الغزو العراقى للكويت - كانت هناك الحرب الايرانية العراقية التى استمرت ثمانى سنوات - وكان العراق قد بدأها من جانبه بعد أن أعلن اسقاط المعاهدة التى كانت ابرمت من قبل فى الجزائر بينه وبين ايران - وهنا أيضا يشاع أن معلومات وصلت الى العراق من مصادر مختلفة زينت له الامر فكان التقدير بأن ايران لن تصمد طويلا للهجوم العراقى وخاصة فى المناطق الغربية التى تسكنها أقليات من أصل عربى ، وانحازت الدول العربية بحذر (ما عدا سوريا) الى جانب العراق بما فى ذلك الكويت التى استعارت العلم الامريكى على ناقلاتها - أى الحماية الامريكية - فى وقت من الاوقات .

فالفراغ العسكرى فى المنطقة العربية الشرقية كان خاليا - الا من العراق ونظام حكمه الصارم ، التى عرفت عنه القسوة المتناهية والمركزية الشاملة

والانفراد بالسلطة مع العداوة الشديدة لنظام البعث السورى (الشقيق) ومحاباته الواضحة لاهل السنة على حساب الشيعة الاكثر عددا فى الجنوب ، بالاضافة الى تسلطه على ثورات ومعارضات مستمرة من الاكراد فى الشمال ـ لم يكن العراق فى حاجة اذن ليضيف ايران الى قائمة أعدائه فى الخارج ولكنه أقدم متهورا الى المبادأة بالاعتداء ووجد سندا من قوى عربية كانت تخشى من انتصار ايران بأنه اندحار للشعور والكيان العربى تحت وطأة احتلال وسؤدد فارسى جديد ، بالاضافة الى فتح الخليج أمام السيطرة البحرية الايرانية بما يؤدى فعلا الى خنق منافذ الحياة لدول الخليج ونفطها المصدر الى العالم ـ أما مصر ، فكانت بعد أن أكتوت بنار الحرب فى اليمن وبصدمات الوحدة فى سوريا لارغبة لها فى الخروج بعساكرها مرة أخرى الى الدول العربية فأمدت العراق بالسلاح وامدته بملايين العمال الذى انخرط الكثير منهم فى سلك القوات المحاربة ولازال عدد كبير منهم أسير الاوضاع الحاضرة فى العراق .

ولم يكن الفراغ الامنى فى المنطقة العربية شرق قناة السويس ، يشغل بال العرب أنفسهم كثيرا ، فكان ان استمروا فى مساندة العراق ـ خشية انتصار ايران ـ وهم مع توجسهم خيفة من العراق المنتصرة ـ لم يكن أمامهم سبيل غير الاستمرار فى هذه المساندة ، لأنهم ظنوا ان العراق حتى لو انتصر سيخرج من المعركة منهكا متوجها بكل قوته الى التعمير وتسديد أو تسوية الديون التى تراكمت عليه فى سنوات الحرب مع ايران .

وهنا تظهر فجوة فى المتابعة . من الواضح ان العراق حينما انتهت الحرب مع ايران لم يكن بالقوة التى تسمح له بالانتصار مهاجما ، بل أنه فى الاشهر الاخيرة كان يتخذ مواقف دفاعية مستميته فيما عدا الهجوم المركز لاسترجاع الفاو ـ وفى الفترة القصيرة نسبيا بين توقف القتال مع ايران والهجوم على الكويت ـ يبدو واضحا الا أن العراق استمر فى بناء قوة عسكرية كبيرة وأحدث تفوقا كبيرا فى قدرته من حيث الصواريخ والاسلحة الكيمائية ورفع عدد القوات المجندة الى مستويات أعلى مما كان من قبل ـ فهل كان لدى العالم الخارجى ـ وخاصة الدول المجاورة ـ علما بهذه التعبئة العسكرية خاصة وأن معظم المعدات الحربية المتطورة كانت مستوردة من الاتحاد السوفيتى ومن فرنسا بالذات ـ اذا كانت الدول الكبرى على علم بهذا الحشد الضخم ـ فهل أكتفت بتصدير السلاح الى العراق ـ أم تساءلت عن دافع هذا التسلح الكبير ـ وكان العراق قد اثار مرارا قصة استعداده لتحرير فلسطين ومحاربة اسرائيل ـ تلك الدعوة التى أوجدت له تعاطفا كبيرا مع الشعور العربى المجروح ضد اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ـ ولكن اسرائيل من جانبها كانت مستمرة فى

العربدة الشعواء فى لبنان وفى كبتها الوحشى لاطفال الحجارة واكتفت هى الاخرى بالرد على تهديدات صدام لها بتهديدات أقوى للردع ، مع مايقال عن اتصالات سرية أكد فيها صدام لاسرائيل أنه لاينوى بها شرا أكثر من الدعاية لنفسه وسط الجو العربى الملتهب بالشعور بالظلم والضياع .

هذا عن الفراغ الامنى ـ اما من الناحية الاقتصادية والسياسية فكانت الدول العربية قد انقسمت الى جماعات جغرافية كاليتامى يتجمع بعضهم الى بعض طلبا للدفء فقط ـ فكان هناك التجمع الخليجى والتقارب المغربى ـ ثم كان هناك التجمع الذى لا لون له من مصر والعراق والاردن واليمن ـ ولم تنجح هذه التجمعات فى احداث اثر كبير من الناحية الاقتصادية التى كانت تحكمها العوامل الدولية مثل تصدير النفط واستثمار عوائده واتساع او نقص العمالة الوافدة الى دول النفط وما تحصل عليه من رواتب وعائدات الى دول المنشأ والتوسع فى التسليح بشراء المعدات المتطورة بنفقات كبيرة ـ دون وجود القوة البشرية التى تستخدمها بكفاءة او الاهداف الواضحة لتراكمها هذا بينما كان السودان ينزف من انقلاباته المتتالية وحروبه الداخلية وليبيا مشغولة برد الهجوم الشرس ـ المسلح والسياسى ـ ضدها فى المحافل الدولية وسوريا غارقة فى مستنقع الحروب الطائفية اللبنانية والمغرب منشغل بحرب الصحراء وبنمو التيار الاسلامى القوى السياسى فى داخل دوله . ولم يكن للجامعة العربية وجود إلامن الناحية الشكلية .

فانقسام الرأى العربى ـ والدولى ـ بسبب الغزو العراقى ـ كان اضافة الى الانقسامات والتكتلات الهزيلة التى كانت قد فرقت العرب من قبله والتى كانت جهود المصالحة الطويلة التى قامت بها مصر ، قد نجحت نجاحا سطحيا فى تغطية هذه الموضوعات الخطيرة فى العالم العربى وراء ستار من المجاملة والاتصالات السطحية دون التعمق فى أصول القضايا أو البناء للمستقبل وحتى بعد أن انتقلت القوات العربية المصرية والسورية وغيرها الى السعودية ، أغلب الظن أن الاعتماد الاساسى سيكون دائما على القوات الامريكية مضافا اليها قوات تكاد تكون رمزية من دول غربية متحالفة .

لاغرو فى هذا الجو المظلم ، أن تنمو حركات الرفض للاوضاع السياسية والاقتصادية فى كثير من الدول العربية ، بما فيها دول الوفرة البترولية التى تستمر وفقا لانظمة قبلية ولاتطيق كثيرا أصوات التحرر السياسى والاقتصادى من القلة من الشباب المتعلم الذى انقسم بدوره بين تيارات التطرف الدينى من جهة وبين الولاء للسلطات القائمة من جهة أخرى فالذى يرنو اليه رأى عربى عريض ، ليس مجرد اخراج العراق من الكويت ، وليس مجرد ارجاع السلطة الشرعية السابقة اليها ولاحتى انسحاب القوات الاجنبية والعربية قطعا ـ الى

قواعدها ـ ولكن يرنو الناس الى تغيير شامل يمتد الى جذور الضعف العربى والتخاذل ـ قد يكون فاتحة التعاون الذى قام أولا لتحرير الكويت ولكن لاشك أنه من المرتجى ان يمتد هذا التطوير الى مختلف نواحى الكيان العربى .

الى أى حد تتفق هذه الآمال ـ لأنها حتى الآن مجرد آمال ـ مع الخلفية الدولية السابق الاشارة اليها التى تعنى باقامة نظم دولية (واقليمية) للأمن والدفاع وتضيق الشقة الواسعة بين الاغنياء والفقراء والمعالجة المشتركة لمشكلات البيئة والفقر والأمراض والارهاب ، واقامة نظم فعالة لحل المنازعات السياسية الاقليمية ، والافادة من فرص التطبيقات التكنولوجية لضمان الحد الادنى من المعيشة الكريمة والحرية لفئات الشعب العريض وما الى ذلك من العناصر التى تدخل تحت المظلة الواسعة التى يعبر عنها « بالنظام العالمى الجديد » الدمج بين الخلفية الدولية المتطلعة الى التغيير والتنظيم والخلفية العربى التى لاتكاد تفكر الا فى ارجاع الاوضاع الى ما كانت عليه يبدو مثل هذا الدمج مستحيلا ـ ولكنه لابد منه اذا اريد الافادة من الفرصة التى نشأت بالغزو العراقى والحشد الدولى منقطع النظير لتحرير الكويت .

وقد شغلت القضية الفلسطينية والنزاعات العربية المتتالية التى تكاد تكون قد امتدت الى كل ارجاء الوطن العربى ، الرأى العالمى والقيادات السياسية والفكرية عن أن تتابع وتشارك فى التطويرات الدولية الا فى نطاق انتاج النفط وبيعه وايداع فائض حصيلته فى المصارف الدولية بالنسبة الى اغنياء العرب ، أما فقراؤهم فكانوا يتلقفون باقى وفورات العمالة المهاجرة ويمدون أيديهم الى مختلف الدول طالبين القروض والمعونات ، حيث أصبحوا من حيث الغذاء عالة على العالم ومن حيث التنمية فى الصفوف الخلفية .

والآن وقد سنحت الفرصة ـ ولو على اثر احداث دامية ومؤلمة ـ للعرب أن يعيدوا النظر فى اعادة ترتيب اوضاعهم ، عليهم دون ريب أن يسعوا الى ذلك بأنفسهم ولكن فى اطار ينسجم ويتوافق مع التطورات الدولية الاوسع والاشمل والتى تدعو فعلا فيما تدعو اليه ـ الى تقوية التنظيمات الاقليمية وزيادة التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين كل الدول .

• الخماسية الرابعة

الموارد والسلوكيات

- ١٦ -
الموارد والتعاون العربى

وعند النظر فى العلاقات بين العرب كمجموعة وبين العالم ، لايقتصر الامر على قضية النفط والأمن والدفاع ، بل هناك قضايا أخرى لاتقل عن تلك اهمية ربما فى مقدمة تلك القضايا موضوع المياه ـ فالعرب يسكنون مناطق صحراوية جرداء . مفتاح الحياة فيها الماء والكثيرون منهم يعيشون على ضفاف أنهار منابعها خارج المنطقة العربية ، مثل تركيا والحبشة ودول أخرى فى حوض نهر النيل ـ ومن الضرورى حفظا على كيان تلك الدول أن تكون لها سياسات مائية رشيدة سواء فى تقسيم الموارد بين الشركاء أو فى حسن استغلال المياه المتوافرة واسترجاع مايستخدم منها حتى يمكن اعادة استخدامة عدة مرات . ومن مشكلات المياه المعقدة مايتصل بنهر الاردن والليطانى التى تتشابك أوضاعها مع قضية النزاع الأسرائيلى العربى . وقد أدى رخص الطاقة نسبيا فى دول النفط الى التوسع فى تحلية مياه البحر وكذلك مياه الآبار عالية الملوحة ، كما تسعى ليبيا الى بناء نفق عميق يجلب الماء الى شواطئها الشمالية من الخزانات الجوفية القديمة فى الجنوب وتكشف الدراسات الحديثة بالأقمار الصناعية عن مياه جوفية فى مناطق مختلفة من الصحراء على أبعاد عادة كبيرة . يلزم لأستخدامها استخدام كميات كبيرة من الطاقة وتجرى تجارب محدودة فى العوينات فى جنوب غرب مصر وفى مناطق أخرى على التعرف على امكانية تنمية مثل هذه الموارد على أسس اقتصادية وتكنولوجية سليمة .

ولازال الأستخدام الاوسع للماء فى البلاد العربية فى مجال الزراعة ثم فى الأغراض الصناعية والحضرية وكذلك جانبيا للملاحة وتوليد الكهرباء وكان من المتوقع ان تكون ابحاث الماء ودراساته ومعداته واستخداماته مبحثا كبيرا وهاما فى البلاد العربية الجدباء ـ خاصة وأنها فى معظمها ينقصها بجانب الماء الغذاء ـ فالدول العربية من أكبر المناطق استيردا للحبوب والزيوت والمواد الغذائية الأخرى وثمة جهود ضخمة لسد هذه الفجوة الغذائية التى تتسع عاما بعد عام بازدياد السكان من جهة وبأرتفاع مستويات المعيشة التى تؤدى فى مراحلها الدنيا الى زيادة استهلاك الغذاء قبل غيره من ضروريات الحياة ـ ويتصل بالزراعة موضوع مقاومة التصحر والمحافظة على انتاجية التربة واختيار المحاصيل المناسبة لزراعتها كما ان المنطقة العربية فقيرة فى معادنها الطبيعية ـ عدا النفط والفوسفات وبذلك تصبح مستوردة للمعادن أما فى صورتها الطبيعية كخامات للتصنيع أو فى صورها نصف المصنعة وكاملة التصنيع كمعدات وآلات منوعة مع محدودية المياه والغذاء والخامات

المعدنية . لايبقى من الموارد الطبيعية الا المخزون النفطى ومناجم الفوسفات . ومعنى ذلك أن على المنطقة العربية أن تحصل على الكثير من العالم الخارجى ولايمكن ان تكون مكتفية غذائيا واقتصاديا الا اذا احسن استخدام النفط (حيث يوجد) وأمكن بالعمل خلق ثروات اخرى يمكن تصديرها الى العالم الخارجى لشراء المواد والمعدات والخامات الغذائية الكثيرة المطلوبة للأعداد المتزايدة من السكان .

وطالما ظن المفكرون أن فى السودان مخرجا من هذا المأزق العربى وكذلك فى العراق أراضى واسعة يمكن زراعتها اذا توافرت لها اليد العاملة والماء ولكن بعد خمسين سنة من الأستقلال لم يحدث تقدم كبير فى هذه الأتجاهات .

والموارد - بالمعنى التكنولوجى الحديث ليست كلها موارد طبيعية وخامات وأراضى - وليست وفقا للمعنى الذى ساد فى عصر الصناعة الأول فى القرن الماضى بأنها فحم وحديد ومعدات وآلات ولا هى فقط كما ساد فى عصر الكهرباء معدات ومحركات وأجهزة اتصال وانتقال - هى هذا كله ولكن التوجة الحديث الاكبر فى العالم الان - بالأضافة الى الضروريات المعيشية والمنتجات الصناعية الأساسية - هو نحو الخدمات وفى مقدمتها السياحة وخدمات المال والأعمال والتجارة والخدمات المعتمدة على تكنولوجيات الاتصال والحاسبات الآلية والبحوث التكنولوجية المتقدمة الأخرى المتصلة بها .

ولعل هذا يرجع بذاكرتنا الى الماضى - حينما كانت المنطقة العربية مركزا للتجارة بين أوروبا غربا والهند ودول آسيا شرقا ولعلنا نذكر أن شريان التجارة الرئيسى فى العالم - بعد ذلك الذى يقع عبر المحيط الأطلسى بين أوروبا وأمريكا الشمالية - هو من خلال البحر الابيض المتوسط والبحر الأحمر مرة أخرى بين الشرق والغرب ولكن مايحمله هذا الشريان يتركز كثيرا فى النفط العربى ويمكن ان يتم التوسع فيه بالنسبة للبضائع الأخرى . والان وقد هيأ الله للعرب ثروة نفطية وموارد مالية كبيرة ، يمكن بفضلها انشاء مراكز مالية دولية ومراكز تبادل تجارى وخدمات تجميع وتوزيع على أسس حديثة بما يؤدى الى تحقيق دخول كبيرة تضاف الى الموارد العينية المحدودة وخاصة فى دول الكثافة السكانية العالية وهى فى مجموعها دول الدخل المنخفض .

وفى سنوات النفط الأخيرة ، جذبت الدول النفطية أعدادا كبيرة من العمال والخبراء من الدول العربية الأخرى ومن الدول الأسيوية وستبقى الدول النفطية مناطق جذب للعمالة الوافدة ولكن الأوضاع السياسية فيها تدعو الى الحذر حتى لاتتحول العمالة الوافدة الى جذب سكانى دائم مما يغير التركيب البشرى والوضع السياسى لتلك الدول قليلة السكان اصلا .

والرد على هذا ـ هو ابقاء العدد الأكبر من العمال العرب الوافدين ـ أو الذين يريدون ان يكونوا وافدين ـ حيث هم ونقل رؤوس الأموال اليهم لأقامة صناعات وأنشطة تحقق مردودا مضمونا لرؤوس الأموال وتحقق دخلا للعاملين وترفع من حصيلة الأنتاج العربى الكلى وخصوصا فى مجال التصدير الصناعى الى مختلف مناطق العالم الآخرى .

لم تنشط الدول العربية فى مجموعها كثيرا فى مجال التجارة الدولية ولا فى مجال التصنيع التصديرى (الا ربما فيما يتصل بمنتجات النفط والبتروكيميائيات) ولا فى أرتفاع مستوى استخدام موارد المياه النادرة ولا فى تعمير المناطق الشاسعة القابلة للزراعة فى نواحى مختلفة من الوطن العربى ـ وفى جميع هذه المناشط يلزم ايجاد الثقة بين صاحب رأس المال وبين القوى العاملة والعقول المنظمة ـ وعادة نجد اليوم المال فى ناحية وفائضه يذهب الى الخارج ـ والقوى العاملة والأراضى القاحلة والأسواق الكبرى ـ فى دول فقيرة كثيفة السكان فى ناحية أخرى وثمة نقص فى الثقة بين الطرفين ـ مما يجعل دولا آخرى شرقا وغربا تفيد من المال النفطى وينتقل لصالحها فى ذات الوقت القوى البشرية العربية المتكدسة فى دول عديدة .

هذه التوجهات بعيدة الان كثيرا عن مجال التفكير السياسى والآمنى لدى الدول العربية ولكنها فى صورة أو اخرى الأسس الواجبة اذا كان الهدف التماسك الآمنى والسياسى والأقتصادى للدول العربية ، بدلا من أن تلجأ كل واحدة منها ـ أو كل مجموعة الى وسائلها الخاصة المحدودة ـ فدول النفط ينقصها الأمن ـ اذن تستوردة من الولايات المتحدة ـ ودول الكثافة ينقصها المال اذن تقترضة أو تسجدية من الخارج وترسل شبابها عمالا اجراء فى الدول الأخرى ، وهكذا يستمر الفقر الذى يخيم على جميع الدول العربية ـ فقر المال من ناحية وفقر الرجال والعقول من ناحية أخرى وهما لايلتقيان .

وكثيرا ماتقدم المعاذير لعدم التوصل الى التعاون والثقة ـ ارتكازا الى أننا هدف لمؤامرة المستعمر الأمبيريالى الخارجى أو واقعون تحت ضغط الأوضاع الملتهبة فى فلسطين مع اسرائيل أو مشغولون بقاضيا داخلية لتوزيع الأسلاب والمغانم وتقسيم المجتمع الى فئات وطبقات بعضها فوق بعض دون وحدة أو تماسك . الأندماج بين القضايا العربية والأوضا ع الدولية الذى اشير اليه من قبل يستدعى التوجة الصادق الى قضية التنمية فى الوطن العربى ككل أما استمرار التفرقة فى آمور التنمية والأكتفاء بوحدة الصف ووحدة الهدف على صفحات الجرائد وعلى مستوى الأجتماعات الشكلية فلن يؤدى الى خير كثير .

وتجرى حاليا دراسات للتفرقة بين الدخل المكتسب من العمل والأجتهاد والدخل المتوالد من استنزاف الثروات الطبيعية المتراكمة ـ ولازال هذا البحث

فى صورته الأولى النظرية ـ ولكن دلالته كبيرة فى المستقبل ـ اذ أنه يميز بين من هبطت عليهم الثروة من السماء وبين من يحفرون الصخر بأناملهم لأكتساب الرزق والدخل للعيش ـ ولا تقتصر هذه التفرقة ـ اذا وجدت سبيلها الى الدراسات الأقتصادية أولا ثم الى الدوائر العامة والرأى المستنير دوليا ثانيا ـ على دول النفط ـ بل هى اكثر دلالة بالنسبة لدول اخرى أمكنها لظروف تاريخية أو فتوح عسكرية أن تستحوذ على مساحات شاسعة من الأراضى الغنية بالمعادن والغابات والمياة وآستبعدت من الأفادة منها كل الشعوب الأخرى وأوضح مثل على ذلك امريكا الشمالية واستراليا ـ استطراد النظر فى هذا الأمر يرجعنا الى المبدأ القائل « ان الثروة أمانة » فى يد مالكها لصالحة وصالح الجماعة . ولاشك إن البشرية أن عاجلا أو آجلا ستجد ضرورة للبدء فى تطبيق هذه القاعدة ولو بخطوات بطيئة على الكثير من الموارد الطبيعية التى لها أهمية دولية تفوق بكثير أهمية المستحوذين عليها ـ وفى مقدمة هذه الموارد ـ قاع البحر ـ والفضاء ـ وقارة القطب الجنوبى الشاسعة وهى كلها موارد لازالت مفتوحة لكل الدول دون أن تقع فى ملكية دولة بذاتها هذا عدا سلامة الهواء الجوى والغطاء الغازى الذى يحيط بالأرض ويحميها من الأشعاعات القاتلة .

التحليل السابق لأقتصاديات النفط وتداخله مع المصالح الدولية على أعلى مستوى ، تحليل يقترب الى حد ما من هذا المبدأ وان كانت تجرى صياغته فى لغة الحرب والدفاع والأستغلال المألوفة حاليا ـ والتى معناها ـ ان العالم كله ينظر الى مستقبل المخزون النفطى بقلق وشره ويقول فى نفس الوقت (فماذا أنتم فاعلون ياعرب مقيمين فوق منابعه وماذا نحن فاعلون بكم) .

- ١٧ -

السلوكيات جنوبا وشمالا

ولهذه النظرة مايتصل بها من اعتبارات عند البحث فيما يسمى قضية الفوارق بين « الشمال » الغنى الصناعى وبين « الجنوب » الفقير المتخلف - اذ ينشأ التساؤل هل الشمال بثروته وعلمه لايدين بشيء للجنوب الفقير - كجزء من الرد يمكن الاشارة الى الممارسات الاستعمارية القديمة التى سيطرت على الجنوب قرنين من الزمان أو نحو ذلك وابقت سكانه سجناء فى اسار الجهل والفقر ، بينما العالم خارجهم يتقدم بسرعة الى عصر البخار والكهرباء - كما يمكن الاشارة الى أن شروط التبادل التجارى فى النظام الاقتصادى القائم حاليا مازالت تتحيز كثيرا للاغنياء على حساب الفقراء وطالما نادى الاقتصادى الارجنتينى المشهور راءول بريبيش بأن اقتصاديات المركز (أى الاغنياء) تستغل اقتصاديات الاطراف أى الفقراء . فالسؤال ليس نظريا ولكنه قد يمكن أن يتحور ليكتسب صورة عملية اقرب الى التحقيق - بأن يصبح كيف يمكن للشمال الغنى قليل السكان المتقدم فى العلم والمعرفة أن يعيش فى المستقبل على الكرة الارضية جنبا الى جنب مع الجنوب الكثيف السكان قليل العلم والمعرفه كثير الفقر والفاقه وخاصة بعد أن اصبحت وسائل الاتصال ونقل المعلومات والانتقال يجعل كلا من الفريقين على علم ومعرفة بأوضاع الفريق الاخر . هل يبقى الاغنياء فى عنادهم ويزدادون غنى ومعرفة ورفاهية وقد تأخذهم النخوة او الشفقة أو الاحسان من حين الى حين فيتصدقون بقول طيب او بقليل من المال أو بمواساة كريمة لهؤلاء البلايين الخمسة من التعساء الذين يعيشون فى الجنوب - وهل يستمر الفقراء بعد أن شاهدوا على شاشات التليفزيون المسلسلات التى تدل على مدى الرخاء والرفاهية التى يعيش فيها سكان الشمال الاغنياء ، يكتفون بالاطلاع والتأمل ، بأن سبحانه الله مقسم الارزاق وقد يملأهم الاسى لحظة اسفا على نصيبهم من الحياة ولكن سرعان ما يدفعهم التعب والجوع الى النوم فى اكواخهم القذرة جنبا الى جنب مع حيواناتهم أم أن الشعور فى الشمال قد يكتشف بعض مظاهر الحسد والحقد من سكان الجنوب وخاصة اولئك الذين هاجروا فعلا الى الشمال وتجمعوا فى

اقليات متناثرة فى مختلف دول الشمال واكتسب الكثيرون منهم حقوق المواطنة السياسية وأكبر مجموعة من هؤلاء توجد فى الولايات المتحدة ، التى استقدمت (الرقيق) الذى كان يصطادهم النخاسة مثلما يصيدون الحيوانات فى الغابات ويبيعونهم لاصحاب المزارع فى امريكا ليعملوا طيلة حياتهم فى مزراع القطن وقصب السكر وغيرها - والجاليات (الملونه) فى بريطانيا تجمعت تحت راية وحدة (المواطنة) فى دول الكنومنولث البريطانى - من الهند والباكستان وجزائر الكاريبى ومرتفعات كينيا ، حتى اغلقت الحكومة هذا الباب ولكن من تجمع هناك منهم يعيش كل يوم وامامه التباين الواضح فى المعاملة وفى الدخل وفى المكانه الاجتماعية والعداء السافر من البيض نحو السود . وكذلك توجد اقليات أخرى (ملونه) فى فرنسا من شمال افريقيا وأفريقيا السوداء وفى المانيا فى صورة عمالة من تركيا واليونان ويوغوسلافيا ، وان كان بعضهم استقر فعلا وخاصة فى مدينه برلين التى كانت تمتلىء بالعمال الوافدين وخاصة من تركيا - الوضع بين الاقلية البيضاء المسيطرة فى جنوب افريقيا والاكثرية السوداء المستغلة هو صورة لما كان عليه العالم كله فى عهد الاستعمار من قلة متسلطة أكثرية مستعبدة - العلاقات الان بين الشمال والجنوب ليست علاقات عبودية سافرة - ولا هى علاقات عداوات جنسية متاججه بذاتها لان الشقة المكانية بين الفريقين قد بعدت - الا فى الامثلة التى ذكرت او نحوها - ولكن بعد سقوط الاستعمار واستغلال دول الجنوب ، وارتفاع الدخل من دول الشمال ، صار الامر موضوع « كيفية » التعايش فى العالم المترابط الافراد بين أقلية غنية وأكثرية فقيرة معدمة وخاصة والعالم كله مقبل على مشكلات ضخمة مشتركة مثل البيئة والطاقة والامراض المستحدثة وانتشار الارهاب واقتسام الموارد الشحيحة وهذه وغيرها تحتاج الى تعاون وتفاهم بين الاغنياء والفقراء .

وكان السائد عامة حتى الان - ان الاغنياء لا يأبهون كثيرا بما يجرى للفقراء استنادا الى ان الفقراء يتكاثرون كل سنه مثل الحشرات الزاحفه ولا يعملون بجد واجتهاد ولا ينظمون انفسهم فى مجتمعات راقية متماسكة ولا يقيمون لانفسهم حكومات ديموقراطية مثالية ، ولا يستغلون الثروات الطبيعية التى وهبها الله لهم - فهم الجانون على أنفسهم - وعليهم أن يسعوا الى حل مشكلاتهم - ولا بأس أن يقدم لهم الاغنياء بعض العون تفضلا منهم وكرامة ، خاصة وان الفقراء لا يملكون القوة العسكرية للزحف على الدول الغنية ، كما كان يفعل التتار قديما حينما تنقض عليهم المجاعات فى وسط أسيا فيهرعون حشودا محشودة غربا الى أوربا أو جنوبا الى الشرق الاوسط يقتلون ويحرقون الاخضر واليابس - ولكثرة غارات هؤلاء (البرابرة) اقام الصينيون سورا من

الاحجار حول بلادهم اتقاء لشر القبائل الجائعة المغيرة عليهم ـ أما الاغنياء الان فقد اقاموا اسوارا ليس من حجر ولكن من قواعد للمال والتجارة والعلم والتكنولوجيا ، يصعب على الفقراء اختراقها او تسلقها فيبقون حيث هم .

ولكن هذا الرأى السائد بدأ يتغير فى السنوات الاخيرة وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى صور بدائية ـ ومما شجع على احداث هذه التغييرات التقدم العلمى والتكنولوجى فى المعارف النظرية والتطبيقات العملية فى الزراعة والصناعة والبناء والتنظيم والانتاج الذى خيل لذوى النوايا الطيبه انه بقليل من المال وقليل من المعونه والخبرة ، يمكن للدول الفقيرة ان تتقدم خطوات سريعة متتابعة فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك نشأت حركة « التنمية » لدول الجنوب فى اطار البرامج الثنائية بين الدول وكذلك فى اطار الامم المتحدة وغيرها من المنظمات التى فتحت ابوابها للدول الفقيرة جنبا الى جنب مع الدول الغنية . وقد نجحت فكرة التنمية بشكل واضح فى أوربا فى فترة التعمير التى تلت انتهاء الحرب فى مشروع مارشال وغيره ، مما أوجد الامل ان « التنمية » يمكن ان تتم بمعونات فنية تنقل فيها الخبرة الى الدول الفقيرة ، وكذلك بتقديم قروض ومعونات مالية تساعد على تطبيق الافكار المكتسبة وايصالها الى درجة المشروعات المنتجه الناجحة وتلقف علماء الاقتصاد فكرة التنمية فكتبوا فيها الكثير وتابعوا مختلف خطواتها فى الدول والمؤسسات المختلفة .

وبعد اربعين سنه أو تزيد بدأ العالم كله يراجع نتائج « التنمية » الدولية « بفروعها وتشعباتها المختلفة وحالات النجاح والفشل وهذا هو الوضع الان . وقد اصدر (برنامج الامم المتحدة للتنمية) فى صيف ١٩٩٠ اول تقرير سنوى (أسماه تقرير التنمية الانسانية) تعتزم اصداره عاما بعد عام كما ان البنك الدولى اصدر منذ عدة سنوات تقارير سنوية باسم (التقرير الاقتصادى العالمى) وثمة تقارير سنوية أخرى عديدة من مؤسسات وهيئات مختلفة لامجال لتفصيلها فى هذا المقام ـ ولكن يمكن استخلاص بعض النتائج العامة ومن هذه النتائج ان العالم كله بدوله وشعوبه المختلفة يتجه تدريجيا الى زيادة التشابك فى المصالح والاهداف والبرامج ، بما يزيد من الاعتماد المتبادل بين مختلف مكوناته السياسية والبشرية والاقتصادية مع التطلع الى نظم عادلة لتوزيع الاعباء والعوائد بين الاقوياء والضعفاء وبين الفقراء مع العناية بحقوق المراه والطفل والاقليات وحقوق الانسان عامة . وحدث تقدم كبير نسبيا فى مؤشرات التنمية فى النواحى الاجتماعية مثل توافر المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية والقدر الكافى من الغذاء الضرورى والتغلب على الامراض المعدية وارتفاع نسبة التعليم وعدد الاطباء بالنسبة للسكان وغير ذلك من المؤشرات الاكثر تعقيدا مثل العمر المتوسط المنتظر عند الولادة ، أو عدد وفيات الاطفال قبل سن الخامسة وما الى ذلك ـ أما التقدم فى النواحى

الاقتصادية اذا قيست بمؤشر الدخل القومى للفرد (على ما فيه من قصور) فتشير الى أن الدخل الفردى فى الدول الفقيرة لم يتقدم كثيرا بالقياس الى الدخل الفردى فى الدول الغنية وان الاول لا تزيد نسبته حتى الان على واحد من سته عشر جزءا من الاخير اى باختصار حدث تقدم فى كثير من النواحى ما عدا الناحية الاقتصادية - أى أن الفقر مازال من نصيب الفقراء والثروة المتزايدة من نصيب الاغنياء ولم تظهر بعد تعليقات نافذه كافية لهذا التقرير الهام - ولكن للمرء ان يتساءل كيف تحققت كل هذه التنميه دون أن يزداد دخل الفرد لان العلاقة والمسكن والعلاج والتعليم وغيره واضحة - الا اذا كانت الدول الفقيرة قد توصلت ببراعة غير معلومة لتحقيق كل هذه الاهداف دون زيادة فى الدخل .

وربما يذهب بعض النقاد الى القول اذا كانت الدول الفقيرة تتقدم معيشيا واجتماعيا وصحيا - بمعدلات مقبولة - فما هى الصعوبه - لماذا لا تستمر فيما نحن فيه مادام يحقق مثل هذه النتائج - ولكن هذه ملاحظات ربما للمؤلفين عليها ردود مقنعة او موضحة .

نعود الى التسؤال الاساسى فى هذا المبحث - كيف تكون قواعد التعايش بين الفقراء الكثرة والاغنياء القلة - وهل يمكن عن طريق اساليب التعايش الراهنة او الاساليب المستحدثة التى تقترح أن يقوم سلام امنى واجتماعى ورضاء فكرى ونفسى بين الطرفين وخاصة اذا زاد الاغنياء من معوناتهم وباشكالها المختلفة ، وزاد الفقراء من اجتهادهم فى اصلاح احوالهم اعتمادا على انفسهم . ولا يصح الظن بأن مثل هذا الهدف له قيمة نظرية فحسب فالعالم بأغنيائة وفقرائه يحتاج الى التعاون والتكاتف لمعالجة مشكلات مشتركة لا يمكن التوصل الى برامج عملية تسعى الى حلها دون تعاون وثقة بين الطرفين - وهذا ما ينبغى السعى الى تحقيقه بالوسائل المختلفة والسياسات المتنوعة التى تنخرط عامة تحت مسمى « النظام العالمى الجديد »

هذا انعكاس لضرورات التعاون والتعايش بين الشعوب التى تجد نفسها الان فى أوضاع متباينه من حيث القوة والضعف والغنى والفقر والثروة والكثرة بالمقارنه بشعوب اخرى يلزم التعايش معها .

هذا انعكاس دولى ، يكاد يكون متطابقا الى حد كبير ، لما أسلفت الاشارة اليه بشأن مستقبل العلاقات الذى يمكن التفكير فيه أو السعى اليه فيما بين الدول العربية ذاتها .

- ١٨ -

التطلع الاستهلاكى

منذ أكثر من عشرين عاما أصدر (نادى روما) الدراسة المشهورة بعنوان « حدود التنمية » التى حذرت بناء على فروض معينة نضوب بعض الموارد المعدنية والطبيعية فى حوالى منتصف القرن الحادى والعشرين ، اذا استمرت معدلات الاستهلاك الراهنة ، ولم يتم الكشف عن موارد جديدة او تكنولوجيات تستخدم مصادر بديله . وهذا هو الموقف الان كما سبق شرحه بالنسبة للنفط ، وربما بالنسبة الى معادن اخرى يمكن ادراجها فى قائمة المواد الحرجة ـ ولكن الاهتمام بهذا التحذير يكاد يكون قد تلاشى الان ، ووجدت تحذيرات اخرى اكثر خطورة من اتجاهات متعددة ـ لعل اوضحها الان هو التحذيرات البيئية وهى اربعة انواع رئيسية ـ تحطم طبقة الاوزون فى طبقات الجو العليا ـ ارتفاع درجه حرارة الكرة الارضية وبالتالى ارتفاع منسوب مياه المحيطات وتدمير الغابات الاستوائية التى تعمل كأنها الرئة التى تنقى الهواء الجوى من ثانى أكسيد الكربون المتراكم والاخيرة اختفاء الكثير من السلالات الطبيعية النباتات والحيوانات بما فيها من ثروة بيولوجية جينية لا يمكن تعويضها وهذه الامور كلها ترجع الى زيادة انتاج بعض المواد الكميائية التى تدخل فى الصناعة وخاصة صناعة التبريد والى زيادة حرق الفحم والبترول والاخشاب التى يتصاعد منها ثانى اكسيد الكربون والى التوسع الكبير فى اقتلاع الغابات وتحويلها الى أراض زراعية بدلا من أن تبقى احراشا متضمنه السلالات النادرة الطبيعية .

ولا يمكن اهمال المحاذير السابقة ، حتى مع ملاحظة أن الاستكشافات البترولية تزيد تقدير المخزون الاحتياطى من النفط والغاز سنة بعد سنة كما ان وسائل الانتاج الحديثة تؤدى الى استخلاص كميات اكبر من الوقود من ذات الابار ـ وقد ادت الكشوف التكنولوجية مثلا الى استخدام الالومنيوم بدلا من النحاس فى التوصيلات الكهربائية ثم الى استخدام الالياف الضوئية الاكثر كفاءة وهى مستخلصة كميائيا ومن جهه اخرى ـ حدث اتجاه عكس ـ فى العودة الى الزراعة التى لا تستخدم كيميائيا للتسميد أو مقاومة الحشرات والانصراف عن العقاقير المختلفة كيميائيا الى العقاقير المكونة بيولوجيا والعودة الى القطن والصوف على جساب الانصراف عن الالياف الصناعية .

وقد نشأت محاذير جديدة ، تندرج كلها تحت « التنمية المستمرة » اى المحافظة على الاصول الطبيعية التى تدخل فى النشاط الانتاجى وخاصة التربه الزراعية وخصوبتها والمياة واعادة استخدامها والنباتات والتحكم فى استبدال المكتمل النمو منها بالجديد الذى يحل محلها - ومراقبة صيد الاسماك والحيوانات البرية والمحافظة على السلالات النادرة منها ومحاولة تكاثرها طبيعيا .

ولا يمكن الظن بأن التنمية المستمرة التى تحافظ على القدرة الانتاجية للموارد الطبيعية ، يمكن أن تمتد الى الموارد الناضبة - مثل مخزون النفط أو مخزون مناجم الحديد الخام والمعادن الاخرى التى تستنفد بالاستخدام دون أن تتجدد ، كما يدعو الى التوسع فى أساليب استرداد المواد المستخدمة فى الاستهلاك مثل الورق والاقمشة والمطاط والمعادن المختلفة لتدويرها واعادة استخدامها ثانية . وتتبع نفس الوسائل فى توفير مياه التبريد فى المكثفات الصناعية والمراجل البخارية بأنواعها وكذلك فى تنقية مياه الصرف الصحى واعادة استخدامها للزراعة او الصناعة او حتى للاستخدامات المنزلية .

كل هذه المحاذير على اختلافها ناشئه من التوسع فى استهلال الطاقة والمواد ذات الاصل البيولوجى او المعدنى - فزيادة الاستهلاك الفردى والجماعى هى مؤشر (التقدم) المادى - ولذلك يتطلع الافراد فى جميع انحاء العالم الى زيادة ما يستهلكونه من الماديات والخدمات التى تحتاج بدورها الى زيادات كبيرة فى الانتاج الكلى مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستويات الاستهلاك الفردى بمعدلات مختلفة .

والنشاط الانتاجى فى عصر الصناعة منذ أن نشأ كان يسعى دائما الى زيادة توفير (السلع) الاستهلاكية سواء المعمرة او غير المعمرة لبيعها للمستهلك الذى نشأت فى سلوكياته الرغبة الملحة الى (الاستحواذ) على تلك السلع عن طريق السوق التى تحقق ربحا للمنتج والوسيط وتعيد تجميع الأموال من المستهلك الذى حصل عليها كأجر على عمل او ايراد من أرض او عقار وبذلك توجد دورات الانتاج والاستهلاك المتتالية على حساب زيادة استنفاد الاصول المتراكمة من الموارد الناضبة والاندفاع الى استنزاف الاصول الطبيعية المتجددة . ولم يكن الامر كذلك فى قرون كثيرة قبل النهضة الصناعية اذ كان تطلع المستهلك عادة يتجه الى السلع النادرة التى تأتى من بلاد بعيدة مثل الحرير والتوابل وسن الفيل والاصداف واللؤلؤ التى يجلبها التجار ويبيعونها للاغنياء ويتبادلونها مع أقرانهم فى البلاد البعيدة - هكذا نشأ طريق الحريرالبرى بين أوروبا وأسيا وتجارات (التوابل) والعطور والمسك والكافور بين الشرق العربى والشرق الاقصى ، حتى أن كلمة (بهارات باللغة العربية هى ذاتها اللفظ السنسكريتى لدولة (الهند) واحد انواع البخور يعرف باسم

(الجاوى) نسبه الى جزيرة جاوة - وأشد أنواع السموم يعرف القسطرى نسبة الى جزيرة فى المحيط الهندى وهكذا .

ولنا أن نتبين هل نشأ التطلع الاستهلاكى ، قبل توافر السلع فى الاسواق أم انه حدث تزامن بين الجانبين بمعنى ان زادت القدر على توفير السلع فى السوق مع زيادة القدرة المالية للمستهلك على الشراء وزيادة ميله الى الاستحواذ على السلع المستحدثه ونبذ السلع المستخدمة او غير القديمة بعد فترة قصيرة نسبيا - فزادت الدورة الانتاجية - الاستهلاكية سرعة وحجما وبذلك حدث (التقدم) والتحديث فى اساليب الحياة ومعداته . كانت العروس البدوية ترث عن أمها وجدتها ثوب الزفاف - وكان الفلاح المصرى يبدأ من عهد شبابه فى غزل الصوف يدويا ليحصل على (عباءة) يقال لها (الدفية) حينمـا يصل الى أرذل العمر ويحتاج اليها ، وكانت المنازل تبنى من الحجر لعشرات السنين بل القرون المتتالية ، أما الان فالمدينة الواحدة تضم أحياء وطرازات للمبانى تكاد تختلف بعضها عن بعض فى فترة ١٠ - ١٥ سنة أختلافا فى المظهر والمبنى . كل هذا يدل على سرعة التجديد والتوسع الاستهلاكى الذى كان ولازال سمة من سمات العصور الحديثة فى العالم المتقدم الصناعى والذى يتطلع الى مثله المستهلك الفقير فى الدول الفقيرة بما قد يجهده ماليا ويثقل عليه اجتماعيا حتى يساير العصر بنفقات قد تزيد على موارده المتاحه .

من الصعب تصور اقامة تعاون مثمر وتعايش سلمى بين دول الشمال ودول الجنوب اذا استمرت الانماط الاستهلاكية التى كثيرا ما تصل الى حد (السفه) والتبذير المستفز لقيم القادرين والتى تنتقل عدواها مثل الجراثيم والميكروبات من الدول الغنية الى الدول الفقيرة - ومن الاغنياء الى الفقراء فى كل دولة ، بحيث ينتهى الامر الى الضغط على الفقراء سنة بعد سنة ، بما يجعلهم كثيرا ما يحرمون أنفسهم وذويهم من ضروريات فى سبيل الحصول على كماليات تعطيهم المظهر (اللائق) اجتماعيا على حساب غذاء أو كساء أو دواء ضرورى - بما يشبه الادمان على الخمر أو القمار أو المخدارات ، حيث تضعف ارادة العقل وصوت الضمير أمام الرذيله المكتسبة التى تقلب الموازين وتغير الاولويات .

كما يحدث فى معالجة الادمان ، يحتاج الامر الى علاج ، فيه تنوير ومتابعة واقلال متدرج من (المخدر) ، حتى يعود الى الجسم توازنه والى النفس ارادتها والى العقل وضوح الرؤية وفقا للاولويات المألوفه وليس تحت الضغط الشديد من الانحرافات التى شوهت القرارات بحيث جعلتها تستجيب أولا للعادات السيئة وليس الى الضروريات الواضحة .

كيف يمكن أن ننقذ الحضارة البشرية من هذا (الادمان) الاستلاكى

المتأصل فى النفوس والذى تغذيه الاجهزة الانتاجية والتجارية والمالية والاعلامية يوما بعد يوم بل ساعة بعد ساعة ؟

لقد استن الاسلام الصوم حتى يشعر القادر بشدة الجوع فيعطف على الفقير ويتقرب الى الله ـ ولكن كثيرا ما يؤدى هذا الجوع بالصائم الى أن تزداد شهيته لاصناف المأكولات والمشروبات فيحول ليالى شهر الصوم الى مآدب متواصله وسهرات متتالية لا يتذكر فيها الفقير الا حين يخرج زكاة الفطر قروشا معدودات فى أخر الشهر الكريم بعد ان يحمد الله على نعمائه .

حينما يفرط اغنياء النفط وأغنياء الانفتاح والتكسب السريع فى كل مكان فى الاستزادة من المظاهر الاستهلاكية ببناء القصور وشراء السيارات والطائرات والاسراف والبذخ ـ فانهم فى الحقيقة قلما يحصلون على متعة حقيقية من هذا الانفاق السفيه وكثيرا ما يثيرون نفوسا كانت تود لو أن لها جزءا من هذا كله تمتلىء بالغضب والحقد والحسد بدلا من الرضى والقناعة .

- ١٩ -
التصدير الصناعى

ومن سمات الحضارة الصناعية المعاصرة ، نمو المدن والحضر وتناقص سكان الريف ـ فمن جهة تقدمت تكنولوجيا الزراعة هناك بحيث أصبحت الحاجة أقل الى الايدى العاملة واكثر الى المعدات والالات ، فقلت فرص العمل وكبرت المساحة المتوسطة المزروعة وزاد الانتاج زيادات كبيرة فى نفس الوقت ـ هذه هى الصورة الامريكية ـ أما الصورة الاوربية فيضاف اليها فوق هذا كله قيام الدولة فى اطار المجمع الاوربية دعم أسعار الانتاج الزراعى التى لا تقوى على المنافسة فى سوق حرة أمام الواردات الزراعية من الخارج ـ ومع هذا كله فسكان الريف الان لا تتجاوز نسبتهم ٢ ـ ٥ ٪ فى كثير من الدول الصناعية الكبرى ـ ونظرا للتوسع الصناعى الكبير والتجمعات السكانية الضخمة تزداد فرص العمالة فى المدينة أو ما حولها فى الانتاج الصناعى وخدمات المال والتجارة والخدمات الشخصية والنقل والمواصلات والترويح والفنون والاداب والسياحة والموسيقى والأزياء وما اليها زيادات كبيرة سنه بعد سنه .

الدورة المتزامنة فى الدول الفقيرة تشمل دون شك هجرة اعداد كبيرة من الريف الى المدينة لمن تلفظهم القرية لعدم وجود فرص العمل التى لا تزيد مع زيادة السكان ولا تتطور حيث تبقى اساليب الانتاج الزراعى تقليدية ـ فالهجرة الى المدينة عندئذ فى الغالب هروب من الرمضاء فى الريف الى النار فى المدينة ، حيث يتكدس معظم المهاجرين فى أحياء عشوائية فقيرة دون مرافق أو مستلزمات صحية ، ودون عمل سوى ما يشبة التسول كبيع السلع الرخيصة فى الشوارع أو القيام بخدمات كالحمل والنقل من حين الى آخر ـ ويقال أن ما

يقرب من المليون شخص يفترشون العراء فى القاهرة كل ليله وأضعافهم فى دول ومدن أخرى .

والنمو الحضرى فى الدول الصناعية متناسق مع النمو الصناعى والتوسع فى الخدمات (التى كثيرا ما تكون أجورها أعلى من أجور الصناعة ذاتها) بينما النمو السكاني الحضرى فى الدول الفقيرة كثيفة السكان هو تجمع الهاربين من البطالة والفاقة من الريف الى بطالة وفاقة أشد فى المدن . فهل معنى ذلك استمرار هذه الاتجاهات فى دول الجنوب عاما بعد عاما دون توقف أو تلطيف ـ وفقا للاوضاع السائدة ـ لا سبيل الى تحسين الموقف الا بايجاد فرص عمل حقيقية فى الصناعة والتجارة والخدمات فى المدينة أى بالتنمية الاقتصادية التى بدورها تستلزم التوسع التصديرى للحصول على النقد اللازم لشراء المعدات والخبرة من الخارج وبالتالى التوسع الاقتصادى السليم للعمالة التى تواكب الزيادات السكانية الحتمية .

وما الذى يمكن أن تصدره الدول الفقيرة المتخلفة اقتصاديا وتنظيما وتكنولوجيا الى أسواق الدول الصناعية ، حتى بفرض أن تلك الاسواق قد فتحت على مصراعيها أمام الواردات الصناعية من الدول الفقيرة (وهذا فرض فى ذاته يصعب تحقيقه) ـ هناك أولا السلع التقليدية والحرفية مثل التحف والملابس والسجاد والخزف والاوانى والتماثيل الخشبية ـ وهذه حصيلتها قليلة وسوقها محدود فى الدول الصناعية . ثم هناك صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة التى تحتاج الى رؤوس أموال وخبرة فى التصميم واختيار الاذواق المتسبة ويمكن أن تنفذ من العمالة الرخيصة (كما حدث فى حالات صادرات دول شرق آسيا فى المراحل الاولى) ولكن التكنولوجيا الحديثة فى انتاج الملابس وصناعات النسيج فى الدول الصناعية قد طغت على ميزة العمالة الرخيصة ، بحيث عادت هذه الصناعات مرة أخرى الى الازدهار فى الدول الصناعية فضلا عن الاسواق الصناعية بناء على السياسات الحمائية كثيرا ما تقيم العوائق الجمركية والادارية فى وجه الواردات من الدول الفقيرة ـ نبحث بعد هذا فى الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكميائية التى تعتمد على التجميع الى حد كبير أو على تصميمات تناسب المستهلك فى الدول الفقيرة وليس المستهلك الذى يجد امامه فى السوق أكثر الاجهزة والمعدات حداثه وطرافة ، مما يجعل مثل هذه المنتجات تتوقفقف عند حدود الاسواق المحلية أو اسواق الدول المماثلة المجاورة ، ثم تأتى الصناعات التكنولوجية الراقية الالكترونية والبيولوجية وصناعة المواد الجديدة والحاسبات وما اليها ـ وهذه تحتاج الى معرفه تكنولوجية غالية الثمن يصعب استيرادها عدا أن سوقها ضيقه حتى فى الدول الصناعية حتى الان .

ليس الهدف من هذا التحليل الوصول الى قرار بأن التصدير الصناعى

طريقه مسدود تماما أمام الدول الفقيرة ، ولكن الغرض هو عدم الاندفاع وراء تحليلات لا تستند الى ارض الواقع ولا تقوم على أرضية اقتصادية صلبه والذى يعنينا فى هذا البحث هو أولا استبيان كيفية توسيع الصادرات من الدول العربية كثيفة السكان الى الدول العربية مرتفعة الدخل التى تعود فيها المستهلك على شراء أحدث المعدات من السوق الدولية بناء على دخله المرتفع وتطلعه الاستهلاكى الى التحدث والتجويد - وهدف آخر - التعرف على الصناعات التصديرية التى يمكن أن تخترق اسواقا خارجية غير عربية ولكن تحتاج الى رؤوس أموال استثمارية عربية لكى تنشأ وتعمل على أسس اقتصادية سليمة .

توضح الاحصاءات الدولية أن نمو التجارة الخارجية يزيد بمعدلات تكاد تكون ضعف معدلات زيادة الانتاج والدخل فى معظم دول العالم - أى أن التوسع الواضح فى النشاط الاقتصادى هو فى التطوير التجارى التصديرى المتزايد ، الذى يقوم من جهه على زيادة الانتاج المعد للتصدير ومن جهة أخرى على تغيير نمط هذا الانتاج تدريجيا الى صورة المكونات المتوسطة وليس الى السلع كاملة الصنع بما يسمح بزيادة التخصص فى استخدام تكنولوجيا الانتاج وتوسع رقعه التبادل التجارى بين مختلف الدول وبين مختلف المصانع فى الدولة (أو كتلة الدول المترابطة) .

وتظهر الاحصائيات توسعا سريعا فى التصدير الصناعى حتى الان فى ثلاث مجموعات رائدة من الول الأقل دخلا - هذه هى أولا مجموعة دول شرق آسيا (تايوان وسنغافورة وهونج كونج وكوريا - تليهم تايلاند وماليزيا واندونيسيا) وثانيا مجموعة دول أمريكا اللاتينية ذات القاعدة الصناعية العريضة وهى المكسيك والبرازيل والارجنتين وثالثا مجموعة دول جنوب اوروبا التى تشمل اسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا وقبرص (وكثيرا ما تضاف اسرائيل الى هذه المجموعة) - فى كل هذه الدول زادت الصناعات التصديرية حجما وتطورت نوعيا ، بحيث امكنها الوصول الى أسواق خارجية مختلفة . وكثيرا ما تلجا هذه الدول الى تصدير نوعين من السلع - سلع صناعية ذات كثافة عمالية عالية الى الدول الاكثر تقدما وسلع صناعية ذات كثافة تكنولوجية ورأسمالية أعلى الى الدول الأقل تقدما - وتضم هذه المجموعات الثلاث حوالى العشرين دولة فى آسيا وأوربا وأمريكا اللاتينية وليس من بينها أية دولة عربية حتى الان .

والاستثمارات الصناعية فى الدول الغنية الان تدعمها مؤسسات مالية قوية وكثيرا ما تعمد الى مشاركة مؤسسات دول أخرى فى رؤوس أموالها - كأن تنضم مؤسسة سويسرية مثلا الى مؤسسة سويدية لتكوين شركة كبرى أقوى على المنافسة دوليا - وتلجا شركات كثيرة الى تنويع انتاجها ليس من حيث تصميم السلع والمنتجات بل بالدخول فى فروع انتاجية مختلفة ومثل ذلك ما

اتجهت اليه شركات البترول الكبرى الى الدخول فى مجال صناعات أخرى ودخول شركات الطيران فى صناعات الفنادق والسياحة وما الى ذلك ـ ولم تعد مشاركة رؤوس الاموال الاجنبية ولا تجمع الشركات المتماثلة عائقا أمام التوسع الصناعى ، اذ قامت السيارات اليابانية القوية الان على مشاركة مع شركات السيارات الامريكية الكبرى ، وتحاول نفس الشىء الان شركات السيارات الاوربية وخاصة فى فرنسا .

اقتصرت جهود التعاون الصناعى العربى منذ عشرين سنه أو أكثر على صورة واحدة من الاستثمار هى أسلوب الشركات المشتركة التى تنتج للأسواق المحلية التى تحميها الرسوم الجمركية من المنافسة الدولية وبالتالى تجبر المستهلك على اختيار سلع محددة فى نوعيتها ومرتفعة فى أسعارها وبطيئة فى تطويرها ـ عدا أن العواطف السياسية من الحب والكراهية والاندفاع والكر والفر التى تميزت بها الاجواء العربية كثيرا ما أدت الى توقف هذه الصناعات وهى فى مرحلة الانشاء أو الارتقاء وأقوى مثل على ذلك قطاع الصناعات الحربية وقطاع الصناعات الدوائية وغيرهما .

البحث فى امكانية اقامة تعاون مثمر بين الدول العربية النفطية والدول العربية كثيفة السكان لابد أن يتعرض فى قطاع الصناعة لمثل هذه القضايا التى نشأت فى الدول الاخرى فى مختلف مراحل التصنيع .

أما فى القطاعات الاخرى فالدول النفطية شديدة الميل الى الدخول فى المشروعات الزراعية والعقارية وفى المؤسسات المالية والخدمية والنقل والمواصلات ـ ولكن هناك الحساسيات الوطنية والتعقيدات والبيروقراطية التى يضرب بها المثل والفساد المتفشى فى الادارة والمعاملات والميل الى الاستغلال ونقص الثقة بين صاحب المال والعمل من جهه وبين العمال والحكومة من جهه اخرى . وقد اصدر مجلس الشعب فى دورته الماضية فى مصر قانونا جديدا للاستثمار طال بحثه اشهر وسنوات متتالية وفى الجلسة القصيرة التى عرض فيها على مجلس الشعب ادخل اقتراح من فقرة واحدة حطمت كل أهداف القانون اذ نصت على توزيع ١٠ ٪ من أرباح الشركة على العمال ـ فأصبح كما يقال قانون (منع الاستثمار) فى مصر اذ توقفت بعد ذلك رؤوس الاموال الخارجية من تكوين مثل هذه الانشطة وفقا لهذا القانون الذى لا مثيل له فى العالم ـ وعلى الرغم من هذا لم يعدل القانون حتى الان مع اعتراف الجميع بأنه بصورته الحالية غير قابل للتطبيق .

يمكن تقديم أمثلة كثيرة للفرص الكبيرة للتنمية فى قطاعات أخرى غير الصناعة ، مع ضمان رؤوس الاموال وتحقيق ارباح معقوله بعد أن حدثت هزات كثيرة فى الاسواق المالية الدولية وبورصات الاسهم أحدثت خسائر كبيرة ـ مما

فى دورته الماضية فى مصر قانونا جديدا للاستثمار طال بحثه اشهر وسنوات متتالية وفى الجلسة القصيرة التى عرض فيها على مجلس الشعب ادخل اقتراح من فقرة واحدة حطمت كل أهداف القانون اذ نصت على توزيع ١٠ ٪ من أرباح الشركة على العمال ـ فاصبح كما يقال قانون (منع الاستثمار) فى مصر اذ توقفت بعد ذلك رؤوس الاموال الخارجية من تكوين مثل هذه الانشطة وفقا لهذا القانون الذى لا مثيل له فى العالم ـ وعلى الرغم من هذا لم يعدل القانون حتى الان مع اعتراف الجميع بأنه بصورته الحالية غير قابل للتطبيق .

يمكن تقديم أمثلة كثيرة للفرص الكبيرة للتنمية فى قطاعات اخرى غير الصناعة ، مع ضمان رؤوس الاموال وتحقيق ارباح معقوله بعد أن حدثت هزات كثيرة فى الاسواق المالية الدولية وبورصات الاسهم أحدثت خسائر كبيرة ـ مما

يدفع الكثير من المستثمرين العرب والمصريين الى التوجه جزئيا نحو السوق العربية اذا وجدوا الفرصة المناسبة أمامهم . أما الدولة ذاتها ـ فى مصر ـ فأعلنت الترحيب بزيادة نشاط القطاع الخاص الاجنبى والعربى والمصرى سواء بسواء وأعلنت البدء ببيع ما يسمى بمشروعات المحافظات ولكن القصص المتدولة عن البيروقراطية والمصالح غير المشروعة تبعث الخوف والحذر فى نفوس المستثمرين بما فيهم المصريون أنفسهم قبل العرب والاجانب ـ وما مثل فندق سا استيفانو العظيم ببعيد عن الانظار ولا عن الأذهان ، اذ عرقل محافظ قوى يستند الى دعم من الدوائر العليا ، محاولات استثمارية كثيرة لهذا الفندق المتهالك ، حتى أنصرف كل من حاول الاقتراب من هذا المشروع من المستثمرين وبقى الفندق شاهدا كشواهد القبور على البيروقراطية الغاشمة .

ـ ٢٠ ـ

السلوكيات العربية

ولا يمكن أن نتجاهل فى الوقت ذاته قواعد وسلوكيات فى الدول النفطية ـ يضيق بها العربى الذى يعمل هناك أو يحاول الدخول فى مجال الاعمال ـ فبعض الدول تفرض نظام الكفيل المحلى الذى لا مثيل له فى أى من دول العالم المتحضر أو المختلف ـ والدولة ذاتها ترغب فى العمالة العربية ولكن تخشى أن تتحول الى استقرار ـ يخيف المسئولين فيغلقون ابواب التعليم وحتى تصاريح

الاقامة والعمل للأسرة الواحدة ويميزون تمييزا واضحا وصارخا فى كثير من النواحى بين مختلف الجنسيات مع الاستعلاء على الاجانب ـ وخاصة العرب ـ بأنهم مسترزقون أجراء ـ وهم كذلك فعلا ـ انما مقابل خدمات مطلوبة وليس من قبيل الاحسان والمن ـ ومن الواضح أن هذه كلها أمور نشأت عن التخوف وعدم الثقة على مستوى الحكومات النفطية من أن تفتح حدودها دون رابط الى جحافل العاطلين وطالبى العمل من الدول العربية الاخرى الاقل دخلا ـ مما ينتج عنه أن يحصل الاوربى أو الامريكى على تأشيرة دخول الى الدول النفطية بمجرد طلبها ، بينما يلزم البحث والتحرى أسابيع أو شهورا اذا اراد عربى أن يدخل الى تلك الدول ولوزائرا لفترة قصيرة ـ وقد تمتد هذه التفرقة الى حاملى الجنسيات الامريكية الذين هم فى نفس الوقت من أصل عربى فانه عندئذ يعامل المعاملة الادنى بموجب أصله العربى على الرغم من جنسيته الامريكية ـ وثمه أمثلة كثيرة من هذا النوع ـ وقد نشأت بسبب التخوف وعدم الثقة بين الاغنياء والفقراء وبين الاقوياء والضعفاء فى العالم العربى وهى الثقة التى يرجى تقصى اسباب انعدانها والعمل على بنائها من جديد فى ظل نظام عربى مرتجى بعد زلزال الخليج المروع الذى مازلنا نعيش فى ليله الحالك .

ورب قائل ما الداعى الى اثاره كل هذه المواجع ـ بل وما الداعى الى تعديل النظم السابقة والاوضاع السالفة ـ فالقول السائد أن ترجع الامور الى ما كانت عليه ـ أما رسم تصورات لتغييرات فهذه امور تترك الان ويمكن بحثها فيما بعد أن تزول الغمة ويتربع المشايخ والامراء مرة أخرى على عروشهم التى اطاح بها أو اهتزت تحتهم هذا العام ـ وربما يكون هذا هو الواقع فعلا ـ فمن المستبعد مثلا أن يكشف الرئيس بوش وحكومته عن نواياهم بشأن أمن الخليج واعادة البناء ولذلك يكتفى باصدار تصريحات وتعهدات بأن الهدف هو طرد العراق من الكويت وارجاع الحكومة الشرعية وتحرير الاجانب الاسرى فى العراق ـ واذا حدث ضغط عليه عادة وظاهريا من المعارضة العربية ـ يضيف بعد حين ان القوات الأمريكية لن تبقى يوما واحدا بعد انتهاء الأزمه أو طلب السعودية ذلك (ولا ندرى أيهما له السبق فى هذا الشأن فقد تستمرىء السعودية بقاء الامريكيين الى جوارها الى أقصى وقت ممكن) ـ ثم يحدث ضغط أخر على الرئيس مباشرة ـ أغلب الظن من داخل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ـ فيبادر بأنه لا يمانع فى المباحثة مع صدام حسين بأرسال وزير خارجيته الى بغداد أو استدعاء وزير خارجية الكويت الى واشنطن (ربما لمحاكمته علنا أمام شهود من الدول العربية الاخرى) ولكن ليس معنى هذا كله أن الولايات المتحدة لاتدرس منذ الان بدائل للاوضاع الامنية والاقتصادية والسياسة فى المنطقة بعد انتهاء الازمة ـ لها الخيار فى ذلك فقد قامت تقريبا

وحدها بالعبء الاكبر والاكثر فاعلية فى ايقاف الزحف العراقى عند حدود الكويت والسعودية وربما يجد الرؤساء العرب المتحالفين مع السعودية حرجا فى مناقشة موضوعات ما بعد الحرب مع الكويتين والسعوديين ، اذ قد يظهر ذلك بمظهر الذى يساوم منذ الان على غنائم ما بعد الحرب ، وليس الصديق الذى يهرع الى نجدة صديق فى ضيق تحقيقا للمبادىء العليا وتجسيدا للوحدة العربية الخالدة .

فالدول الكبرى لا تقف منفردة فى العالم الان ، وهى تتجمع وتتشكل فى وحدات كبيرة ـ ودول اوروبا الشرقية ستجد سبيلها بعد حين الى الانضمام الى التكتلات الاوربية الكبرى ، بل أن السويد المحايدة على وشك أن تطلب الانضمام الى السوق الاوربية الموحدة ـ فلا مكان اذن لدول صغيرة منفردة أن تعيش وحدها اذا سمحت لها الفرصة لان تنضم الى تجمعات من دول أخرى متعاطفة معها لكى يمكنها العيش فى عالم العمالقة القادم .

واذا لم تنجح الدوائر الرسمية العربية لسبب أو آخر فى المباحثة والايضاح كل منهما للاخرين عن آمالها ومخاوفها فيما بعد الازمة ـ فستكون مشاركتها جزئية عسكريا وتعاونها سياسيا فيما بعد عرضة للانتكاس كما حدث مرات عديدة فى الاتفاقيات السابقة فيما بين دول عربية ـ بما يصح تسميته تفرقه الصف العربى واستمرار التشاحن والمشاجرة والغضب والمؤامرة كأننا مازلنا فى العصور الوسطى المظلمة . وليس أقل فى هذا الحال من أن تثار مثل هذه القضايا على الصعيد الخاص بمنأى عن الالتزامات الحكومية الرسمية التى لا مجال لها الان ـ فعلى الاقل يجرى تفتيح الموضوعات وعرض البدائل والتعرف على الاهداف القريبة ـ التى أولها ولا شك استرجاع الكويت وحكوماتها الشرعية ولكن كمرحلة أولى فقط سيتلوها ان شئنا أو لم نشأ تطورات أخرى بعيدة المدى حكوميا وشعبيا محليا ودوليا بشأن النفط أو مستقبل المنطقة العربية كلها .

فهل من مستمع وهل من مقتنع وهل من مجيب .

• الخماسية الخامسة

الخبز والحرية

- ٣١ -

دور القطاع الخاص

تشمل التطورات الدولية الجارية الدعوة الى مختلف الدول لتقليص دور الدولة فى الانتاج المباشر (التجارة والزراعة والصناعة والسياحة والتأمين والمصاريف والنقل والمواصلات والاسكان وغيرها) وكذلك تقليص دور الدولة فى اتخاذ القرارات مركزيا وتقوية الاجهزة المحلية التنفيذية والتشريعية والرقابية والاستشارية ونقل ملكية وادارة هذه الانشطة الى القطاع الخاص فيما عدا القليل الذى يحتفظ بملكيته للقطاع العام لأسباب استراتيجية أو لضخامته وتعذر تحمل القطاع الخاص أعباء ملكيته وادارته .

وقد بدأت هذه الدعوة من الادارة الامريكية التى ألحت على البنك الدولى والبنوك الاقليمية وبرامج الامم المتحدة للتنمية وبرامج التعاون والتنمية الثنائية أن تشيع هذا الامر وتكرره ، ثم تحبذه بل وتشترطه فى بعض المشروعات تأكيدا لهذا التوجه ، استنادا الى عدم كفاءة القطاع العام فى الادارة والاستثمار وحرصه فى ظل الاطار الحكومى دون ان يتخذ المبادرات اللازمة لتحقيق الارباح وتفادى الخسائر ، مثلما يفعل القطاع الخاص الذى يكون اكثر حرصا على تحقيق الربح من استثماراته وأكثر حرصا مرة اخرى على المحافظة على رأس ماله والذى يتميز بسرعة الحركة بناء على أشارات السوق الحرة الدولية والمحلية مما يحقق عوائد للاقتصاد القومى ويتجنب خسائر كثيرة على الموازنه العامة للدولة التى تتجه الى تضخيم حجم قطاع الاعمال المملوك لها .

وقد سارت حكومة المحافظين فى بريطانيا فى هذه الاتجاه واتخذت فعلا اجراءات لتحويل ملكية الدولة لبعض المرافق الكبرى فى النقل والمواصلات والتعدين والطاقة وغيرها الى ملكية خاصة بوسائل واجراءات مختلفة عبر خطوات متتالية دون تسرع او تهور واتخذت حكومة فرنسا اليمينية سياسات مماثلة ، بعد أن كانت الحكومة الاشتراكية السابقة عليها قد توسعت فى مد ملكية الدولة الى مؤسسات اقتصادية كبرى .

ونظرا لنشأة هذه الدعوة وتبنيها الواضح من الادارة الامريكية والحكومات المحافظة الغربية ، فقد أثيرت شكوك بشأن الدافع لها ـ ومبرراتها الحقيقية والهدف منها ـ ولكن يلاحظ ان تقليص دور الدولة كان قد بدأ فى الولايات المتحدة قبل تلك الفترة بسنوات ، حيث أجازت ولايه كاليفورنيا فى استفتاء عام قرارا (عرف بالسؤال رقم ١٣) يضع حدا أعلى لمستوى موازنة الولاية (وهى

أضخم من موازنة عشرات الحكومات المستقلة الصغيرة والمتوسطة) كان من شأنه انقاص الانفاق الحكومى ، بل وغلق عدد من المدارس والمستشفيات ـ كما أن الحكومة الامريكية كانت قد سارت على اسلوب فتح باب المنافسة بين شركات الطيران وتأكيد حريتها فى المبادرة من حيث تحديد الاسعار وجذب العملاء ، بعد أن كانت هذه الشركات تعمل فى اطار قوانين منظمه (لوائح) لا تمثل ملكية حكومية ولكن تحد من المنافسه فى السوق الحرة وكذلك الامر فى انتاج البترول وغيره من الاجراءات التى تهدف الى توسيع سوق النشاط على اساس حر وليس وفقا لقواعد ونظم تضعها الدولة تحد من المنافسة وتضع الانشطة فى صورة شبه احتكارية .

وامتدت الدعوة الى المؤسسات الدولية ، التى بحكم تكوينها لا تتعامل الا مع الحكومات دون القطاع الخاص ، فبدأت هذه المؤسسات فى وضع شروط وضوابط فى القروض والمعونات التى تقدمها للدولة النامية لدفعها الى التوسع فى ملكية القطاع الخاص المحلى لوسائل الانتاج حتى ولو لم تكن تلك المؤسسات ذات علاقة مباشرة بالقروض التى يجرى التفاوض بشأنها .

ولكن فى الوقت ذاته عنيت حكومات أخرى كثيرة بمراجعة أداء المؤسسات الانتاجية من سلع وخدمات التى تملكها او تديرها الدولة وفى مصر قام جدل كبير لازال مستمرا حتى اليوم بشأن القطاع العام وكفاءته واصلاحه ونقل ملكيته وادارته للقطاع الخاص المحلى أو الاجنبى او نقل الملكية كليا أو جزئيا الى العمال بعد أن تحققت قاعدة مشاركة العمال فى مجالس الادارات ، وبعد سنوات ، بدأت الحكومة المصرية (وحكومات أخرى) فى اعلان قبول المبدأ و البدء فى اتخاذ اجراءات نحو تنفيذة بخطوات بطيئة مترددة ، لازالت فى مهدها على الرغم من الدعاية الواسعة التى اقيمت ولا تزال تملأ عناوين الصحف بشأنها ـ ومما يساعد على هذا الاتجاه ، بجانب الضغط الدولى ـ صعوبات تمويل الموازنة العامة فى مرحلة العجز والضائقة المالية ، بما أدى الى الرغبة فى تحقيق مصادر لدعم الموازنة من حصيلة البيع او على الاقل انقاص النفقات الاستثمارية ونفقات التشغيل وخاصة بالنسبة للشركات الخاسرة التى كان يسمح لها بالسحب على المكشوف من بنوك القطاع العام الكبرى دون ضمانات مما ادى الى تراكم مديونية تقدر بمئات الملايين من الدولارات على تلك الشركات (كذلك على شركات خاصة أخرى) للجهاز المصرفى الحكومى والمشترك والخاص سواء بسواء .

ومنذ السبعينيات كانت الحكومة المصرية قد سمحت بانشاء بنوك وشركات تأمين خاصة مصرية او مشتركة مع مستثمرين اجانب وفعلا أنشئت شركتان للتأمين وعشرات من البنوك بعد ذلك ولكن بقيت فى هذين القطاعين (التأمين والمصاريف) ملكيه القطاع العام للمؤسسات الكبرى التى تستحوذ على اعظم

نصيب من النشاط - وفى الستينيات سمحت الحكومة المصرية (فى أوج الاندفاع الاشتراكى وتوسيع ملكية القطاع العام) بالسماح لشركات أجنبية بادارة فنادق مملوكة للدولة وكذلك سمحت لبعض شركات الأدوية الاجنبية بفتح مصانع لها فى مصر لازالت قائمة حتى الان . وحرص القطاع الخاص فى مصر على الترحيب بهذه المبادرات ولكن حتى الان لم تتخذ خطوات فعاله للدخول فى المباحثات والمفاوضات اللازمة لوضع قواعد البيع أو التنازل أو المشاركة وهى قواعد معقدة قد تطول المناقشات بشأنها كما أن هناك شكوكا أن القطاع الخاص المصرى (بالمشاركة الاجنبية) لديه القدرة المالية والادارية للقيام بالدور المطلوب منه حتى اذا كانت الدولة حقيقة على استعداد للتصرف من جانبها - ولهذا الشك أسبابه القوية لعل أهمها ضعف الثقة بين الطرفين وتعقيدات البروقراطية التى ستلاحق ولا شك القطاع الخاص بعد أن نجحت تقريبا فى حنق القطاع العام والعمل الحكومى عامة وكذلك بسبب عدم توافر الاوضاع السليمة للسوق الحرة وفى الدولة الاشتراكية السابقة ، تم تبنى التوجه الى اقتصاديات السوق الحرة ، بدلا من ملكية الدولة وادارتها لمؤسسات الانتاج واتخذت خطوات كثيرة وجريئة فى هذا المجال ولكن الموقف عامة يتسم بالغموض وعدم التنظيم مما أثر تأثيرا سلبيا على الاداء الاقتصادى عامة فى هذه المرحلة الانتقالية الحرجة .

وصاحب الدعوة الى تقليص القطاع العام ، ملكية وادارة ، بالضرورة طلب تعديل نظم التخطيط المركزى والاتجاه الى التخطيط التأشيرى الذى يركز على السياسات والمؤشرات العامة للاقتصاد ، ويقتصر دوره فيما عدا ذلك على توزيع الموارد الاستثمارية للدولة بين مختلف القطاعات التى لا يدخل فيها القطاع الخاص . ولما كان تمويل الاستثمار الحكومى فى مصر لازال معتمدا الى حد كبير على القروض الداخلية من أجهزة التأمين والمعاشات (الحكومية) ومن االقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية التى تقدم للدولة فانه ليس من المنتظر اذا تقدم القطاع الخاص للقيام بدور اكبر ، أن يؤثر ذلك على الاقل بدرجة كبيرة على الاستثمارات فى قطاعات المرافق والنقل والمواصلات والكهرباء والاسكان الشعبى التى تقوم بها الدولة حاليا .

وقد صادفت دول أوروبا الشرقية صعوبات كثيرة فى التحول الى اقتصاديات السوق ، التى تحتاج بالضرورة الى رقابة ضمن توافر المنافسه . وتجنب الاحتكار وتوافر البيانات والمعلومات والاجهزة الوسيطة والمعاونه على أسس تنافسية وتعاونيه فى ذات الوقت . ودور الحكومة مع استخدام آليات السوق يختلف عن دورها فى التخطيط المركزى ولكن لا يقل عنه صعوبه وخاصة بعد سنوات طويلة من النظم المركزية .

- ٢٢ -

الرخاء والديموقراطية

وتوجه آخر هام افرزته التطورات الاخيرة هو الاتجاه نحو الديموقراطية السياسية بدلا من نظام الحزب الواحد الحاكم وتبدأ هذه الحركة عادة بالسماح بتعدد الاحزاب ، والغاء نظام سيطرة الحزب الواحد (الشيوعى فى دول أوروبا الشرقية) واقامة نظم انتخاب برلمانية تكون السلطات التنفيذية منبثقة منها ومسئولة امامها ـ وقد أمتدت حركة المد الديموقراطى هى الاخرى من دول اوروبا الشرقية ، حتى وصلت الى مواقع كثيرة من مختلف انحاء العالم ومنها الدول العربية فى المغرب العربى ، ولكنها لازالت فى مراحلها الاولى ـ أو قبل الاولى ـ فى دول الخليج بعد ان كانت قد انتكست اكثر من مرة فى الكويت قبل احتلالها ـ وحيث قويات المنظمات البرلمانية الحرة كما فى الاردن والجزائر وضحت قوة التيار الاسلامى الذى كان قد اكتسب شعبية كبيرة فى السنوات الاخيرة وحدثت هزات متضادة ومتتابعة فى السودان خاصة وان المرحلة البرلمانية الاخيرة كانت قد اتهمت بحدوث فساد واسع ، ربما لم ينتقص فى المرحلة الديكتاتورية التى تلتها ولكن اصبح اقل ظهورا وان لم يكن اقل وجودا ـ وعمدت بعض الدول الخليجية الى تكوين مجالس استشارية وتوسعت فى الاعلان عنها وان كانت الخطوات التالية نحو الاتجاهات الديموقراطية قد تتأخر لفترة ولكن يظن انها قادمة ولو بعد مدة ـ أما سوريا فلازال الحزب الواحد يسيطر عليها ـ كما هو الحال فى العراق . ويبدو ان الرأى العام العربى والعالمى لا يستعجل الخطوات نحو الديموقراطية بصورها واجهزتها المعتادة فى الظروف الحاضرة التى تتسم بالتوتر الامنى وربما المجابهة العسكرية فى الكويت مادامت الحكومات القائمة تناصر مجموعة الدول الغربية ولا تعلن صراحة عداوتها للنظم الديموقراطية . فالامر فى تلك الدول ، ليس مجرد اقامة انتخابات ومجالس نيابية ، بل أن المطلوب يكاد يكون تحولا من ملكية قبلية الى ديموقراطية غربية الامر الذى فى الامثلة التاريخية لم يتم خطوة واحدة .

ولازالت الكثير من الدول العربية متخلفة فى مجال الحريات الفردية فى ظل النظم القائمة وانصراف الاهتمام الشعبى فى كثير من هذه المجتمعات بمشاغل الحياة ومكاسبها فى الدول النفطية ، بما لا يجعلهم فى الممارسة اليومية يشعرون بالحاجة الى الحرية الفردية وحرية الرأى ، وربما لا يظهرون حتى الان انشطة تناهض السلطات المطلقة التى يتمتع بها الحكام مادامو يتمتعون كأفراد برخاء نسبى وما دامت الطبقة الوسطى المتعطشة الى الحرية السياسية

لازالت فى مهدها . وفى الدول العربية التى مارست ضروبا من الحرية السياسية ـ مع نكسات وقفزلت متتابعة ـ مثل مصر ، ثبتت النظم البرلمانية ولو أن المعارضة ترى أن قيام قوانين الطوارىء والحكم العرفى منذ مدة طويلة يناقض شكلا وموضوعا التوجة الحر العام الذى يقوم فى الدولة ، ولا ينفى أن الحاكم اذا شاء يمكنه عن طريق هذه القوانين (سيئة السمعة) أن يرتد مرة اخرى الى اجراءات تعسفية مهما كانت مبرراتها فى كل حالة .

والهدف النهائى من التوجه الى الديموقراطية وكذلك اتباع اساليب السوق فى القرارات الاقتصادية وادارة الموارد ، هو فى أخر الامر ضمان رخاء الفرد والاعتراف بكرامته ، وكثيرا ما لجأت النظم المركزية والديكتاتورية بالاستناد الى هذا الهدف النهائى بالعمل على (توزيع) الخدمات وتأمين العماله والتوسع فى التعليم والصحة مباشرة للافراد فى ظل الادارات غير الديموقراطية ، مع دعوى انها تجنب الشعب مفاسد (مراكز السلطة) وانحرافات الرأسماليين والتردد فى اتخاذ القرارات والخضوع الى أصحاب المصالح وغير ذلك من الانحرافات التى كثيرا ما تكون أكثر وضوحا وليس بالضرورة أقل وجودا فى النظم الديموقراطية الهشة التى تقوم فى الدول المتخلفة .

والرد على ذلك ان الحرية والديموقراطية ليست منحا تعطى من الحاكم ولكن ممارسات تسعى الى تحقيقها وصيانتها القوى الشعبية وفيها من الاساليب والوسائل ما يمنع حدوث الانحراف او يكشفة ـ وحتى فى الهند العريقة تاريخيا فى الديموقراطية حدثت نكسات وانهيارات مؤقتة للنظم الديموقراطية سرعان ما أمكن تجاوزها واعادة السير فى الطريق الصحيحة من حيث الحريات الفردية والسياسية ومنع الطغيان ومركزة السلطة اوتوقراطيا .

اما مقولة الرخاء ، فصحيحة الى درجة محدودة ، لانه ليس بالخبز وحده يعيش الناس هذا من جهة ومن جهة اخرى ثبت عمليا ان أسلوب المنح والعطايا يكاد يكون مشابها لمعاملة المالك للماشية التى يملكها والذى يحرص على (خدمتها) ولكن لمصلحته هو فى النهاية أو كمعاملة الطفل الذى لا يعترف له بحق فى ابداء الرأى والتعرف على مصلحته ، فهى نوع من الاستعباد او قل هى نوع الوصاية ـ وأحيانا تكون ضربا من الرشوة لتشغل الناس عن طريق تقديم (الخدمات) عن التفكير فى الحرية السياسية والحريات الفردية ، ولو انها قد تحمل ظاهريا سمات (العدالة) الاجتماعية وأداء الحقوق لاصحابها وهذا الضرب الاخير من الاوضاع ساد فى دول اوربا الشرقية وفى النظم الاشتراكية العربية وفى دول العالم الثالث الاخرى فى ظل نظم الحزب الواحد ، الى أن تطرق الفساد الى قمة النظام ذاته فأصبح من اللازم تقويضه كله من اساسه والعودة الى طريق النظم الديموقراطية والحريات على الرغم مما قد يبدو معها من ضعف فى الكفاءة وتعدد الاراء .

فاذا كان من الواضح ان الحريات والديموقراطية لا تمنح انما يكتسبها الشعب بالممارسة ، وكذلك الامر بشأن (العدالة) فى توزيع الدخل وضمان الحدود الدنيا من ضروريات الحياة للطبقات الدنيا على حساب الطبقات القادرة فالفرد نفسه فى النهاية هو الاقدر على خدمة نفسه واحسان التصرف بشأن موارده مهما كانت وصاية الدولة عليه تدعى غير ذلك .

وليس أدل على صحة هذا الاستدلال من أنه فى الحالات التى تم فيها توزيع (الخدمات) المجانية والسلع المدعومة والاراضى المستولى عليها والاموال المصادرة والاهمال وعدم المبادرة فى العمل وتحمل المسئوليات ، فصارت الدولة أشبة شىء (بتكية) لا يعمل الناس فيها ولا ينتجون ولكن يطالبون الحكم بكل شىء الغذاء والكساء والمسكن والتعليم ، والعمل والمعاشات والترويح صيفا والتدفئه شتاء ، بما يؤدى فى النهاية الى الاضمحلال الاقتصادى والتسيب الادارى وعدم تنفيذ القوانين واشاعة جو العجز وخاصة اذا كانت الزيادات السكانية والتطلع المستمر الى الاستهلاك المتزايد ، تزيد من عبء أداء هذه الخدمات سنه بعد سنة فيهبط مستوى فاعلية الخدمة ويفتح الابواب مرة أخرى الى الخدمات (الخاصة) عالية التكلفة ، فيصل القطاع كله الى التوقف والركود وربما سريعا بعد ذلك الى الانهيار .

فليس اعدل من أن يدعى الناس الى الجد والاجتهاد وتحمل المسئوليات وبناء الانسان الحقيقى ، ليس فقط بناء ابدان وسواعد ولكن بناء نفوس متطلعة معطية وليست ايد ممتدة مستجدية ـ عندئذ تكون العدالة الاجتماعية بما يصاحبها من صور مختلفة لتوزيع الدخل وحماية الضعيف ورعاية الطفل وحقوق النساء ، كلها عوامل تدفع على الجد والاجتهاد ولا تدعو الى التواكل والتكاسل .

- ٢٣ -
العطايا والحرية

ولعلنا نلحظ أن المجتمعات لا تتقدم (بأى تعريف) دائما ، انما تصادفها فترات تقدم ومراحل تخلف بالمقارنه مع غيرها من المجتمعات المتزامنة معها والمتشابهة ـ وليس ادعى الى التخلف الاجتماعى ، من انعدام روح المبادرة والحافز على العمل وممارسة الحرية وتحمل المسئولية وتوافر القوى ، حتى ولو كان الرخاء المادى متوافرة اسبابه لوفرة المال فى مرحلة من المراحل .

فالعدالة والحرية ليس بينهما تعارض ـ وضمان (الخدمات)

الضرورية ليس معناه ، خنق حرية الناس واستلاب ملكاتهم الخلاقة ونفوسهم التواقة الى الانجاز .

ومع انتشار المعلومات والانباء ووسائل الاتصال وانتشار التعليم

الاشتراكية العربية وفى دول العالم الثالث الاخرى فى ظل نظم الحزب الواحد ، الى أن تطرق الفساد الى قمة النظام ذاته فأصبح من اللازم تقويضه كله من اساسه والعودة الى طريق النظم الديموقراطية والحريات على الرغم مما قد يبدو معها من ضعف فى الكفاءة وتعدد الأراء .

فاذا كان من الواضح ان الحريات والديموقراطية لا تمنح انما يكتسبها الشعب بالممارسة ، وكذلك الامر بشأن (العدالة) فى توزيع الدخل وضمان الحدود الدنيا من ضروريات الحياة للطبقات الدنيا على حساب الطبقات القادرة فالفرد نفسه فى النهاية هو الاقدر على خدمة نفسه واحسان التصرف بشأن موارده مهما كانت وصاية الدولة عليه تدعى غير ذلك .

وليس ادل على صحة هذا الاستدلال من أنه فى الحالات التى تم فيها توزيع (الخدمات) المجانية والسلع المدعومة والاراضى المستولى عليها والاموال المصادرة لافراد الشعب ، بدأت تشيع فى هذه الطبقات روح التواكل وأساليب التسيب والاهمال وعدم المبادرة فى العمل وتحمل المسئوليات فصارت الدولة اشبة شيء (بتكية) لا يعمل الناس فيها ولا ينتجون ولكن يطالبون الحكم بكل شيء الغذاء والكساء والمسكن والتعليم ، والعمل والمعاشات والترويح صيفا والتدفئة شتاء ، بما يؤدى فى النهاية الى الاضمحلال الاقتصادى والتسيب الادارى وعدم تنفيذ القوانين واشاعة جو العجز وخاصة اذا كانت الزيادات السكانية والتطلع المستمر الى الاستهلاك المتزايد ، تزيد من عبء أداء هذه الخدمات سنة بعد سنة فيهبط مستوى فاعلية الخدمة وتفتح الابواب مرة اخرى الى الخدمات (الخاصة) عالية التكلفة ، فيصل القطاع كله الى التوقف والركود وربما سريعا بعد ذلك الى الانهيار .

فليس اعدل من ان يدعى الناس الى الجد والاجتهاد وتحمل المسئوليات وبناء الانسان الحقيقى ، ليس فقط بناء أبدان وسواعد ولكن بناء نفوس متطلعة معطية وليست ايد ممتدة مستجدية ـ عندئذ تكون العدالة الاجتماعية بما يصاحبها من صور مختلفة لتوزيع الدخل وحماية الضعيف ورعاية الطفل وحقوق النساء ، كلها عوامل تدفع على الجد والاجتهاد ولا تدعو الى التواكل والتكاسل .

(٣٣)

العطايا والحرية

ولعلنا نلحظ ان المجتمعات لا تتقدم (بأى تعريف) دائما ، انما تصادفها فترات تقدم ومراحل تخلف بالمقارنة مع غيرها من المجتمعات المتزامنة معها والمتشابهة ـ وليس ادعى الى التخلف الاجتماعى ، من انعدام روح المبادرة والحافز على العمل وممارسة الحرية وتحمل المسئولية وتوافر القوى ، حتى ولو كان الرخاء المادى متوافرة اسبابه لوفرة المال فى مرحلة من المراحل .

فالعدالة والحرية ليس بينهما تعارض ـ وضمان (الخدمات) الضرورية ليس معناه ، خنق حرية الناس واستلاب ملكاتهم الخلاقة ونفوسهم التواقة الى الانجاز .

ومع انتشار المعلومات والانباء ووسائل الاتصال وانتشار التعليم (مهما كان منخفض المستوى) يصعب على وسائل الاعلام المركزية فى ظل ديكتاتورية سياسية ان تكبت الشعور الفردى والتطلع الى الحرية ولو أن الشعب قد يتمشى لفترة طويلة مع ما تطلبه تلك الاجهزة تظن انها قد حققته من السيطرة على الشعب بمجموعة من الانباء والمعلومات التى يريدها الحكم . وكثيرا ما تحدث انتفاضة شعبية ، تظهر صحة هذا الوضع وتثبت عدم جدوى المصارحة والمشاركة الشعبية الصحيحة فى الرأى والقرار .

ولما كانت شعوب عربية عديدة قد وقعت من قبل تحت نير الاستعمار والتخلف ، ثم نالت استقلالها السياسى وبدأت تقيم انظمتها المختلفة للحكم وادارة الدولة ، فكثيرا ما كان الحكم الوطنى حريصا فى أول عهده بممارسة السلطة ، ان يعوض الشعب عن المزايا التى كانت من حقه والتى حرمه منها المستعمر الاجنبى بالتواطؤ مع الطبقات (العميلة) الداخلية واول هذه الحقوق يكون عادة حق التعليم فتفتح ابواب المدارس لغير القادرين ولا تصبح حكرا على الاغنياء وذوى السلطة ، ثم الخدمات الصحية الضرورية بما فى ذلك توافر مياه الشرب النقية والمرافق الصحية ، ومد الطرق وادخال الكهرباء الى القرى وتوفير المساكن رخيصة الاجر والغذاء المدعم قليل الثمن ، وتتوالى هذه (العطايا) فى ظل نظام كما لو كانت تحكمه قواعد (عقد اجتماعى) فرضى ـ خلاصته ان على الدولة ان تقدم الخدمات والعطايا وعلى الشعب ان يقبل سيطرة الحاكم ـ فالشعب له ان يطلب والحكومة عليها ان تجيب ـ ولكن ليس للشعب أن يعارض السلطة أو يخرج عليها لأنه عندئذ تتجه هذه السلطة بكل قوتها لاسكات هذه الاصوات (المشاغبة) الكافرة بنعماء الله عليهم ويسرى

هذا العقد لفترة ، حتى تزداد مطالب الناس ويزدادون هم عددا ، وحتى يبدأ الفساد وقله الكفاءة الادارية والتنظيمية فى الدولة ، تضعف من أداء (العطايا) لمن يطلبونها ـ عندئذ يصبح دوام النظام السياسى رهنا باستمرار العقد الاجتماعى ، فتسعى الدولة من جانبها الى انقاص مستوى الخدمات (التعليم والصحة مثلا) نظرا لضعف قدراتها المالية والادارية ، فيؤدى هذا الامر بدوره الى زيادة المصالبة من جانب الشعب لتعويض النقص وللاستزادة من الخير ، وتستمر هذه الدورة سنوات وخصوصا بعد ان تمتد (عطايا) الدولة الى توفير العمل ودعم الاجور (بدون أداء مقابل) وضمان التوظف ومنح المعاشات وتوفير اسباب الترويح فى الاجازات واقامة الحفلات والمهرجانات المتتابعة واستمرار وسائل الاعلام الموجه بالصوت والصورة والكلمة المكتوبة طيلة الايام والليالى ـ فيصل الامر بعد فترة وجيزة الى حالة يصح تسميتها (الخداع) المتبادل ـ الشعب يطلب والحكومة تخدعه بتقديم خدمات مغشوشة ودعاية موجهة ظنا منها ان الشعب يقبل هذا الخدمات والحكومة تطالب بالولاء والشعب يتظاهر بتقديمه حتى تنخدع الحكومة بهذه الموافقة فتستمر فى نفس الخط ، حتى تقل الموارد ويضعف الأداء فيتجه الشعب الى غير الحكومة للحصول على مطالبة او يرضى بالعوز والفاقة وهبوط مستوى المعيشة سنة بعد اخرى وتزداد البطاله وتتراكم الديون .

واغلب الظن ان مثل هذا التصور يحدث فى كثير من الدول العربية الآن بأشكال ودرجات مختلفة .

والتطورات الدولية والاقليمية التى حدثت ، تدعو الى المؤازرة القومية وتلفت انظار الحكومات والشعوب الى الاخطار المحيطة بها تنشغل جذوه الوطنية وعاطفه الجوار والدم ، وينصرف الناس عن الكثير مما كانوا يشكون منه ان سرا او علنا ، ولكن بعد ان تستقر الاوضاع تظهر فجأة الدوافع الشخصية والنفسية المكبوتة فيصير الجو مهيأ للتغيير لعلنا نضرب مثلا من بريطانيا التى قادها ونستون تشرشل قيادة حكيمة وقوية فى سنوات الحرب العالمية الثانية العصيبة فقد تسلم الحكم فى أحلك ساعات الضعف والهزيمة ووصل بسفينة الدولة بعد سنوات قليلة الى النصر ولكن تشرشل كان سياسا من حزب المحافظين متمسكا باهداب الامبرطورية التى لا تغرب عن أملاكها الشمس ، فحينما تقدم للانتخابات بعد الحرب اسقطه الشعب الذى كان يتطلع الى عهد جديد ـ ليس عهد الافتخار بالامبراطوريات ـ ولكن عهد الرخاء والسلام ، فلم يكن سقوط تشرشل مفاجأة لمن كانوا يعلمون ان آراءه لا تساير روح العصر ولا تعبر عن الرغبات الحقيقية للشعب .

ولذلك ينتظر ان تظهر بعد هبوب العاصفة السياسية والعسكرية الراهنة ، مظاهر قوى شعبية مكبوتة ، قد لا ينفع معها احياء (تعاقدات) الخداع والمسايرة ، بل تطالب نفسها قبل حكامها بتحمل المسئولية والجد والاجتهاد وتدعم (المكاشفة) بالحقائق التى كانت ظروف الازمة قد منعت من الافصاح عنها ـ والتى كانت تختفى وراء مظاهر السكينة والهدوء .

ولن تكون مظاهر القوى الشعبية بالضرورة انقلابات سياسية ، بل اغلب الظن ستكون دعوات صادقة مخلصة الى (المكاشفه) والرغبة المتأججة للعمل والتضحية و(البناء) ان شاء الله .

ولعل هذا كان سير الحضارة الانسانية منذ فجر التاريخ ـ فتاريخ الحضارة الى حد كبير ـ وفى النواحي المعنوية ، هو سلسلة من الاحداث تؤدى فى النهاية الى بناء شخصية الفرد وحريته ومسئوليته فى المجتمع فى ظل نظم واساليب يمكن خلالها ان يمارس الافراد والجماعات هذه الواجبات والمسئوليات ويتمتعون بذلك بالحصول على الشعور بالذاتية النفسية والسعادة ـ ومن الواضح ان مثل هذا التطور لا يحدث دون وجود افراد وجماعات اكثر ضجرا لبطء التحول وافراد وجماعات اخرى اكثر صبرا على المكاره وافراد وجماعات ترتاح لان تمالىء الحاكم الظالم واخرى تشتد على الحاكم الصالح . وتعرف وثيقة الاستغلال الامريكية الهدف النهائى من التنظيم الاجتماعى بأنه (اتاحه الفرصة الكاملة للافراد للسعى الى الحصول على السعادة) .. وتسعى الاديان والمثل الاخلاقية والفلسفات الى ان يكتسب الفرد درجة كبيرة من الرضا دون تكاسل ودرجة كبيرة من القوة والعطاء دون تسلط ودرجة كبيرة من الحلم والصبر دون خنوع الا للخالق عز وجل .

وقديما كانت الحضارات الانسانية تتمركز فى دول متباعدة ، فكان ان نشأت لكل حضارة مقوماتها الثقافية والفكرية وانظمتها واجهزتها القيادية والتنفيذية ولكل كان عادات وتقاليد وادب وشعر وفن وموسيقى وطرازات فى الملبس والمسكن وفى التماسك الاسرى والتجمع القبلى والاعتزاز بالذات او بالولاء الى الجماعة ـ وهكذا امكن للحضارات المتباعدة ان تتباين ، كما انها بتفرق مراكزها ، دبت فيها بعد حين عوامل الضعف والفساد فسقطت اما من الداخل او تحت ضغط غاز من الخارج وهكذا تشكلت وارتفعت ثم هوت الحضارات المختلفة عبر الاجيال والقرون منذ بدء التاريخ وكثيرا ما تخلف عن بعض الحضارات الهاوية ارث ينتقل فيها الى حضارات تالية ، فيتراكم ويصبح ارثا للانسانية كلها يدوم على مر الازمان طويلا بعد سقوط الحضارة التى انشأته .

ولكننا الان نعيش فى عالم لا تتباعد فيه الحضارات ، بل ان المجتمعات يقترب كل واحد منها من المجتمعات الاخرى زمانا ومكانا وعلما واطلاعا ـ كيف

اذن تبقى للشعوب المختلفة هوياتها الموروثة او المكتسبة بعد ان قويت عوامل الترابط والتعارف حتى شبهت الارض كلها بأنها (قرية) واحدة .

يرى البعض ان الحضارة الغربية التى نشأت فى اوربا منذ بضعه قرون وامتدت الى امريكا الشمالية والجنوبية والى استراليا وغيرها ، أنها حضارة (حديثة) عهدا سائدة فى رقعة كبيرة من المعمورة ، وتملك من مقومات العلم والمعرفة والثروة والجاه والسلاح والعتاد ما يجعلها (حضارة) العصر كله بل والانسانية جمعاء ـ ولكن هذه الحضارة فى داخلها متباينات وتفاوتات كثيرة وقوى متضادة ومتصارعة فلا يمكن ان يكون هناك وصف واحد يجمعها او يوضح تنوعها ، بل وصراعاتها الداخلية المختلفة ولكن هذه الحضارة الحديثة ـ تصير اكثر تحديدا ووضوحا فى معالمها المادية والمعنوية عندما تقارن بالحضارات الاخرى المعاصرة او الحضارات التاريخية التى انقضت قديما او فى عصور سابقة .

والحضارة العربية والاسلامية حضارة (معاصرة) زمنيا للحضارة الغربية وهى فى الوقت نفسه حضارة تاريخية ترجع اصولها الى قرون عديدة ويجتمع افرادها وجماعاتها على معتقدات ومعنويات وثقافات مشتركة فيما بينهم ـ فالحضارة العربية ليست مثل الحضارة اليونانية او الحضارة الرومانية وغيرها مما اصبحت فصولا فى التاريخ البشرى لا وجود لها بذاتها ، انما بما ورث عنها من فكر وعلم وفلسفة فحسب ـ ويماثل الحضارة العربية فى هذا الشأن الحضارة الهندية والصينية واليابانية فكلها حضارات قديمة وفى ذات الوقت حضارات معاصرة .

كيف اذن تعيش الحضارة الغربية السائدة ، مع هذه الحضارات الاخرى ، هل نعمل على امتصاصها واجتثاثها من جذورها ، ام نتعامل معها بتقدير واحترام ، فننظر الى اسلوب للتعايش مع تلك الحضارات الاخرى مادامت قائمة ، ام أننا سنرى الحضارة الغربية تكتسح امامها بقوتها وأضوائها اللامعة كل الحضارات القديمة التى مازالت قائمة والتى على ذلك الفرض يكون مآلها ان عاجلا او آجلا الى زوال هى الاخرى .

وهناك من يذهب الى انه توجد عداوة متأصلة بين الحضارة الغربية (المسيحية) وبين الحضارة العربية (التى يسود فيها الاسلام) منذ عهد الصليبيين وان ارتفاع الحضارة الغربية معناه بالضرورة هبوط الحضارة العربية ـ ولا نجد مثل هذا الظن سائدا فى النظرة المقابلة للحضارة الغربية مع تعاملها مع الحضارات الاخرى التاريخية فى جنوب وشرق آسيا ـ ويرد على هذا ان الحضارة العربية قريبة الموقع من مهد الحضارة الغربية سواء فى العصور القديمة او الوسطى او فى الاوضاع الجغرافية الراهنة ، فهى حضارة

مجاورة تحدث معها احتكاكات بينما حضارات أسيا حضارات بعيدة الموقع لم ترتبط بصراعات مع اصول الحضارة الغربية وتقوم الحضارة الاسلامية على معان قوية للمساواة بين الناس امام الخالق وأمام الحاكم وعلى التساندبين الناس

برعاية الفقير واليتيم والعدل بين الازواج ومساندة ذوى القربى والارحام ، والمفاضلة بين الناس بالتقوى والصلاح وليس بالمال والرجال ، وكلها أسس يقبلها الناس ويمجدونها وأن لم يكونوا يأخذون بها ويسيرون على هداها ـ وقد انتشر الاسلام تاريخيا حتى وصل الى اندونيسيا والصين شرقا وآسيا الوسطى وتركيا شمالا والشمال الافريقى غربا والسودان ووسط افريقيا جنوبا ، وتجمع للعرب المعاصرين على اختلاف أديانهم والوانهم ـ بذلك اصول اسلامية واصول عربية ووحدة فى اللغة وتقارب فى الثقافة ولكنهم ولا شك مستضعفون فى الارض قوة وعلما وفكرا ، اذ مرت بهم عصور انحطاط ـ وخاصة فى العهد العثمانى ـ لم تتمكن من اجتثاث اصولهم ولكن جعلتهم يتخلفون عن ركب الحضارة الذى كان بدأ يرتقى فى الدول الغربية مستندا الى دعامتين اساستين هما ـ العلم والحرية .

ومن الواضح أن الاسلام الصحيح لا يعارض العلم (بجميع معانية وتطبيقاته التكنولوجية وفروعه النظرية والفلسفية) وهو أيضا لا يعارض الحرية ولا يدعو الى الذلة والمسكنة ولا الى التسلط والعنجهية ـ وصاحب تخلف العرب قرونا عن ركب الحضارة ، فقدانهم للقدرات العلمية الواسعة التى كان غيرهم قد اكتسبها ولكنهم أيضا فقدوا الكثير من مقومات الحرية الفردية والسياسية التى يحاولون الان استردادها فهل هم فى هذا يعادون الحضارة الغربية أم يذوبون فى تياراتها ـ أم عليهم ـ كما فعلت اليابان ـ وربما الصين والهند بعد ردح من الزمان ـ يأخذون من الحضارة الغربية ما يفيدهم دون أن يخسروا حضاراتهم التى صمدت على الزمان خمسة عشر قرنا أو تزيد ـ وليس بالضرورة أن يتبع العرب نفس الخطوات التى اتبعتها اليابان ـ وربما كانوا أقدر على المزاوجة بين الاصولية القديمة والهوية الثقافية الذاتية من جهة وبين الأخذ بأسباب العلم والمعرفة والتكنولوجيا فى الاقتصاد والانتاج والمعايش بفروعها ويسترجعون من دينهم وتاريخهم أساليس الحرية ، وعزة النفس وكرامة الجماعة وشهامة السخاء والوفاء للعهد والامانة للولد والمال واجار .
أى يرجى أن يتم استنهاض الحضارة العربية والإسلامية من عصور الغفوة والظلام ، ولكن مع التمسك بتعاليم السماحة والكرامة والعلم والحرية

وبذلك لا تذوى حضارة العربيه وتمحى من الوجود كما محيت حضارات أخرى من قبل ، وفى الوقت ذاته تتبادل العلم والمعرفة والتجارة والعمران مع الحضارات الاخرى وفى مقدمتها الحضارة الغربية السائدة الان .

ومن الزم ما يلزم فى هذا الشأن أن (نكاشف) أنفسنا والعالم بعناصر القوة فى بنياننا الفكرى والتاريخي وايضا بعناصر الضعف والتخاذل والرجعية والتخلف التى أفقدت الحضارة العربية الكثير فى القرون الماضية والتى لا تزال باقية لدينا الان الكثير من مظاهر هذا التخلف الفكرى والحضارى ـ وهذا مايأخذه علينا الاخرون أننا مازلنا نعيش فى قبائل كأنها قبائل العصر الحجرى ومازلنا نعامل المرأة كأنها المتاع الذى يباع ويشترى ونرضى لأنفسنا بالجهل والفاقة وحينما يرزقنا الله المال الوفير دون جهد أو عرق نبعثره ذات اليمين وذات الشمال على القصور والاثاث والزائل الزائف من نعم الحياة بما يثير الاشمئزاز ويدعو الى الاحتقار وليس الاعجاب واللعنة من الله والكره من العباد ـ كل هذه عيوب قائمة فينا ، نعمل على التخلص منها وفى الوقت نفسه نحترم حضارات الاخرين ونعجب لما وصلوا اليه من قدرة ومعرفة ونتعاون معهم لخير مشترك وليس على اساس عداوات تاريخية مر عليها ألف عام ، حيث أن الحضارات تتصارع وتتقاتل حتى فيما بينها كما هو قائم لدينا اليوم فى الخليج وغيره فالدعوة اذن لأهل الرأى والفكر من العرب والمسلمين أن يعتزوا بحضارتهم دون تعصب للغير وان يعترفوا بنقائصهم ويصارح بعضهم البعض بالعيوب ومظان الضعف ، حتى يمكن أن يتغلبوا عليها ـ ولا يكابرون حيث لا تنفع المكابرة فيخلطون بين التغنى بأمجاد الماض الذى زال وتجاهل امراض الحاضر الكثيرة ، حتى تكون لهم القدرة على علاجها ومسايرة ركب الحضارات العالمية الكبرى وفى مقدمتها الحضارة الغربية .

فانه لما تمكن لليابانين والكوريين وغيرهم وربما الصين والهند فيما بعد أن تستوعب المعارف التكنولوجية الحديثة (وهى كثيرة) وتدخل ميدان التصنيع والتجارة والتعامل الدولى دخول الند للند مع الحضارة الغربية الاوربية ، لم يكن نجاحهم هذا على حساب فقدانهم لهويتهم الذاتية ولا لثقافاتهم المميزة ولكن دون تفريط فى تاريخهم بل احياء لحاضرهم ومستقبلهم .

فهل لنا من فرصة بعد أن وهبنا الله المال والرجال والثقافة والتاريخ أن نبقى على هامش الحضارة والحياة ، أو أن نقبل أن نفقد مقوماتنا ـ وما أكثرها ـ فى سبيل السير فى ذيول الاخرين وتكريس الضعف والتخاذل .

لعل التطورات الدولية الجارية والاحداث الجلل فى الخليج تفتح أمام اعيننا النظر فى هذه الامور بمصارحة مع النفس وعزيمة على العمل وتعاون فى البناء إن شاء الله ولا يتم هذا كله اذا استمرت نظرتنا الزائفة الى عوامل التخلف الواضحة فى كياناتنا والتجائنا الى التخفى وراء الظن فى المؤامرات والدسائس

التى تحاك ضدنا فى الظلام ، وبتجاهل الفرص السانحة أمامنا ونقع فى محاذير الخلافات ومستنقعات الدسائس والصراعات التى تمزق العالم العربى والاسلامى من شرقه الى غربه الآن .
الخبز يوفر ماديات الحياة ـ والحرية تجعل الانسان قادرا على العطاء والمتعة والرضا بما أوتى من فرص وما يتفتح له من أفاق .

- ٢٥ -

تكامل المعرفة أساس الحضارة

ليس معنى هذا أن الحضارة الغربية نقية طاهرة كاملة مثالية ، بل أهلها هم أول من يعترف بما فيها من تناقضات وسلبيات ويدعون الى معالجة هذه النقائص والأمراض قبل أن يستفحل الداء ويعز الدواء ولسنا بصدد محاكمة الحضارة الغربية والحكم عليها بما جنته فى صعودها على شعوب كثيرة أخضعتها لنير الاستعمار والاستغلال والعبودية ـ بل بما جنته على عمالها وفقرائها الذين كانوا يقعون صرعى فى المناجم والمصانع ـ ولا بالحروب الشرسة التى قامت بين مختلف فرق الحضارة الغربية وآخرها الحربان العالميتان المروعتان فى هذا القرن الذى يوشك على الانتهاء وحروب كثيرة أخرى فى قرون سابقة ـ والحضارة الغربية مرت بفترات الظلام والظلم والشعوذة وحرق القديسين على الصلبان واقامة محاكم التفتيش وابادة شعوب باكملها فى توسعهم الاستعمارى بل حديثا قام مثلا مكارثى فى امريكا ليعيد العهد الاسود للاتهام دون محاكمة والصاق العار بالناس الشرفاء دون دليل ـ وامريكا قامت فيها العصابات التى سيطرت على العمال والحكام وتعيش فيها اليوم عشرات الفرق الدينية والصوفية والمنحرفه ، عدا الكوكلاكس كلان التى تصلب السود فى وضح النهار وتنحاز الى الظلم وتعارض التعاون الدولى وتستهزىء بتطلع الشعوب الاخرى الى الحرية والعدل والمساواة .
والحضارة الغربية هى التى مجدت المال والصناعة ، حتى أضرت بالبيئة كلها فى السماء والارض وتعرض اليوم البشرية كلها للفناء والموت دون النظر فى الاثار الضارة لمخلفات الصناعة وملوثات البيئة ـ وهى الحضارة التى تشكو من التفكك الاسرى والعصيان على الاباء من المهد الى اللحد والتسيب الجنسى باسم الحرية والانحلال الخلقى هنا وهناك ـ تاريخ الحضارة الغربية إذن مع أنه فى مجموعة تاريخ علم وحرية على اوسع نطاق إلا انه عبر الزمان لم يخلو من مثالب وهو فى الحضارة ليس مثالا كاملا للمجتمع الفاضل الذى تغنى به

الفلاسفة والعلماء ـ ومع هذا كله فهى الحضارة الرائدة والقائدة والتى يرجى ان تكون رائدة للصلاح وقائدة نحو التقدم والسلام رجاء محققا فيما يستقبل من زمان .

فليس لنا فى التعايش مع الحضارة الغربية ، أن يطغى علينا مركب النقص من عوامل التخلف والضعف التى تنخر كياناتنا الاقتصادية والاجتماعية ومظاهر التفكك والصراعات بين الاهل والجيران ، فقد كان لهم من هذه اكثر مما لدينا الان ـ وهم اليوم يعلمون جيدا عوامل القصور فى بنيانهم ولكنهم يحاولون علاجه وأغلب الظن انهم بعد هذه الاخطاء والامراض لا يدعون معرفة كل شى ولاقدرة على كل شىء ، انما بالثقة والاجتهاد والتجربة يحاولون اصلاح أمورهم ـ وعلينا أن نفعل مثلهم . قيل كثيرا أن المعارف والقدرات خمسة انواع ـ أولها العلم بما خلق الله من كائنات حية وجامدة وسموات وأرض وبحار وجبال وصخور ـ أى المعرفة الطبيعية التى تقدمت فى الفلك والرياضيات والفيزياء وعلوم الحياة والطاقة والصخور والجيولوجيا وعلوم النفس والاجتماع هذه معرفة أولى ولعلها كلها تمثل سعى الانسان الى فهم اسرار الطبيعة فى الكون الواسع حولة وكيفية تركيب هذه العناصر كلها وتفاعلها ـ المعرفة الثانية هى تطبيق هذه المعرفة العلمية بواسطة تكنولوجيات متعددة ، تكون من الاصول الطبيعية أشياء جديدة لخدمة الانسان ـ فكانت تكنولوجيات الصيد والقنص ثم تكنولوجيات الزراعة والملاحة والبناء والتعمير واستئناس الحيوانات والكشوف الجغرافية والصناعة الحديثة بدءا من الحديد والصلب الى عهد الالكتونيات والجينات الذى نعيش فيه ، هذه هى المعرفة التكولوجية المعرفة الثالثة هى قدرة الانسان وهو حيوان اجتماعى لا يعيش منفردا انما يعيش فى أسر وقبائل ودول ومجتمعات ، على أن ينظم العلاقات المختلفة بين أفراد هذه الجماعات حتى تعيش فى مجتمعات متماسكة ـ معا تنظيما يسمح بقيام الأسرة وقيام الدولة وحماية المجتمع من المنحرفين والاشرار ومن الاعداء والغزاة وتوفير ضروريات الحياة للبلايين التى تعيش فى مجتمعات متماسكة ـ أى أن المعرفة الثالثة هى التنظيم وتدرج السلطة وتركيب المؤسسات العامة والخاصة والحريات والحدود كى يتعامل فيها الناس بالعرف أو القانون ـ أما المعرفة الرابعة ـ فهى معرفة الانسان بمعانى الحياة والوجود سواء أكانت عن طريق ايمان بالدين أو التزام بفلسفة أو بنظرة فاحصه الى الحياة ـ لأن الانسان لا يعيش فقط بالماديات التكولوجية ولكن له كمفكر أن يتمعن فى الوجود ويسعى الى ادراك المعنويات التى تصاحبه فى الطريق الى السعادة أو الشقاء . المعرفة الخامسة والأخيرة هى الابداع الذى يهبه الله للافراد ، فيعبرون عن

ملكاتهم الفنية بالرسم والتصوير وبالموسيقى والغناء وبالادب والشعر والتحف والتسبيد ـ هذه كلها مواهب يعبر فيها اصحابها عن أنفسهم فيقدرها الاخرون ويعجبون بها ـ ليس فقط للترويح والرقص ولكن أساسا للتمعن والتعمق فى ذات النفس البشرية .

هذه المعارف الخمسة ، وفروعها ـ تكون معا بنيان الحضارات ـ بل وهى موجودة أمامنا فى المنزل والمدرسة والمصنع والمزرعة وفى الشارع وفى البر والبحر وفى كل مكان ـ والمجتمع بجميع عناصره ومكوناته يقوم على هذه المعرف وتتفاعل فيما بينها فتحرك الافراد والجماعات و تحدث التطوير فى كل صغيرة وكبيرة ـ فثمة تداخل وتدافع بين هذه المعارف ـ ليس فى المجتمع فقط ، بل فى داخل الفرد الواحد منا بدرجات مختلفة ـ فمنا المبتكر الذى يطور المعرفة ومنا المتلقى الذى يعيد من هذه المعرفة أو يعمل على هداها .

الحضارة الغربية أمكنها اتقان المزج والتفاعل بين هذه المعارف كلها ـ بحيث نشأ العلم فى كنف الكهنوت ونشأت الالة البخارية فى مناجم الفحم واندفع كولومبس الى امريكا بمال وعتاد من ملك اسبانيا وطمعا فى الذهب وانتقل الانسان الى القمر لارتياد أفاق الكون الواسع واقيمت المصانع وصنعت الطائرات ونشرت الصحف والمجلات والاذاعة ليرتبط الناس فكرا وعلما ومعرفة وتسلية وترويحا ومازال التقدم واسع الخطى فى كل هذه المعارف التى انتقلت الى حضارات اخرى بعض مكوناتها وخصوصا العلمية والتكنولوجية لكن دون اهمال للجوانب الاخرى الدينية والفلسفية والمعنوية والثقافية والفنية .

تواجه الأمة العربية تحديا خطيرا من اسرائيل الصهونية له مظاهره السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وتعمل الصهونية ـ هى دعوة رجعية وفاشية لاشك فى جوهرها ـ بنجاح على استقطاب الفكر والفن بل استعداء التاريخ على العرب ولها أعوانها الاشداء ـ ولكن الحضارة العربية ـ وان كانت ضعيفة اليوم عسكريا ـ الا أنها أبقى على الزمن من دعوات مستجدة للتعصب والاضطهاد ومنتاصرة العنصرية باسم التاريخ تارة وباسم الحضارة تارة أخرى ـ مساندة الصهيونية حاليا هو نوع من الضعف والنقص فى كيان الحضارة الغربية ، ماله الى أن ينكشف ويعالج ـ وهذا تفسير لايشمل لا يشمل اليهودية كديانة ولا اليهود كأفراد ولكن الصهيونية كما نعلم جميعا ليست هى اليهودية ـ بل إن من اليهود من يتبرأون منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب .

● الخماسية السادسة

المبادىء والمصالح

-٣٦-

السلام هو المصلحة والمبدا

أيا كانت الاوضاع التى سيتطور اليها الوضع اقليميا فى المنطقة العربية ودوليا عامة فى السنوات المقبلة فإنه من الضرورى أن يبحث المسئولون (والشعوب) عن اسليب للتعاون البناء فى سلام وأمان وعدل على الرغم من اختلافهم فى الغنى والفقر والقوة والضعف ـ لأن مبدأ الغاية الذى يبرر للقوى أن يأكل الضعيف لا يمكن أن يؤدى الى استقرار وتقدم ـ كما أن العالم كله بعد حروب كثيرة بين مختلف دوله الشمالية والجنوبية أصبح مهددا من أخطار مشتركة يلزم معها تجميع الجهود ودفع غائلة الخطر .

وليس أدعى للتعاون أكثر من أن تكون هناك مصالح مشتركة بين الاطراف تجميع بينهم ، وتدفعهم الى السعى الى تسوية خلافاتهم وقبول التعايش معا ، رغما عن وجود قضايا فرعية أقل أهمية لا تتفق فيها وجهات النظر ـ اذ سيتبقى دائما مثل هذه القضايا حيث أن تطابق النظرات بين مجموعات من الدول ـ أو حتى فى الدولة الواحدة تطابقا كاملا أمر مستبعد الحدوث ـ بل هو غير مرغوب فيه ـ ذلك أن اختلاف وجهات النظر ـ هو الذى يعمق الفهم ويوضح المواقف من جوانبها المختلفة .

ومأثور عن الرئيس جون كينيدى أنه قال أن الهدف المشترك هو جعل العالم كله آمنا للتفاوت والتباين بنى مختلف الشعوب فى مختلف القضايا .

مما يدعم التعاون فى أمان مع بقاء التفاوت فى الاوضاع اشاعة العدل والانصاف بين الناس ـ فقد قيل بحق العدل أساس الملك ـ وقد أصبحت هذه الحكمة أوجب للعالم كله ـ فالعدالة الاجتماعية على المستوى القطرى فى الدولة الواحدة أصبحت مبدأ معترفا به عامة ـ وان كان تحديده وتنفيذه يختلف فى الممارسات العملية اختلافا كبيرا ـ وكذلك اقامة العدل بين الناس ـ ممثلا فى حكم القانون والقضاء النزيه ـ لاشك انه ركيزة للحياة فى المجتمعات الحديثة ـ والقديمة ـ مبعث على الامان والاطمئنان ـ كما أن الانصاف فى التعامل بين الناس ـ وهو لفظ أكثر ابهاما ـ قيل فيه قديما ـ « لو أنصف الناس لاستراح القاضى وبات كل عن أخيه راضى » ذلك أن الانصاف يرجع الى العادات والتقاليد وصفات السماحة وحب الخير والبعد عن الشر ومساعدة الضعيف والنصح للمخطىء والتجمع ضد المتجبر ، ووسيلته ليست القانون الموضوع ولكن التفاهم والتعاضد بين الاطراف بمشاركة الاهل والاصدقاء والجيران .

والسؤال الان هل العالم مهيأ الآن وأمره كما ذكرنا من الانقسام الى أكثر من ١٥٠ دولة صغيرة وكبيرة غنية وفقيرة أن يدخل فى مرحلة سلام وبناء على

أسس أرسخ مما كان فى الماضى تقوم على العدل والانصاف والتعاون البناء ـ أم ستستمر المصالح تفرق الناس والاطماع تدفعهم الى النزاع والصراع ـ وليست هذه الان مجرد نظرة فلسفية طوباوية تقال لحظة ثم تنسى ـ لان هناك فى العالم حقائق لا يمكن التغاضى عنها . ولا يذهب الظن الى ان هذه الشعوب والقبائل ستتحول بين يوم وليلة الى شعوب من الملائكة الابرار ليس فيهم ظلمة أشرار ـ فقيام العدل والعدالة وشيوع السلام والانصاف بين الناس ليس معناه أن لا توجد جرائم ومجرمين ولا انحرافا ولا منحرفين ـ فالخروج على القانون من صورة أو أخرى يحدث كل يوم واستخدام البطش والقوة أو الخداع والمكيدة فيما بين الناس فى معاملاتهم لن يزول تماما ـ ولكن هذه الاوضاع السلبية ، تدخل فى اطار أقوى من القانون والعرف ، بحيث لا تصبح سمة عامة للمجتمع كله ـ الا اذا دخل المجتمع ذاته فى مرحلة خطر على وجوده وأصبح مهددا هو ذاته بالانهيار .

السياسة بين الدول ـ كما يقال هدفها تحقيق الممكن ـ ولذلك تحمكها دائما فى المقام الاول المصالح ـ كما تراها الاطراف المختلفة ـ ولكنها أيضا كأحد مباحث الجنس البشرى فى تقدمه الحضارى تحكمها مبادىء ، غير مبادىء الغاب وكثيرا ما تتغلب المصلحة على المبدأ فى الاجل القصير ـ ولكن على الامد الطويل ـ كما يتضح من تايخ البشرية كلها ، تنشأ المبادىء وتصبح أكثر قبولا وأعمق أثرا فى المعاملات الدولية .

فى بولندا حتى الان حينما تريد الأم أن تسكت صياح طفلها تدفعه بالتخويف الى النوم تقول له « السويديون قادمون » ذلك انه منذ أكثر من ثلاثمائة عام كان السويديون فى منطقة بحر البلطيق الشعب المحارب المعتدى الذى تميز بقوة السلاح والعنف وارتكاب الفظائع فى الدول المجاورة ومنها بولندا ـ والان تحول الشعب السويدى الى شعب من أكثر شعوب العالم حبا فى السلام والعلم والتقدم والاخاء ـ ومنذ فترة مماثله كان السويسريون الاشداء من سكان الجبال الجرداء فى بلادهم هم الذين ينضمون الى كتائب الحرب كمرتزقه لمن يدفع لهم الثمن وبقى منهم على هذا الوضع حتى الان نفر قليل يحرسون بابا الكنيسة الكاثوليكية فى روما استمرارا من أوضاعهم الحربية الشرسة القديمة ، أما سويسرا ذاتها كدولة فاتبعت أسلوب الحياد بل وخلقته كتقليد ومبدأ فى السياسات الدولية المعاصرة . وفى سنوات الحرب الكبرى ، حينما دخلت جيوش أجنبية ايطاليا ـ كان فزع الشعب الاكبر ليس من الالمان ولكن من معاونيهم النمساويين الذين كانوا أكثر قسوة واذلالا للناس وذلك امتدادا للروح العسكرية القديمة التى نشأت فى النمسا ـ عبر قرون عديدة من الصراع مع من حولها من دول وشعوب ـ هذه امثلة توضح أن تغيرات تحدث

فى التاريخ الحديث ، يتحول معها أعداء الامس الى أصدقاء اليوم ، ويتطور الامر لديهم حتى تصبح المبادىء أكثر من المصالح هى التى تحكم الافعال وانعلاقات ومثل أقرب ـ فرنسا والمانيا (حتى قبل أن يوحدها بسمارك فى القرن الماضى) قامت بينهما حروب متعددة فى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ـ منها الحرب الكبرى العالمية الاولى والثانية ـ أما الان فالتعاون بينهما كامل والمشاركة فى السلام والبناء قوية فى اطار الوحدة الاوربية والاوضاع الدولية المتغيرة ، وليس ثمة احتمال كبير فى المستقبل القريب أو البعيد المنظور أن ترجع بينهما الحروب والصراعات .

تلك أمثلة من التاريخ والواقع ، أن الاوضاع الدولية تتغير ، وان السياسة (أو السياسات) فى سعيها لتحقيق المصالح العاجلة اذا كانت سياسات قصيرة النظر (وما أكثرها لدينا نحن العرب) قد تلجأ الى العنف والقطيعة والحرب ولكن عبر التاريخ والحضارة وبالنظرة الشاملة المستقبلية ، لاشك ان مبادىء جديدة تثبت كل يوم ـ والعالم الان فى مفترق الطرق لكى يتقدم الى الامام خطوات لتثبت أسس عالمية (وعملية) للسلام والعدل بين الدول والشعوب ـ قد تكون هذه خطوات محدودة ولكنها فى الاتجاه الصحيح ـ وقد تنجح فى منطقة معينة (أوربا مثلا) أكثر من نجاحها فى مناطق اخرى (الشرق الاقصى مثلا) ولكن المنطقة العربية بسبب ماسبق ذكره من المناطق المشرحة لكى تبذل فيها بواسطة اهلها والجماعة الدولية جهود مكثفة لاقرار العدل والسلام ونبذ الحروب والصراعات فى اطار من سيادة المبادىء التى تصبح هى نفس الوقت متفقه أو مرشدة ومقننه للمصالح .

- ٢٧ -

اتفاق المصالح للمحافظة على البيئة

بدأت تظهر فى الافق بعض الموضوعات التى يمكن تدريجيا أن تصبح موضوعات لمصالح مشتركة بين الشمال الصناعى المتقدم والجنوب الفقير المتخلف وبالتالى يمكن أن يقوم تعاون فى هذه الميادين بين الطرفين ـ ولعل أبرز هذه الموضوعات هو فى مجال البيئة ـ أى المحافظة على الشروط الأساسية لبقاء الحياة على سطح الارض وايقاف التغيرات التى قد تؤدى الى تطورات ضارة لمختلف شعوب العالم فى المستقبل .

وفى يونيه ١٩٩٢ سيعقد فى مدينة ريودجانيرو فى البرازيل المؤتمر الثانى للأمم المتحدة فى (البيئة والتنمية) وذلك بعد عشرين عاما من عقد المؤتمر

الاول فى استوكهلم سنة ١٩٧٢ . وفى خلال هذه السنوات العشرين ، زاد الوعى العام فى العالم بالاخطار الناشئة عن تلوث البيئة والاضرار بها - وذلك فى أربعة ميادين رئيسية - الاول فى مجال التلوث المحلى فى المناطق الصناعية والحضرية خاصة للهواء والماء السطحى والجوفى وضرورة التعاون بين الدول المجاورة فى ايقاف هذا التلوث وازالته ، بما فى ذلك الاثار البيئية التى تنتقل من دول الى أخرى بفعل الرياح (الامطار الحامضية مثلا) أو مع الانهار الجارية التى تمر فى مناطق صناعية وتخترق بعد ذلك دولا أخرى - والمجال الثانى ، هو استيضاح (الفقر) والتخلف كعامل أساسى لسوء البيئة فى الدول المختلفة ، حيث لا تتوافر المساكن والملبس والمياه النقية والمرافق الصحية والتغذية والثالث فى التنبه الى أن كثيرا من استغلال الثروات الطبيعية المتجددة - مثل المياه والتربة والغابات ، يجب ألا يكون على حساب استنزاف قدرة هذه الثروات على الانتاج سنة بعد أخرى وهو ما يسمى بالتنمية المستمرة أو المتصلة - والميدان الرابع ، هو الاثار الكونية للتدهور البيئى على الغلاف الجوى المحيط بالكرة الارضية - وخاصة فى ناحيتين - الاولى تصاعد غازات وجزئيات الى طبقات الجو العليا تؤدى الى تآكل طبقة الاوزون التى تحمى سكان الارض من انسان ونبات وحيوان من أشعة شمسية قالتة والثانية فى ارتفاع درجة حرارة الجو ارتفاعا بطيئا ولكن مطردا نظرا لتزايد ثانى أكسيد الكربون الذى ينبعث من حرق الفحم والبترول والاخشاب عند توليد الطاقة للاغراض المختلفة مع تناقص مساحات الغابات الاستوائية الكبرى (والاشجار عامة) فى العالم التى تمتص هذه الغازات الى ذوبان طبقات الجليد السميكة حول القطبين وبالتالى ارتفاع مستوى مياه المحيطات واغراق الشواطىء والمناطق الساحلية المنخفضة بماء البحر بشكل محسوس فى اقل من مائة عام .

وينتظر أن ينظر مؤتمر ١٩٩٢ فى كل هذه القضايا وغيرها (مثل نقل المواد المشعة والخطرة - ودفن النفايات البيئية والنووية المشعة وحماية السلالات الطبيعية من الانقراض وغيرها) بغية اعداد اتفاقيات ملزمة وتشريعات دولية لتجنب الاثار الضارة لهذه العوامل ، التى نشأ معظمها - مباشرة أو عن طريق غير مباشر من اسلوب الاستهلاك والانتاج فى الحضارة الغربية الحديثة التى تحاول الدول المتخلفة أن تلحق بها ، وبذلك يعم الضرر ويسرع الانسان بنفسه الى أن يلقى حتفه على الكرة الارضية .

ومما يميز مؤتمر ١٩٩٢ ، الاهتمام المتزايد للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة فيه - ليس كأعضاء - اذ أن العضوية قاصرة على وجود الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ولكن بالوجود المتزامن مع المؤتمر واقامة اجتماعات ومهرجانات ومسيرات تدعو الى حماية البيئة البشرية من غوائل التصنيع غير المنظم والفقر المدقع والاستغلال الفاضح - ويقال أن عدد الذين سيحضرون الى ريودى جانير وبهذه الصفة (غير الرسمية) قد يربو على العشرين ألفا مما يجعل ذلك المؤتمر من أضخم (ان لم يكن فعلا أضخم) المؤتمرات الدولية والشعبية فى العالم . وقد شكلت لجنة تحضيرية للاعداد لهذا المؤتمر وأنشأت الامم المتحدة سكرتارية فنية تعاون تلك اللجنة التى ستعقد عدة اجتماعات - كان أولها فى نيروبى فى أغسطس ١٩٩٠ - كما دعت الامم المتحدة الى عقد مؤتمرات اقليمية فى مختلف مناطق العالم ، لدراسة الموضوعات التى سيشملها جدول أعمال المؤتمر والتقدم بآراء الى المؤتمر ذاته .

وكان أول هذه الاجتماعات الاقليمية فى أمريكا اللاتينية ، حيث خلص المؤتمر الاقليمى هناك الى اعداد تقرير بجدول أعمال خاص لدول تلك المنطقة يشمل ١٣ نقطة - ودعوة الى اجراء مشاورات ومناقشات بشأنها فى المؤتمر مع دول الشمال منها - الالتزام بالسعى الى السلام العالمى ونزع السلاح - واعداد علاقات دولية اقتصادية جديدة تعمل على ازالة الفقر والمجاعة فى الدول المختلفة - مناقشة قضايا البيئة من جوانبها المختلفة وخاصة الجوانب الأربعة المشار اليها أنفا ، والدعوة الى تعديل انماط الاستهلاك العام والخاص فى دول الشمال ، محافظة على الموارد المحدودة - وخاصة من الطاقة افساح المجال لتوسع محدود ولكن مطرد فى معدلات الاستهلاك مع تقدم التنمية فى دول الجنوب وتيسير نقل وتطبيق التكنولوجيات المناسبة للتنمية مع مراعاة المحافظة على البيئة وعلى استمرارية انتاجية الموارد الطبيعية المتجددة .

ومن مؤتمر دولى عقد بشأن ارتفاع حرارة الجو عقد فى جنيف فى أكتوبر ١٩٩٠ ، أعلنت كثير من الدول الصناعية عن التزامها بتخفيض كميات ثانى أكسيد الكربون المنبعث فى دولها حتى سنة ٢٠٠٠ - فقد اتفقت ١٧ دولة أوربية قبل المؤتمر على التعهد بأن معدلات الانبعاث لهذا الغرض ستكون فى سنة ٢٠٠٠ مساوية أو اقل لمستوياتها فى سنة ١٩٩٠ - بينما أعلنت المانيا والدانمارك وهولندا عن تخفيضات تصل الى ٢٥ ٪ وكذلك نيوزلندا فقد التزمت بهذا الهدف ، بينما أعلنت استراليا هدفا هو تخفيض ٢٠ ٪ بينما حافظت اليابان على المعدل الحالى بالنسبة لعدد السكان ولم تشذ عن هذا الاجماع الدولى سوى الولايات المتحدة الامريكية وانضمت اليها بريطانيا والسعودية (مع الاسف) فى عدم قبول أى التزام - هذا بينما من المعلوم ان الولايات

المتحدة وحدها مسئولة عن ٢٢ ٪ من قيمة الانبعاث الكلى فى العالم ، وأنه ان لم تتخذ اجراءات صارمة سيزيد هذا الابنعاث بمعدل ١٥ ٪ فى السنوات العشر المقبلة ومازالت المحاولات مستمرة للوصول الى اتفاق دولى ملزم فى هذا الشأن ـ خاصة وأن الدول التى وافقت على المبدأ موقنه انها بذلك يمكن أن تزيد من كفاءة استخدام الطاقةمع اقلال الاضرار البيئية مما يحدث وفرا اقتصاديا .

ومع الاسف ، لا يظهر لدول الشرق الاوسط نشاط كبير فى هذه الميادين ـ ولعل لها عذرها بسبب انشغالها المستمر بقضاياها الاقليمية من جهة وتخلفلها فى الميادين التكنولوجية والسياسية فى العالم كله .

اذ ربما يعجب الكثيرون من اقحام هذا الموضوع ـ أى حماية البيئة ـ عند الحديث عن التطورات الدولية ـ لان التطورات الدولية عند الكثيرين لا تخرج عن أحداث الحرب والسياسة والمال والاقتصاد ، بينما المحرك الاكبر لكل هذه التطورات هو التقدم العلمى وما ينشأ عنه من تطبيقات تكنولوجية ايجابية أو اضرار بيئية واجتماعية منوعة ـ والعالم يشهد منذ عشرين سنة ، دخول تكنولوجيات جديدة فى مجال الااللكترونيات ووسائل الاتصال والالات الحاسبة وتكنولوجيا الفضاء بل لعل أعظم تطوير حدث فعلا فى مجال الدراسات البيولوجية التى يتوقع العلماء ان تدخل العالم كله فى تطوير لايدانيه فى الوقع والاثر الا دخول الانسان فى عصر الزراعة ثم دخوله فى عصر التصنيع منذ أقل من ثلاثة قرون ، ويرى الكثيرون أن المباحثات بين الجنوب والشمال فى مثل هذه القضايا تسمح بوجود توازن وتقابل فى مختلف الموضوعات بحيث يكون للجنوب (بعض الاوراق) التى يوازن بها اندفاع الغرب الصناعى فى الاتجاهات التى فى الحقيقية اذا استمرت ستدمر الارض كلها بمن فيها وبما فيها ـ ولكن الوصول الى الاوضاع التوازنية التفاوضية ليس قريبا بعد ـ انما تظهر بعض ملامحه ومعنى ذلك ان تتفق المصالح وبالتالى يمكن قيام تعاون حقيقى .

ـ ٢٨ ـ

التكدس البشرى فى الجنوب

ويشيع الرأى فى دوائر كثيرة فى الشمال وفى الجنوب ، أن مثل هذه الامال فى تغير (الطبيعة البشرية) ليس سوى أحلام وأن العلاقات الدولية ستبقى محتفظة للاقوياء بالسلطة وبالتالى الاستغلال والاحتكار قبل الفقراء ، كما كان

الامر فى عهود الاستعمار السافر ، انما ما سيحدث لن يعدو أن يكون تغييرات سطحية فى الاساليب والمسميات ، فمثلا تستخدم قوى الضغط الاقتصادى بدلا من قوى الجيوش العسكرية ـ وتستخدم وسائل الاعلام و (غسيل المخ) بدلا من الجهر بمعارضة الثقافات والمفاهيم فى الحضارات غير الغربية ، وتغطى الثغرات العنصرية النكراء ، بقوانين واجراءات تبدو فى ظاهرة بريئة وتطبق على الجميع بعدل ومساواة وهى فى جوهرها تكرس التمييز والاستعلاء .

ولاشك أن التاريخ القريب والبعيد ملىء بالامثلة والوقائع التى تؤكد مثل هذه المعتقدات التشاؤميه لدى الكثيرين عن مستقبل العلاقات الدولية . ومنذ سنوات حينما دبت الخلافات بين الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية ، كان بعض زعماء الاتحاد السوفييتى يقولون انهم لا يخشون قوة الصين ، انما يخشون أن تعبىء الصين مائة مليون شخص أعزل يكونون مسيرة ضخمة تتجه الى الاتحاد السوفيتى الذى قد يبادر بفتح النار عليها فيموت عشرات الالوف ولكن تستمر المسيرة فى سبيلها أى أن الجوار البشرى الفقير فى الصين ، يكاد يردم القلاع الحصينة فى الاتحاد السوفيتى وتاريخ الصين فى فترة نمو المد الشيوعى يشمل (المسيرة) الكبرى من مجاهل شمال غرب الصين الى سهولها الغنية شرقا ـ وفى فترة من الفترات قيل ان المغرب ستنظم (مسيرة خضراء) الى الصحراء المتنازع عليها بينها وبين موريتانيا .

فهل الغرب (بسكانه الذين لا يكادون يزيدون من سنة الى اخرى) يخشى الطوفان البشرى الذى قد يندفع من دول الفقر والفاقه الى جنات الغنى والتقدم فى الشمال ـ وقد يبدأ هذا الطوفان بهجرة العمال والفنيين ـ وهذا قد بدأ فعلا فى عقود هذا القرن العشرين ـ الى حيث يرحب بهم أصحاب رؤوس الاموال بديلا عن العمالة القليلة مرتفعة الاجر محليا ـ ثم يتوطن هؤلاء وأولادهم ـ فيكون الزحف قد تم فعلا الى حد ما ـ واذا انتبهت الى هذا الزحف حكومات الشمال فمنعت دخول هؤلاء (الزاحفين) فإن رجال الصناعة والمال يرون أن لهم صالحهم فى الربح واستغلال رؤوس الاموال فى نقل هذا المال الى الجنوب الفقير ـ وبذلك ينخفض معدل التنمية فى الشمال ـ خاصة وان الاسواق المتوسعة ستكون فى الجنوب فى السلع الاقل تقدما تكنولوجيا ، مما يساعد أصحاب رؤوس الاموال على اطالة عمر مصانعهم وتكنولوجياتهم ، بدلا من اقفالها والتوجه كلية الى التكنولوجيات الحديثة التى لا تروج الا فى سوق الشمال محدودة ـ أى أن الانتقال العكسى لرؤوس الاموال سيكون سعيا وراء اليد العاملة (وخاصة اذا انتشر التعليم وارتفعت كفاءة الصانع فى الدول الفقير) ولكن أيضا لدخول السوق النامية هناك .

ومن المعلوم أن معدل تزايد السكان سنويا وكثافتهم بالنسبة للموارد يتناسب عكسيا مع معدل الدخل أى أن سكان الدول الغنية يتزايدون بنسبة

ضئيلة بالمقارنة الى تزايد سكان الدول الفقيرة ـ وهذا مادعا الكثير من علماء دراسات السكان الى القول بأن (التصنيع) هو خير دواء لمنع الحمل ـ لان الاسرة فى الدول الصناعية بحكم البيئة التى تعيش فيها والمسئوليات الملقاة على عاتق الاباء فى تنشئة الاطفال يشعرون بالحاجة الى تنظيم النسل ـ بينما الاسر فى الدول الفقيرة كثيرا ما كانت تستكثر من الاطفال لكى يعملوا فى سن مبكرة وبذلك يزيد دخل الاسرة فى المجتمع الزراعى الفقير الذى يحتاج الى كل يد عاملة ـ رجلا كان أو امرأة أو اطفال ـ عدا أن الثقافة العامة المحدودة فى المجتمعات الفقيرة لا تخلق لهم منافذ لفكر والمتعة خلاف العلاقات الجنسية التى يبدأون فيها فى سن مبكرة قبل أن يلحقهم الموت نظرا لقصر العمر عامة .
واذا تابعنا هذا المنطق ، تكون تنمية دول الجنوب ومشاركة سكانها فى وسائل الاعلام والفن والادب العالمية عن طريق شبكات الاتصال الواسعة ، هى مبعث الامل الحقيقى (ولو بعد حين) فى ايجاد توازن فى مجموع سكان الارض عامة ـ وبين الاغنياء والفقراء خاصة ـ ويساند هذا الظن الى حد ما تقرير برنامج الامم المتحدة الذى صدر عام ١٩٩٠ عن (التنمية الانسانية) الذى أوضح ان الفجوة بين الشمال والجنوب شديدة فقط فى الناحية الاقتصادية (أى عند مقارنات معدلات الدخل) ولكنها تتقارب كثيرا فى معظم المؤشرات الاخرى للتنمية مثل طول العمر المتوقع ـ توافر الخدمات العليمية ـ المرافق الصحية ومياه الشرب النقية ـ اذ يشير التقرير الى تقدم كبير وفقا لهذه المؤشرات الاخرى فى الدول الفقيرة فى خلال السنوات الثلاثين الماضية .
ويسخر اصحاب الرأى الاخر من هذا التدليل ، بأنه أحلام وأوهام وأن الاقرب حدوثا فى المستقبل ، هو أن يقفل الشمال الصناعى أبوابه أمام الجنوب الفقير ، ليس فقط يمنع (الزحف) البشرى وسيلة أو أخرى ـ بل بالفصل بين الجانبين بحيث ينقسم الى شمال غنى له معاملات قليلة جدا مع الجنوب الفقير ـ وجنوب فقير يهبط مستوى معيشته تدريجيا الى ادنى من مستوى العبيد فى العصور القديمة ـ ذلك ان العبيد كان لهم دورهم فى الحياة فى أثينا وغيرها ولو أنهم كانوا محرومين من الحرية ومجربون على آداء الاعمال اليدوية الشاقة ـ أما الجنوب فى المستقبل فلا حاجة للشمال اليهم ـ حتى كعبيد فى مجتماعتهم الغنية المتقدمة . أما ما يقال عن ارتفاع مؤشرات التنمية (عدا الدخل) فهى دليل حى ان تلك المؤشرات كانت منخفضة جدا فيما قبل ، وان طول العمر لا معنى له مع الفقر ـ لانه يصبح طولا فى فترة الفقر والبؤس ـ ولا جدوى من تحسين مياه الشرب والصرف الصحى ـ اذا لم يكن السكان الفقراء قادرين ـ بدخلهم ومدخراتهم وتنظيمهم ـ على صيانتها وتجديدها والتوسع فيها مع زيادة السكان ، وان مستويات الغذاء المطلوب ليست فى كميات الوحدات الحرارية ولكن البروتينيات والعناصر النادرة أهم فى تكوين

الملكات البشرية من مجرد بناء الاجسام دون العقول .
لقد حدث استطراد (لعله ليس مملا) لوجهات نظر مختلفة للعلاقات بين الشمال والجنوب - التى يمكن فى المدى القصير أن تسميها بعناصر النظام الدولى الجديد وفى المدى الطويل انها تصورات لمستقبل البشرية كلها - ولكن ثمة نظرة ضرورية فى هذا الشأن - هى النظرة التاريخية طويلة المدى أى مثلا فى خلال القرون الخمسة والعشرين الماضية - ومن هذه النظرة يتضح ان الحضارات المتفرقة التى كانت تزدهر ثم تذوى منفصل بعضها عن البعض الاخر زمانيا ومكانيا قد أصبحت الان اكثر تداخلا وارتباطا وتبادلا ، وانها اكتسبت من ها الترابط (مع التقدم التكنولوجى الكبير) قدرة على التكييف مع الاوضاع ومرونة فى مجابهة المشكلات ولو بعد حين ، عدا قدرتها على توفير الغذاء وضروريات الحياة (بل وكمالياتها ايضا) لاعداد كبيرة من السكان الذين زاد عددهم مثلا فى القرن العشرين وحده من ٢ بليون نسمة الى ٥ بلايين نسمة أو تزيد . وقد صاحب هذه القدرة البشرية ، نشأة مفاهيم وقواعد راسخة للحرية وحقوق الانسان واحترام الاديان ورعاية المرأة والطفل والمريض والضعيف ، ربما لا تطبق تطبيقا أمينا أو كاملا فى جميع المجتمعات ولكنها تختلف اختلافا بينا عن عهود (الحق الالهى للملوك) والرعب المستمر من السحرة والشياطين . وفى مسيرة هذا التطور البشرى التاريخى نشأت (الدولة الحديثة) كصورة للتعان الوثيق بين مواطنيها واصحاب الرأى والتقرير فيها - على أساس الصالح المشترك لهم - الذى تؤكده وحدة المصالح ووحدة الاهداف بما يجعل الدولة (سياسيا) واجتماعيا الوحدة الشائعة فى التنظيم الدولى فسعت الشعوب المستعمرة المستغلة فى القرنين الماضين الى الوصول (بدافع الوطنية والمصلحة) الى وضع الاستقلال والاعتراف الدولى - ولكن فى نفس الوقت بدأت الدولة فى المجتمعات المتقدمة تتطور هى الاخرى فى اتجاهين رئيسين - الاول أن تكون مجموعات أكبر أى تكتلات - ليس جغرافيا وسياسا فقط بل واقتصاديا وفكريا كضرورة للتنظيم وتحقيق الانسجام والتوفيق فى مقتضيات الحياة - ومن جهة اخرى قويت حركات الحصول على الحكم المحلى أو الاعتراف بالهويات الثقافية للاقليات والاقلال من سلطة الحكومة المركزية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا - ودول الجنوب حريصة على استقلالها المكتسب حديثا وكثيرة الشك (وربما بحق) فى نيات الشمال القوى الذى كان (ولازال الى حد كبير) يستغلها ويسيطر عليها - ولذلك يتأخر ظهور الاتجاهين المشار اليهما فى الدول النامية ، أى تكتلها فى جماعات قوية - واشاعة روح الحرية والديمقراطية والذاتية الثقافية للاقليات والجماعات المختلفة فى داخل حدودها .

- ٢٩ -
الأوبئة والمخدرات والارهاب

يبدو أن فرص التعاون الدولى ـ الشمالى والجنوبى ـ اقرب حدوثا فى مجابهة الاخطار المشتركة أكبر منها فى تحقيق المصالح المتوافقة ـ وقد سبق ذكر اخطار البيئة ـ كعامل يؤدى الى قيام دعوات قوية الى زيادة التعاون الدولى ـ ولكن ثمة اخطار أخرى ـ لعل أقدمها تاريخيا وأعمقها أثرا كان منع انتشار الاوبئة ـ التى كانت فى أوائل هذا القرن عندما تنتشر تؤدى الى وفيات كثيرة ـ ومع التقدم الطبى ـ اقيمت أجهزة دولية قوية فى عدة مراكز فى العالم ، لمراقبة الاوبئة بالذات ومنع انتشارها ـ ولازال العهد بنا قريب بخصوص وباء الكوليرا الذى اجتاح مصر عام ١٩٤٧ ووباء بعوضه الجامبيا من أفرقيا ـ والنجاح فى مقاومة الاوبئة لازال مطلوبا الان بالنسبة للمرض الجديد المعروف باسم (الايدز) الذى تؤدى الاصابة به إلى ضعف مناعة الجسم ضد انواع الجراثيم والفروسيات وقد ظن فى بادىء الامر انه ينتشر بين المصابين بالشذوذ الجنسى ـ مما دعا الكثيرين الى التستر على الحالات المصابة ـ ثم اتضح أن عدواه تنتقل مع الدم وبعض أنواع المخالطات التى لا علاقة لها بالشذوذ الجنسى ، واتضح انه واسع الانتشار فى دول افريقيا السوداء ـ ولو أن صداه اقوى جدا فى المجتمعات الغنية الصناعية منه فى الدول الاخرى ـ وارتبطت حملة مقاومة انتشار الاوبئة بالدعوة الى ادخال الطب الحديث مبكرا فى كثير من الدول المختلفة ـ مما أدى الى انقاص نسبة الوفيات وبالتالى ارتفاع معدل اليزادة السكانية تبعا لذلك ـ حتى حدث الانفجار السكانى الضخم الذى فى خلال القرن العشرين بمالم يكن له مثيل فى أى حقبة سابقة تاريخيا .

خطر أخر ـ وضح فى السنوات الاخيرة هو انتشار المخدرات وخاصة بين الشباب ـ فقامت جهود دولية كثيرة للتعرف على مصادر هذه السموم الخطرة وكيفية انتقالها من مواطنها الاصلية الى الاسواق الكبرى فى الدول الصناعية ـ وتعاونت الولايات المتحدة مع دول فى أمريكا اللاتينية لايقاف أو تخفيض زراعة النباتات المخدرة ومنع تجارتها ـ ولو أن المؤسسات الدولية فى الامم المتحدة وما قبلها كانت قد بدأت فى مثل هذه الجهود والدراسات منذ أجيال عديدة ـ ويعالج انتشار المخدرات ليس بالقمع والمنع فقط ، بل بالنظر الى الاوضاع النفسية والاجتماعية التى ينتشر بسببها ـ فى حالات الفاقة كما هى الحال فى الدول الفقيرة عامة ـ وفى حالات اليسر والاستهتار كما يحدث أكثر فى الدول الغنية وفى الطبقات الميسرة حينما تنعدم الرقابة الاسرية والوازع الاخلاقى أو الدينى ويلاحظ أن كثيرا ما لا تتجه الشعوب التى تنتج هذه المخدرات الى تعاطيها ـ وأقرب مثل على ذلك لبنان وتركيا ـ كما حدث تطور كبير فى تركيز هذه المواد وتضخم جرعاتها بما يؤدى أحيانا كثيرة إلى التسمم الموت ـ وتم التعرف على مركبات كيميائية مخدرة ، تنتشر على شكل حبوب أو مستحضرات وعقاقير ، تحدث هى الاخرى الادمان ثم العواقب الاخرى للمخدرات اجمالا .

وفى السنوات الاخيرة ، أخذ موضوع (الارهاب) صورة دولية وكان محل نقاش فى الاجتماعات الدورية للدول الصناعية الكبرى المعروفة بقمة الدول .

وخاصة ضد الطائرات المدنية والسفن بانها خطر يهدد كيان المجتمع الدولى كله ـ وحدثت ضغوط سياسية واقتصادية عنيفة ضد دول سميت الدول الأرهابية أو الدول المشجعة للأرهاب ـ واستخدامت وسائل الضغط الأقتصادى والأعلامى ضد الأنشطة الأرهابية ـ وخاصة فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط ـ على الرغم من وجود حركات أرهابية قوية فى ايرلندا وفى اليابان وفى المانيا ـ ولها جيوش معروفة باسم الجيوش الحمراء أو الالوية الحمراء ـ واخيرا اتضح ان المنظمات السرية الحكومية الغربية (المخابرات) كونت فى فترة من الزمن أجهزة أرهابية وأمدتها بالسلاح والتدريب لتقوم فى ظروف معينة بعمليات أرهابية ضد النظم والمؤسسات السياسية اليسارية وان بعض هذه المنظمات مازال

قائما ونشيطا فى دول اوربية ولكن تلك الأجهزة لم تدمغ انها ارهابية ـ لان المقاومة الدولية للنشاط الأرهابي كانت موجهة ضد سلامة خطوط الطيران وما يرتبط بها من نشاط اقتصادى وماتحدثه حوادث خطف وأسقاط الطائرات من أثر نفسى كبير على المسافرين فى الدول الصناعية ـ أما الأرهاب الداخلى الذى يحدث فى كثير من الدول فلم يكن هو محور الأهتمام ـ الا من ناحية جمعيات ومؤسسات الدفاع عن حقوق الأنسان التى تقوم بجهد كبير اعلامى وتسجيلى لحالات التعذيب والنفى والأضطهاد فى خارج أطار القانون . وكثيرا مايكون الخط الفاصل بين الأرهاب والفداء الوطنى صعب التحديد ـ فارهابى قديم أصبح رئيسا لوزراء دولة تدعى الديموقراطية ومقاومة الارهاب تبعا لموقع المرء من هذه الأحداث وأرهاب جديد نشأ فى السنوات القليلة الماضية هو (فيروس الحاسبات) الذى يهاجم البيانات الكثيرة المسجلة على حاسب كبير بادخال (تعليمات) خلسة تامره بأزالة كل هذه البيانات أو تشويهها ـ ولم يمتد هذا النوع من النشاط كثيرا خارج الولايات المتحدة ، ولكن ثمة تحذيرات دولية ترسل الى المصارف ومراكز تجميع البيانات تحذر مواطنيها من (دسيسه) توجة اليهم وتؤثر فى نشاط الحاسبات العاملة لديهم .

هذه الأخطار كلها قطاعات تتفق فيها مصالح دول كثيرة وبذلك يصبح التعاون الدولى فيها اقرب حدوثا ، ومع تعقيد الأساليب والاجراءات والأختصاصات فى الدولة الحديثة ، تزداد الحاجة الى التعاون مع الدول الأخرى ، ويصبح هذا التعاون سببا لقيام (مبادىء) أو (قواعد) أو (أعراف) للتعاون الدولى والعلاقات الخارجية . أى أن التعاون ينشأ عن وجود المصالح المشتركة وبسبب التعاون تنشأ (المبادىء) والقواعد .

وكثيرا مايفوت على الكثيرين ، ان المبادىء التى تنشأ على هذا الوجه (وهى كثيرة) تتغير بتغيير المصالح ، فتطبق فى حالة وتهمل فى حالات اخرى وأوضح مثل على ذلك نظرة الدول الكبرى مثلا الى قرارات مجلس الامن ، فقد اهملت عشرات القرارات التى صدرت مثلا ضد اسرائيل بينما دعى المجلس الى أتخاذ قرارات متتالية (وفقا لمبادىء الأمم المتحدة ذاتها) فى حالة الهجوم العراقى على الكويت ـ فالمبادىء هى هى ولكن المصالح تختلف ـ ولايصح هذا القول على اطلاقه ، لأنه على المدى الطويل ـ ثمة مبادىء ثابتة تنشأ ويصعب على الدول ـ حتى الأقوى منها ـ ان تعارضها صراحة .

وتختلط المبادىء والمصالح اختلاطا كبيرا فى أزمة الخليج ـ فثمة مصالح خاصة بالنفط مثلا ـ وقد شرحت بتفصيل من قبل وستبقى

محورية في جميع الأوضاع المستقبلية - ويتم السعى الى حماية هذه المصالح بالرجوع الى (مبادىء) طالما اهملت من قبل ولكنها تبعث من جديد لتدعم السعى الى تحقيق المصالح - وقد يكون من قبيل سوء الظن (الذى بعضه اثم) أن يستبعد المرء وزن المبادىء في هذه التصرفات استبعادا كليا - كما ان من المحتمل اذا كانت المصالح قد أوجبت احياء (المبادىء) أو (انشأت) مبادىء جديدة ، ففى هذا بعض الخير بمعنى ايجاد سوابق يرجع اليها أو تأكيد توجيهات للتعامل . وفي أوضاع السياسة العملية (وما يرتبط بها من استخدام القوات العسكرية والضغوط الاقتصادية والمالية) قد تتحد المصالح في ناحية - بينما تتعارض بين ذات الدول في نواح اخرى - وعندئذ يجرى تغليب المصلحة الاولى على الثانية ويتم غض الطرف عن الخلافات القديمة في سبيل دعم الأحلاف الجديدة ولو وقتيا . فيتساءل مثلا البعض في الدول الغربية عما اذا كانت القوات الامريكية وحلفاؤها يحمون الحكم غير الديموقراطى في الدول الخليجية فيكون الرد - ان تلك القوات تحارب الديكتاتورية المعتدية - الامر الذى يصبح له الاولوية والأسبقية على موضوع ديموقراطية دول الخليج - هكذا السياسة وهكذا المبادىء والمصالح .

- ٣٠ -

التنمية في الدول الفقيرة

الغرض في النظم الديموقراطية أن الحاكم يتبع الارادة الشعبية ويحقق اهدافها - قد يكون هذا صحيحا بالنسبة لأختيار الحاكم - ولكن المشاهد فعلا - أن القيادة (ممثلة في الحاكم) كثيرا ماتقود الجماهير الى آراء ونظرات لم تكن هناك من قبل - وتحول الرأى الشعبى ليتبع القرارت الرئاسية كثير الحدوث وخاصة في الدول الأقل نموا - ولكن في الحكم الديموقراطى ، يحاول الحاكم دائما ان يسبر غور الراى الشعبى حتى لايفلت منه الزمام . وقد يستدل البعض من تحولات الراى الشعبى (وراء الحاكم) ان الشعب يقاد ولا يقود الا في المواقف الثورية - واقرب الى الصحة - ان يقال أن الشعب يترك الأمر احيانا للحاكم للتصرف ولايعارض مثل هذا التصرف ، بل لقد يؤيدة الى أن تتضح النتائج .

هذا في الأحداث الجارية قصيرة المدى - أما في التغيرات الأساسية طويلة المدى - فالقيادة تكون لصاحب الرأى اذا تجاوزت نظرتة الأمور الراهنة الى آفاق سياسة أو اجتماعية واسعة ، عندئذ يتضح ان القيادات الرشيدة ، هى التى تفتح أبواب التغيير الحقيقى ، الذى يصبح فيما بعد القاعدة في النشاط العام . فالتطوير يحتاج لا الى رؤساء يستندون الى

سلطاتهم المقررة - ولكن الى قيادات لها بصيرة الى المستقبل وقدرة على فتح سبل جديدة ومفاهيم جديدة تناسب المستقبل ، حتى ولو لم تكن واضحة تماما للعامة .

الذى ينقص العالم كثيرا الآن هو مثل القيادات - من الدول ومن الأفراد - التى تتجاوز بنظراتها وتصوراتها وتصورها الأوضاع الراهنة الى الصور المستقبلية وتعمل على طرح مبادىء ومفاهيم تناسب المستقبل وليس الماضى - وليس من الضرورى ان تكون هذه القيادات فى ذات الوقت صاحبة سلطة فى اتخاذ القرار وتنفيذه - فاذا اجمعت الرئاسة بين صفات اتخاذ القرار وبين قيادة التغيير ، يتم التطوير فكرا وعملا . الرئاسات القائمة - وخاصة فى الدول الكبرى الان - لاتعنى كثيرا برسم صورة المستقبل - سياسيا وامنيا واقتصاديا واجتماعيا - لالشعوبها ولا للعالم كله ولذلك تشغل بالقضايا العاجلة المتعددة وتحاول - كما هو مطلوب فى السياسة - التوفيق بين المرغوب والممكن مستخدمة مالديها من قوة وحجج تعتمد كثيرا على المصالح وقليلا على المبادىء .

وأخطر قضايا المستقبل للعالم كله على اختلاف دوله وشعوبه - هى قضية التنمية والبيئة - وقد زاد الأهتمام بالأخيرة بينما اهملت الأولى نسبيا ، حتى أصبح الحديث عن تنمية الدول الفقيرة حديثا ملته الأسماع فى الدول الغنية . ولما كانت الدول الفقيرة بجهلها وتفرقها غير قادرة على ان ترعى مصالحها فى هذا الشأن (وغيره) - فأن الأهتمام بالتنمية يصبح ثانويا فى المحافل الدولية بينما يزداد الأهتمام (أحيانا بسرعة او فجأة) بالقضايا التى تهم الدول الكبرى من وقت الى آخر

بل لعل أكثر القطاعات اهتماما بتنمية الدول الفقيرة يوجد فى داخل الدول الصناعية ذاتها (وليس عادة لدى حكامها) ممن تدفعهم عواطفهم الأنسانية أو نظراتهم الفاحصة الموضوعية الى استبيان أن التعايش السلمى بين الفقراء والأغنياء فى العالم يحتاج الى قواعد جديدة للتعامل ومؤسسات ومفاهيم جديدة للتنظيم الدولى والقطرى سواء بسواء .

أنعدام هذه النظرات فى العالم العربى واضح جدا - فالعرب منذ الحرب العالمية الثانية - اى منذ حوالى خمسين عاما مشغولون حكومات وشعوبا بقضايا راهنة (لاشك انها معقدة) ولكن قلما تتجاوز هذه المشغولية الآفاق الجغرافية والزمنية المحدودة الى التعرف على دور العرب فى المستقبل كمنطقة لها وزنها فى رسم خريطة العالم ومستقبله . ولذلك سهل على الدول الخارجية (الشرقية والغربية) أن تبسط نفوذها الصريح أو الضمنى على الدول العربية وبالتالى صعب أقامة وحدة حقيقية فعالة بين تلك الدول مع شدة حاجتها الى التكاتف أمام اعداء مشتركين فى الداخل والخارج . والقليلون من المفكرين والقادة الذين ينظرون الى المستقبل كثيرا ماتستهويهم صورة الأمجاد الماضية فيحلمون بارجاع التاريخ الى الوراء لادفعه الى الأمام .

● الخماسية السابعة

تغيير المسار

- ٣١ -

الاستهلاك المادى - إلى أين ؟

هل تؤدى التطورات الدولية الجارية اذن الى ظهور معالم تغيير المسار فى مصر والدول العربية ، من حيث التفاعل والتداخل الاقوى مع المتغيرات العالمية فى اتجاهات تساير التوجيهات وتحقيق المصالح ، وبذلك يتحقق تقدم فى المشاركة فى الداخل والخارج معا - ام ستترك الامور الى القوى الخارجية لتشكيل الاوضاع المستحدثة لما تمليه عليها مصالحها ونظراتها باتفاق او اختلاف ينعكس كلا الوصفين علينا بعد ذلك كما حدث فى مناسبات سابقة .

وأول مدخل يبحث هو التيار الاستهلاكى المادى المستمر الذى تميزت به هذه المنطقة ، فالاغنياء (وغيرهم) من دول النفط ينفقون ببذخ مثل الف ليلة وليلة ، لا فى دولهم فحسب بل فى جميع انحاء العالم ، وكما ان اغنياء مصر فى عصور سابقة يهرعون كل صيف حيث مفاتن اوربا ومنتجعاتها الصحية بشكل ظاهر وواضح بانفاق سخى وظهور كبير - فليس هذا التيار لدى الاغنياء الجدد يختلف عما كان يفعله الاغنياء القدامى وان كان قد زاد كما واسرافا فى نوعيات تتمشى مع التطور الحديث - وتشترك فى هذا التيار - الطبقات المتوسطة ، بل والفقيرة فالمصريون الذيى يسافرون الى الدول الخارجية شرقية وغربية - يسارعون بالنزول الى الاسواق هناك (للمشتريات) على سلع ربما كان الكثير منها موجودا فى داخل بلادهم - بل وفى داخل منازلهم .

وتيار استمرار الارتفاع الاستهلاكى ظاهرة عادية فى الحضارة الغربية المعاصرة وان اختلفت صور هذا الاستهلاك بحيث بالمقارنة بما لدينا ، نلحظ زيادة الاستهلاك العام دوليا فى صورة مدن ومنشأت ومرافق ومتاحف ومدارس ومؤسسات ، وليس فقط الاستهلاك الفردى الخاص من قصور وسيارات وتحف وازياء ، كما ان الاستهلاك العالمى يتجه بدرجة اكبر الى السياسة فى مختلف انحاء العالم وتعمير المصايف والمشاتى واقتناء التحف والاعمال الفنية الراقية ، بالاضافة الى السمات السابقة لتشجيع الموسيقى والتبرع للمؤسسات والجمعيات ذات الاغراض المختلفة - ويقال ان اليابانيين مثلا طافوا انحاء العالم منذ سنوات يجمعون السجاد العجمى القديم والتحف الصينية الاثرية واللوحات الفنية الكلاسيكية وينشئون نوادى الجولف الكبرى - كهواية من جهة (ناشئة حديثا) وربما ايضا كاستثمار من الناحية المالية ، حيث ارتفعت اسعار كل هذه المقتنيات الى ارقام عالية فى جميع انحاء العالم المتقدم - وكان فى مصر فى اواسط هذا القرن افراد توجهوا الى اقتناء مثل

هذه التحف لعل فى مقدمتهم محمد محمود خليل وغيره الذين خلفوا ما ملأ متاحف كاملة من الاعمال الفنية بينما بعثرت مجموعات فنية اخرى دون اعتبار لقيمتها الفنية او تبرع بها للمؤسسات والمتاحف العامة .

ولم تنجح الاتجاهات الاشتراكية السابقة فى ايقاف هذا التيار الجارف ـ اذ ظهر فيما بعد ان من كبار رجال الحزب ورؤساء الدول الشيوعية الشرقية من كانوا يعيشون ـ بعيدا عن الانظار ـ عيشة ترف واسراف ، لا تقل عن الصورة القائمة الان لاغنياء النفط .

ومع كل هذا ، تبدو فى الافق بوادر ـ أن هذا التيار الاستهلاكى المميز للحضارة الغربية ، قد بدأ يصل الى ذروته ، وان الاهتمامات المعنوية الفردية والجماعية بدأت تزداد فى النواجى الفنية والادبية وفى تنشيط الجمعيات والحركات الفكرية المختلفة غير الحكومية بتنوعها وكثرتها على المستويات المحلية وكذلك بتبنى القضايا العالمية والانسانية .

وفى هذا قيل ان المجتمع يتكون من ثلاثة انظمة كبرى يرمز لها ـ بالامير والتاجر والنظام الثالث ـ أما الامير فهو كناية عن السلطة بأنواعها المختلفة التى لابد من وجودها فى اى مجتمع ـ اما التاجر فمعناه الانتاج والعمل والمال (فى التجارة والزراعية والصناعية وغيرها) ـ أما النظام الثالث فهو النشاط الفردى والجماعى الذى لا يشترك فى السلطة ولا يقوم على تجارة ، ولكن يتجه الى الخدمات والتنظيم والدعوة الى العلم والمعرفة والتقدم والرقى ومن المعلوم ان معظم مثل هذه الانشطة فى الدول الفقيرة او التى تعمل لصالح الدول الفقيرة تمول من مؤسسات وهيئات غير حكومية فى العالم الصناعي الشمالى ـ وقديما كان نظام الوقف الخيرى (غير الوقف الاهلى) قائما فى الدول الاسلامية ويدعم المساجد ومراكز الفقه الدينى والاطلاع والعلماء (وفى مقدمتهم اوقاف الازهر التى حفظته عبر العصور المتتالية منارا للدراسات الدينية والفقهية وفى العلوم الاخرى) وربما تكون قد عادت المساجد والكنائس لتكون مراكز تجمع للتبرعات الخيرية فى أغراض حميدة ، يغلب عليها حاليا وهو خير مساعدة الفقراء والمرضى ولكن تتجه ايضا الى إقامة المؤسسات الثقافية والجوائز الادبية ـ ولم تصل بعد الى درجة دعم المراكز العلمية والفكرية بالقوة والكثرة التى توجد فى المجتمعات الغربية .

ولا مناص من ان تتجه الحضارة الغربية الى الحد من الاستهلاك المادى (بصوره المختلفة الفردية والرسمية والخاصة) وان يرتفع مستوى التطلع الى (معنويات) فى الحياة تساعد على اظهار القدرات الابداعية والفكرية للانسان وتنشر التمتع بها لدى الشعوب عامة .

- ٣٢ -

الارتقاء المعنوى

وقد تتجه بعض فوائض هذا التوجه المعنوى ـ لدينا وفى العالم عامة ـ الى قضية التنمية البشرية ـ فعلى المستوى العالمى ، يقترن مثل هذا التوجه بازدياد انتقال رؤوس الاموال الى الدول الفقيرة ، وتيسير استخدامها للتكنولوجيات المناسبة فى زيادة الانتاج والمحافظة على الثروات الطبيعية ونشر التعليم والثقافة ورفع مستويات المعيشة المتدنية التى مازال يعيش تحت وطائتها مئات الملايين الذين يوجدون (تحت خط الفقر) فى جميع انحاء العالم الثالث ـ وقد تكون مؤسسات (النظام الثالث) هى الرائدة فى هذا المجال الذى كان الى عقود قليلة وقفا على المؤسسات الدينية الخاصة من جهة وعلى الحكومات من جهة اخرى .

ونمو القدرة الانتاجية فى الدول الفقيرة ضرورى مع الاتجاه الى الانشغال المعنوى بعيدا عن الاستهلاك المادى فى الدول الغنية يمكن ان يوسع مجال التجارة الدولية عامة ويزيد نصيب الدول المتخلفة منها نسبيا دون انقاص كمى لنصيب الدول المتقدمة ـ ذلك انه من الصعب ان (يتنازل) المستهلكون عن مستوياتهم الحالية اختيارا ـ ولكنهم قد يقبلون على التنازل (عن الزيادات القادمة) او بعضها مع تطوير فى نوعيات الاستهلاك وانماطه .

ويرى بعض الثقاه ـ أن قيمة (المتعة) فى الاستهلاك المادى تتناقص عادة بزيادة كمياته حتى تنعدم تقريبا مثل الجائع الذى يقبل بنهم على الطعام والشراب ، حتى يتخم وعندئذ لا يكون له اى متعة (بل ربما مرض وموت) من اية زيادة فى الاستهلاك حتى يجوع او يعطش مرة اخرى ـ وهذا تسببه مع الفارق لأن (معدة) الانسان هى التى تحدد مستوى (الشبع) وتظهر (شدة) الجوع ـ وفيما يبدو ان للمجتمعات والافراد (معدة) من حيث الاستهلاك المادى ـ او على الاقل لبعض الافراد والجماعات فحينما تمتلىء هذه المعدة ، تبدأ الموارد والانشطة تتجه اتجاهات معنوية وخيرية اكثر جدوى وابقى فائدة على الزمن .

ولعل هذه هى الظاهرة الواضحة ، عندما يتقدم الانسان فى العمر ـ وتنتهى قدرة (معدته) على الاستهلاك ، فانه عادة يتجه الى تصرفات مالية وشخصية لم يكن يأبه بها فى شبابه ـ وليس معنى ذلك ان

المجتمعات الغربية المتقدمة قد وصلت الى درجة الشيخوخة ـ لانها فى الحقيقة مازالت متجددة وقابلة للتطوير وبعيدة عن الجمود الذى اهلك حضارات اخرى اسابقة ولكن معنى ذلك ان الارتقاء المعنوى مع تناقص (المتعة) من الاستهلاك المادى قد تقترن بعوامل اخرى ، يرجى ان يكون فى مقدمتها المحافظة على البيئة ودعم تنمية الدول الفقيرة المتخلفة والدعوة الى تفهم أعمق للعلم والمعرفة واشاعة المؤسسات الخيرية وحماية المجتمعات من الافات والامراض والانحرافات الكثيرة التى نشأت فيها .

عندئذ يمكن القول أن (مصالح) الاغنياء ستكون اكثر تطابقا مع (مصالح) الفقراء فى اطار من التوازنات العالمية المتطورة وتطابق المصالح يؤدى بالتالى الى زيادة التعاون وبالتالى الى التقدم فى تحقيق الاهداف المشتركة .

وقد اقتربت الدول الاسكندنافية كثيرا من مثل هذا التصور بالقياس الى غيرها من الدول الصناعية ـ وذلك بعد قرون طويلة من النشاط الحربى والتوسع الاستعمارى للشعوب المحيطة فالكثير من الحركات الفكرية والخيرية والاعلامية السليمة تمول الان من مصادر اسكندنافية شمالية ـ ومنها مثلا حركة حماية البيئة ومن قبلها جوائز نوبل المشهورة ومؤسسة الصليب الاحمر الدولية فى سويسرا وغيرها والمؤسسات الثقافية والخيرية الكبرى فى الولايات المتحدة ـ مثل مؤسسة فورد وكارنيجى ومؤسسة روكفلر ـ والاف كثيرة مثلها ـ تستمد اموالها ـ وتحددت اهدافها من ممولين من قطاع الاعمال فى صور واساليب تكاد تتطابق مع مؤسسات (الوقف) التى كانت نشيطة فى العالم الاسلامى واوقاف الكنايس والاديرة الاخرى الكثيرة ولا تعتبر كل مؤسسات (النظام الثالث) ايجابية فى انشطتها بل البعض منها (بطبيعة الحال) يتجه الى اهداف رجعية سياسيا او دينيا او ثقافيا او أمنيا ـ ولعلنا نعجب كيف ان مصادر تمويل (حكومية وغير حكومية) استمرت تدعم حروب المليشيات اللبنانية وغيرها بالسلاح والعتاد لاكثر من ١٥ عاما ـ وتحول الشبان اللبنانين الاشداء المتعلمين الراقين (بالقياس الى غيرهم من شبان الدول العربية) الى محاربين محترفين ومخربين لمنازلهم بأيديهم ـ الان وقد هدأت الحرب الداخلية (ان شاء الله) هل تتجه نفس الاموال الى وجهة البناء والخير ـ اذا كانت حقيقة تسعى الى صالح لبنان او حتى صالح بعض طوائفه دون طوائف اخرى .

وخلاصة القول ان وجود اليد العاملة (والعقول المفكرة) من دول العالم الثالث مع وجود (تكنولوجيات) التنمية والتوسع فى التجارة

الدولية وتدفق رؤوس الاموال من ألدول الغنية ، ومع انقاص معدل الزيادات الاستهلاكية فى الدول الصناعية وزيادة التوجيهات الخيرية والانشطة الفكرية والحضارية الراقية ، مثل هذه التغيرات يمكن ان تساعد على بناء العالم الجديد على اساس السلام والتعاون والرخاء .

ولعل الدول العربية ـ الغنية والفقيرة ـ تكون لها نصيب فى هذه الاتجاهات مسايرة لحركة التقدم العالمى من جهة وللتنمية والسلام بين اطرافها المتنافرة المتصارعة من جهة اخرى .

- ٣٣ -

الأمن على أساس من التنمية والعدالة

وربما لا يكون هناك اى بديل غير هذا السبيل ـ اذا شاء العالم ان ينعم بالسلام والامن والرقى فى عصر وصلت تكنولوجيا الدمار الشامل فيه الى كثير من الدول والجماعات التى تعمد الى استخدامها فى نزاعاتها الخاصة ، وبذلك تفتح ابواب جهنم على العالم كله ـ وهذا ليس امرا مستبعدا تماما فى الموقف العربى الحالى ـ اذ تملك اسرائيل القنابل الذرية (وهى الملكية التى كانت سرا معروفا واغمضت الدول المتقدمة والمالئة لاسرائيل الطرف عنها طويلا) ويقال ان العراق يملك اسلحة نووية وبيولوجية ـ وفى نفس الوقت تملك الهند القدرة النووية وتسعى الباكستان الى الوصول اليها (او على الاقل كانت تسعى الى ذلك) واسرار صناعة الاسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية ليست بعيدة عن متناول الكثيرين الان فى مختلف انحاء العالم ، وقيل ان كتبا قد الفت لترشد قارئها العادى الى كيفية دخول هذه المجالات .

لقد امكن للدول الكبرى ان تستمر لعشرات السنين محتفظة بقوى تدمير مروعة استخدمت فى الردع النووية لحفظ السلام فى عالم مسلح لاعلى درجات التسليح التى عرفت فى التاريخ ، الى ان حدثت التطورات الدولية الاخيرة ، التى انهت (الحرب الباردة) وتم البدء فى انقاص مستويات التسليح ، بما فى ذلك التسليح النووى وابرمت معاهدات واتفاقيات لتحريم الاسلحة الكيمائية والبيولوجية واقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ـ ولكن مع هذا كله بدأ انتشار هذه الاسلحة الى خارج الدول الكبرى ويخشى الان ان يبدأ استخدامها

فى الحروب والصراعات الاقليميه بل وربما فى الحركات المعارضة فى داخل الدولة الواحدة ـ وما قيل (ان صدقا او كذبا) عن استخدام السودان للاسلحة الكميائية فى حرب الجنوب ليس ببعيد .

هذه اخطار قائمة حاليا ـ تهدد الامن العالمى والاقليمى فى الداخل فى مختلف الدول ـ ومعنى ذلك ان الحاجة الى مجابهة هذه الاخطار ليست مسألة يمكن التغاضى عنها او يترك البحث فيها للفلاسفة والمفكرين بينما يعمل رجال السياسة والحرب والتنمية والاقتصاد فى قضاياهم الخاصة ومجالاتهم اليومية العاجلة .

وربما قد اتيحت الفرصة للعالم العربى ان يقترب من تفهم هذه المشكلات فى حلها ، عن طريق الاوضاع التى نشأت فى منطقة الخليج ـ حيث تجمعت قوات اسلحة ضخمة من جانب العراق من ناحية وامامها أكبر حشد عسكرى عرفه العالم منذ الحرب العالمية الكبرى يحتوى على مئات الالوف من الجنود ومئات الطائرات وعشرات السفن واحدث تكنولوجيات عسكرية توصل اليها العلماء فى الدول الصناعية ـ ومع هذا الحشد الضخم يتردد الجانبان فى دخول معمعة الحرب . فالدول الغربية تخشى النفقات والخسائر وخاصة الخسائر البشرية التى تقدر بعشرات الالاف من الشبان ـ والرأى العام فى تلك الدول ـ يتساءل هل نفقد كل هذه الاموال والارواح فى سبيل حل قضية مهما كانت شائكة ـ فقد تحمل العالم ان يبقى مثل هذه القضايا ـ مثل القضية الفلسطينية والقضية القبرصية ونظام التفرقة العنصرية وحروب فيتنام وما بعدها ـ تحمل العالم ان يبقى كل هذه القضايا قائمة دون حسم عسكرى ، على أمل حلها سياسيا او معايشتها ـ لماذا أذن ـ تتساءل بعض دوائر الرأى العام الامريكى خاصة ـ لماذا فى حالة الخليج ، بادرنا بكل هذه الاستعدادات للحرب ـ ومن جهة اخرى ، هناك خشية ان قيام الحرب سيؤدى الى دمار كثير ـ بما فيه تدمير ابار البترول ذاتها ـ مما يصعب تعويضه بسهولة ـ وليس معنى ذلك ان يقبل العالم الى الابد احتلال العراق للكويت بالقوة وادعاءتها التاريخية الجوفاء ـ ولكن هكذا يتجه الرأى الى استمرار السعى نحو الحلول السلمية وان طال الزمن أكثر من فترات الاسابيع والاشهر القليلة التى تجرى حاليا ومع استمرار الحصار الاقتصادى والتأهب العسكرى الضاغط ، قد توجد الحلول المناسبة دون التنازل عن المبادىء الثابتة . ومن جهة اخرى لا يمكن ان يكون قد تصاعد تجميع القوات المسلحة وتعبئة مجلس الامن وتمسك العالم كله بضرورة الانسحاب العراقى من الكويت ، دون ان يكون خلف هذه الاجراءات التى لم يسبق لها مثيل فى الامم المتحدة منذ انشائها ـ تفكير وسياسات ليس للمحافظة على مصادر النفط بل ايضا ـ وربما اكثر اهمية طرح

وتثبيت سوابق دولية ومبادىء تتفق ومصالح العالم كله فى الامن والسلام - اى نذر للمستقبل وليس فقط حل القضية الراهنة على الرغم من خطورتها فالقوات العراقية التى دخلت الكويت كانت اضخم بكثير مما كان يلزم لاخضاع الكويت ذاتها عسكريا ، ولذلك اتجه الظن - بل وبعض التحركات الفعلية الى انها كانت تقصد اهدافا اكثر فى السعودية والامارات - وعندئذ لو كان هذا الظن صحيحا كان سيكون متعذرا على العالم كله ان يجمع قوة مضادة كالتى تم تجميعها فعلا .

هناك اوضاع كثيرة فى العالم الان لمشاكل تركت دون حل لعشرات السنين (مثل القضية الفلسطينية والسلام فى كمبوديا والعنصرية فى جنوب افريقيا) ومشاكل اخرى تنشأ من حين الى اخر مثل حرب جزائر الفوكلاند منذ سنوات والحروب المحلية فى تشاد وليبريا والسودان والحبشة عدا مشكلات اخرى اعظم خطرا قد تنشأ اذا تم تفكيك وحدة الاتحاد السوفيتى - وتفرقت (جمهورياته) الكثيرة والصغيرة القريبة والبعيدة كل منه يسعى الى الامن والاستقرار مما يفتح الباب امام تدخلات خارجية واسعة ومعقدة اذا كان العالم معرضا ومنشغلا بكل هذه القضايا الخطيرة ، وبعد انتهاء الحرب الباردة على مستوى الدولتين العظميين ، اليس من الواجب ان ينتقل العالم الى اوضاع جديدة - ولو الى درجة محدودة - تختلف عن الاوضاع القائمة حاليا وخاصة ان هناك خشية ان تنفرد الولايات المتحدة بالقوة العسكرية دون ان تقوم مكانها سلطة دولية تطمئن اليها كل ال
- وكذلك يمكن تفسير احداث الخليج - وفقا لهذا المحمل الحسن - على انها المحاولة المجدية
الاولى لاقامة نظام دولى للامن يستند الى شرعية دولية - هى الامم المتحدة - ويستمد قوته فى اساسه من قوة الولايات المتحدة - الى ان يمكن (تدويل) هذه القوة بصورة اقوى فى السنوات القادمة عند استكمال دراسة وتنفيذ نظم الامن الدولية الجديدة .

وتبعا لهذا الاستدلال - يكون التدخل الدولى فى الخليج الى جانب السعودية وضد العراق مخالفا فى جوهرة عن التدخل الامريكى فى الحرب الكورية (الذى كان ايضا قائما تحت مظلة قرار من مجلس الامن اتخذ فى غيبه الاتحاد السوفيتى) والذى كان يناهض ولو من خلف ستار شفاف قوة الصين والاتحاد السوفيتى وكذلك يختلف عن حرب امريكا وفيتنام التى لم تدخل فى نطاق الامم المتحدة مطلقا ولكن كانت بحجة دعم النظام الداخلى لفيتنام الجنوبية ضد فيتنام الشمالية كجزء من صراعات الحرب الباردة التى تكررت بصورة مماثلة تقريبا بشأن دخول قوات الاتحاد السوفيتى الى افغانستان .

فنظام الامن العالمى عالميا واقليميا يحتاج الى تعديل بعد احداث اوربا الشرقية وكذلك بعد احداث الخليج ، يرجى ان يكون التغير خطوة فى اقرار اسس اقتصادية وسياسية لاستقرار الامن على اساس التنمية والعدالة وليس على اساس التسلط والاستغلال .

- ٣٤ -

تمويل التكنولوجيات ونقلها الى الدول الفقيرة

مما يساعد على تغيير المسار عالميا ، امتداد التطويرات الجارية الى مجال التكنولوجيا فى مختلف القطاعات ومن المنتظر ان يقل تدريجيا الانفاق على البحوث المتصلة بالحرب والدفاع ولكن يرجى ان يتجه هذا الوفر الى بحوث ودراسات البيئة والتنمية ـ كما ان ميزانيات البحوث فى الدول المتقدمة كان يقوم بتنفيذها الشركات الكبرى فى معاملها المجهزة تجهيزا تاما لهذا الغرض استنادا الى التمويل الكبير الذى مصدره الاعتمادات العسكرية اما مباشرة أو عن طريق مؤسسات وسيطة ـ وكانت البحوث والدراسات الجامعية قد خفضت كما ان بعض الجامعات كانت ترفض الضغط العام وضغط الطلاب قبول تمويل البحوث من الشركات التى تصنع الأسلحة أو التى تتعامل مع جنوب افريقيا مثلا .

كما ينتظر ان يعود الاهتمام مرة أخرى فى الدوائر التكنولوجية والعلمية الغربية بدراسات التنمية فى الدول المتخلفة ، اقتصاديا وصناعيا وتجارية وتنظيميا وهى الدراسات التى كانت قد اهملت بعد ان حدث كلل من متابعة هذا الموضوع فكاد ان يقتصر الاهتمام به على قضية الديون (التى تهم البنوك والمصارف كبرى) وعلى الدراسات التى تجريها الامم المتحدة ومنظماتها والبنك الدولى والمؤسسات الحكومية الاقليمية .

كما يرجى ان يعنى بالدراسات الاجتماعية والانسانية ، وخاصة سلوكيات العمل والانتاج والادخار والاستثمار وتفاعلات الرأى العام ـ بجانب دعم موضوع تحرير المرأة والطفل والاقليات ـ وحقوق الانسان والحريات والجريمة والمخدرات والارهاب والعدالة الاجتماعية والحريات الفكرية .

وترجع أسس التكنولوجيات الحديثة الى التقدم العلمى أكثر منها الى الممارسة والتجارب العملية وقد حدثت كشوف علمية كبيرة فى السنوات الاخيرة فى فروع الفضاء والجسيمات النووية وطبيعة الجوامد والموصلات الفائقة كهربائيا وتركيب الخلايا والجينات وثمة مشروع ضخم يمتد الى اكثر من عشر

سنوات ـ ويتكلف عدة بلايين من الدولارات لرسم خريطة كاملة للجينات فى الانسان التى تحكم العوامل الوراثية وكذلك ترتبط بها الكثير من الامراض والتشوهات الجسيمة العقلية ومازال المجال مفتوحا على مصراعية أمام التقدم العلمي والبحث الدقيق فى فروع بيولوجية كثيرة ولكن هذه البحوث على خطرها يعوزها المال والرجال بعد ان اتسعت افاقها استاعا كبيرا وأدت الى تطبيقات كبرىً فى مجال الطب والصيدلة والزراعة وغيرها . وتكونت شركات استثمارية لانتاج مواد ومعدات لهذه التطبيقات .

ومن أهم القضايا التى اهملت أيضا ـ موضوع نقل التكنولوجيا الى الدول النامية والمعاونة فى تطبيقها فى النشاط الانتاجي ـ ويلقى هذا الامر معارضة شديدة من المراكز الاقتصادية والمالية الكبرى (وليس المراكز التكنولوجية) الممثلة بالشركات متعددة الجنسيات ومنظمات المحافظة على حقوق الملكية الفكرية واحتكار المعرفة التطبيقية بما فى ذلك مثلا استنباط انواع البكتريا (الذى سجلت كاختراع على من يريد ان يدفع اتاوة) التى تدخل فى صناعات التخمير وتكسير السيلولوز الى مركبات هيدروكربونية الحجة هنا ان هذه المعارف تم الحصول عليها بنفقات عالية ولذلك لابد لاصحابها وملاكها من الحصول على ثمن لها لاسترداد نفقاتهم وان لم يحصلوا على ذلك ستتوقف الاختراعات والبحوث التكنولوجية وهذا ضار بالصالح العام ـ أى يلاحظ ان جوهر المعارضة هو الاتفاق الخاص على البحوث التكنولوجية ـ اما اذا تم التوسع المامول فى تمويل الدراسات التكنولوجية من الاموال العامة ، فعندئذ يصبح من اليسير نقل هذه التكنولوجيات الى الدول النامية لتطبيقها فى الانشطة الانتاجية المختلفة بدلا من أن توجه هذه الاموال الضخمة حاليا الى مراكز البحوث العسكرية وهذا التطور فى ذاته سيؤدى الى رفع مستوى الدراسات البحثية فى الجامعات والمعاهد العلمية واستقطاب أفضل العقول الى الانخراط فى انشطة التعليم والبحث العمى المفتوحة من الاتجاه حاليا الى مراكز بحوث الشركات الحريصة (ربما يحق من وجهة نظرهم) على الاحتكار والسرية وجباية نفقاتهم مع اضافة ارباح طائلة اليها .

ونظرا لازمة الطاقة التى سبقت الاشارة اليها تفصيلا فإن بحوث الطاقة لابد وأن تعود الى سابق العناية بها أما لتحسين كفاءة الآلات والمعدات المستخدمة للطاقة أو لتحسين احكام اغلاق المساكن والمبانى لتوفير نفقات التدفئة والتبريد أو للتوصل الى بدائل اقتصادية للنفط ـ واقلال الانبعاث الغازى من افحم ـ وخاصة الفحم الردىء النوع الذى ينتشر فى العالم أكثر من انواع الفحم الجيدة ـ وهنا أيضا تظهر أهمية مصادر التمويل ـ التى ترتبط هنا بأسعار النفط ـ فإنه حينما ارتفعت اسعار النفط نشطت البحوث فى جميع

فروع الطاقة انتاجا ونقلا واستهلاكا من الخامات والمصادر الاولية حتى الوصول الى المستهلك النهائى ـ ولما انخفضت اسعار النفط انفرط عقد الكثير من هذه البحوث والدراسات ، بما فى ذلك الكشف عن مصادر نفطية جديدة او استرجاع القدرة الانتاجية للابار القديمة برا أو بحرا ـ بينما كان من الافضل ـ وسيصبح فى المستقبل من الضرورى الاستمرار فى تنمية تكنولوجيات الطاقة وبدائلها ـ لان المخزون المتاح من النفط محدود على الامد المتوسط والطويل وسيحتاج العالم بعد ذلك الى مصادر نفطية وطاقة اخرى بما يدعو الى عدم توقف البحوث وخاصة بالنسبة للطائرات والسيارت التى تكاد تعمل كلها بالوقود السائل .

وعلى الدول الفقيرة من جانبها ان تزيد من انفاقها على البحوث العلمية والتكنولوجية ـ ليس بالتوازى أو التنافس مع بحوث الدول المتقدمة ـ ولكن لغرضين أساسين ـ الاول دراسة البيئة المحلية الزراعية والصناعية والبشرية والاجتمعية لزيادة فهم الموارد الموجودة والتعرف على الصعوبات والنقائص التى تمنع التقدم والتنمية والثانى التعرف على التكنولوجيات الخارجية الاكثر صلاحية للتطبيق المحلى والاشراف على اختيارها وتطويرها وتطبيقاتها فعلا فى الانتاج والاستهلاك والمجالات المختلفة ـ وبدون القدرات التكنولوجية المحلية ـ لا يمكن للمعرفة الخارجية أن تحقق الاهداف المرجوه منها فى المجتمعات المتخلفة .

وقد حدث تكاسل كبير وتناقص للدراسات والبحوث التكنولوجية العربية ـ ففى الدول النفطية توجد معاهد ومعامل مليئة باحدث الاجهزة والمعدات ولكن ينقصها البشر وتنقصها القضايا والموضوعات الجدية التى تعمل فيها ـ وفى الدول الفقيرة توجد الاعداد الكبير من الخريجين (مهما كان مستواهم العلمى المحدود) وهم مكدسون فى المعامل دون معدات أو أجهزة أو بحوث جدية ـ هذا بينما ينشط القطاع التجارى فى الاستيراد من الخارج للالات والمعدات كاملة الصنع وللكيميائيات والخدمات المختلفة ، نظرا لما فى الاستيراد ـ وأغلبه احتكاى يحقق أرباحا طائلة ـ ويساند النشاط الاستيرادى جهاز حكومى بيروقراطى يعيش فى كثير من الاحيان عالة على التاجر والمستهلك ولا يأبه بالصانع والمنتج ـ والدليل على ذلك العقبات الكثيرة التى تقيمها هذه الاجهزة البيروقراطية فى وجه الاستثمار أمام المواطنين والاجانب سواء بسواء ، بينما السياسات العامة تعلن على الملأ كل يوم الدعوة الى زيادة الاستثمار والانتاج فى جميع الفروع والصناعات ـ وهكذا لا تشارك المؤسسات الصناعية والانتاجية فى الدول الفقيرة بنصيب ملموس فى التطوير التكنولوجى لانها لا تقدر على منافسة الواردات الخارجية المتجددة سنة بعد سنة ، ولا يمكنهت فى ذات

الوقت التخلص من العراقيل البيروقراطية الكثيرة التى تعوق تقدمها .
ولدى العرب المال والرجال والقضايا التى يمكن بنفقات محدودة نسبيا استغلالها لاحداث ثورات تكنولوجية حقيقية وعائد كبير مادى ومعنوى فى فترات قليلة نسبيا .

- ٣٥ -

الابداع والتعبير عن الذات

وفى نهاية الامر تتطلع النفس البشرية بعد ان تتوافر لها مقومات الحياة البيولوجية الاساسية والتركيبات المناسبة فى الاسرة والمجتمع الى الحياة فى جو الابداع الفكرى والغنى والادبى والموسيقى والغنائي والارتياح الى تحقيق المثل العليا والمبادىء الاخلاقية السامية فى الممارسات اليومية المباشرة وكذلك فى مجال النشاط الاجتماعي الواسع الذى يمتد الى الامة والعالم اجمع - فالابداع هو أهم ما يميز الانسان وتقدير هذا الابداع وتذوقه والارتياح اليه أمر متاح حتى لاولئك وهم الكثرة - الذين لم تخلق فيهم المواهب المختلفة - وشعور الارتياح والارتباط فى العاطفه نحو الاخرين نحو الابناء والاصدقاء والزملاء - تجعل الحياة غنية ورضية - وهى غايات ليس بعدها غاية .
كل هذه المعانى السامية - لا يمكن الحصول عليها - ولا حتى تفهمها بالاستهلاك المادى والانفاق الاهوج وكثيرا ما رأى الفلاسفة والمتصوفون ان ينقصوا الى الحدود الدنيا احتياجاتهم المادية والاجتماعية - فيبقون فى اديرتهم وصومعاتهم النائية ويقلون من الطعام والشراب ويكتفون بالاقل القليل من الدفء والملبس والمسكن المتقشف ، حتى تتفرغ نفوسهم الى الفكر والتأمل ولا تصبح اسيرة الاطماع والشهوات الدنيوية . وقلة ممتازة من الافراد يمكنها السير فى هذا الاتجاه - أما الغالبية العظمى فيطحنها كل يوم دولاب الاحتياجات المتزايدة والاسعار المرتفعة والمطالبات المتجددة - بحيث يعيشون حياتهم على سعتها عيشة الضائقة والازمات على الرغم مما حباهم الله به من نعم وخيرات والاديان كلها والفلسفات الانسانية على تنوعها تدعو الى التوزان

بين الجوانب المادية والجوانب الانسانية والفكرية (والسعى الى السعادة) كما جاء فى الدستور الامريكى ، هدف كل فرد فى المجتمع السليم ـ بشرط اقامة هذا التوازن واطلاقه الحرية للنفس للتعبير عن ذاتها ، بالفكر والعاطفة معا .

● الخماسية الثامنة

فى مصر بعد المكاشفة

- ٣٦ -

اوضاع التجارة الدولية وتخطيط التصنيع

فى نهاى هذه الدورة الواسعة حول التطورات الدولية التجارية وما بينها من فرص ومحاذير ، نعود باختصار الى الآثار المباشرة التى حدثت على الصعيد القومى فى مصر ـ دون اسهاب ، حيث أن معظم هذه الجوانب قد تناولها الكتاب المحللون والمسئولون بالشرح والتوضيح فى كثير من المناسبات .

وأول ما نذكر هو مجال التجارة الخارجية الذى يعتمد عليه الأقتصاد المصرى الى حد كبير استيرادا وتصديرا فقد تأثرت التجارة المصرية التى كانت قائمة مع الأتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية ـ وفى البداية كان ثمة آمال أن تتمكن الصادرات المصرية من الأحتفاظ باسواقها السابقة فى تلك الدول مع بعض التغيرات الضرورية ـ ولكن ما حدث فعلا ، هو رد فعل سلبى وكمى ونوعى للتجارة الخارجية لمصر ـ ربما بسبب التطورات الداخلية فى تلك الدول من جهة وانفتاحها على العالم الغربى من جهة أخرى .

وكذلك تغيرت أوضاع التجارة مع الدول العربية بصورة سلبية ـ ربما باستثناء السعودية التى حلت فيها بعض الواردات المصرية محل الواردات السابقة من دول عربية اخرى .

هذا فى المدى القصير اما بعد ذلك فربما يمكن أن تنتعش التجارة المصرية مع كل هذه الدول ، التى تكون فى ذات الوقت راغبة فى التصدير الى مصر مما يفتح باب التبادل التجارى على اسس حرة معها ـ ولكن مثل هذه المرحلة لم تبدأ بعد وينبغى مراقبتها وقد نقصت تحويلات العاملين المصريين فى الخارج ـ ومقابل ذلك تم انتقال بعض المدخرات السابقة جملة الى مصر مما انقص اثر هذا الأنكماش ولو مؤقتا .

- ٣٧ -

نقص موارد السياحة وغيرها

حدث رد فعل سلبى فى السياحة من الدول الغربية بسبب توتر الأوضاع فى الخليج ـ وليس بسبب التطورات الكبيرة فى الكتلة الشرقية والأتحاد السوفيتى

التى لم تكن مراكز جذب سياحى نحو مصر ـ كما نقصت بالضرورة السياحة العربية ـ وأن كان قد زاد انفاق العرب المقيمين فى مصر اجباريا فى هذه المرحلة . وقد عمدت شركات الطيران والنقل البحرى والسياحة على المستوى الدولى ، بادخال مصر بعد احداث الخليج فى دائرة مناطق المخاطرة فارتفعت معدلات التكلفة للنقل والتأمين ـ وكذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول ـ ويعتبر موسم السياحة الحالى ٩٠/٩١ فى مصر موسم كساد ، نشرت عن النقص فيه تقديرات مختلفة ، تصل الى أكثر من النصف وفى الوقت ذاته نقصت السياحة المصرية العكسية الى الخارج (حتى قبل احداث الخليج) نظرا لارتفاع تكلفة السفر ـ وهبوط قيمة الدولار فى الأسواق العالمية وهو العملة التى يحسب بها المصرى دائما تكاليفه الخارجية هذا من جهة ومن جهة اخرى نشطت السياحة الداخلية فى الشاطئ الشمالى الغربى وفى سيناء الشمالية والجنوبية والبحر الأحمر ، بل بدىء فى انشاء مراكز سياحية فى الريف المصرى ـ وهذا فتح جديد محدود السعة حتى الأن ـ ولما كان التوتر فى الخليج ـ فى معظم التقديرات قاصرا على الأشهر القليلة القادمة ، فانه سيكون من المتوقع أن تنشط السياحة التى اتبعت ، خلفت لمصر جوا أوسع من القبول والأهتمام شعبيا فى الدول الغربية

ـ ٣٨ ـ

انهاء سياسة التضخم وازدياد الديون

نشأ عن السياسات المصرية رد فعل ايجابى فى العالم الغربى (والشرقى بطبيعة الحال) واستفادت بذلك الأعتراف بمكانتها فى العالم العربى كمركز ثقل لابد من اعتباره فى كل الأوضاع السياسية والأقتصادية والأمنية فى المنطقة ـ وبذلك امكن اسقاط مبالغ لابأس بها من ديون مصر العسكرية الأمريكية وكذلك من الديون المتراكمة على الدول العربية المناهضة للعراق وحدث تقدم فى المباحثات مع صندوق النقد الدولى ، قيل انها تنم عن اتفاق قريب ولكن استمر اتجاه الأسعار الداخلية الى الأرتفاع ، بسبب الأنخفاض المتتالى لقيمة العملة المصرية تجاه العملات الأجنبية فى السوق الرسمية ـ وقد حدث انخفاض أشد فى السوق (السوداء) نظرا لأنخفاض موارد سوق الصرف الرسمية والأقبال على الأستيراد من الخارج ، قبل أن ترتفع الأسعار مرة اخرى بعد الأتفاق الوشيك الحدوث مع صندوق النقد الدولى ـ وقيل ايضا أن مصادر خارجية قد دخلت سوق النقد المصرية مشترية للعملات الأجنبية

سحبا من ارصدة مصرية كانت قد تجمعت لديها من قبل ـ وقد دلت الأرقام المعلنة رسميا على الأتجاه الى خفض العجز فى الموازنة العامة وكذلك فى ميزان المدفوعات بزيادة محدودة فى التصدير وانقاص أكبر للواردات مما زادت معه تكاليف الأنتاج الزراعى والصناعى وتكاليف مواد البناء وتعريفات النقل دون زيادات مقابلة فى الأجور الثابتة ولذلك اشيع أن الحكومة ستعمد قريبا الى اعتماد علاوات اضافية على المرتبات والمعاشات تتمشى مع حالة التضخم الذى يقدر حاليا بحوالى ٢٥ ٪ جملة ـ يقع عبوءة ثقيلا على كاهل اصحاب الدخول المحدودة ـ كما أن الركود التجارى الأستهلاكى قد لوحظ فى الأشهر الأخيرة فى كثير من السلع حتى السلع الغذائية ـ هذا فى الوقت الذى اعلن فيه عن توافر الأنتاج المحلى من اللحوم والأسماك والفواكه مثلا ـ وستؤدى زيادة تكاليف الأنتاج ـ الزراعى خاصة ـ الى موجة جديدة من رفع الأسعار ـ حيث توجد خسائر فعلية الأن فى بعض العمليات الأنتاجية مثل انتاج الألبان ، مثلما حدث من قبل فى انتاج الدواجن وهو الأنهيار فى الأسعار مقابل التكلفة الذى ادى الى غلق نسبة كبيرة من المفارخ ومصانع العلف .

والكثير من هذه التطورات (باستثناء تحويلات المصريين من الخارج والموارد السياحية الأجنبية) ليس له علاقة مباشرة مع التطورات الدولية عامة ولا حتى مع احداث الخليج بقدر كبير ، انما هى متابعة الأوضاع الأقتصادية الداخلية التى استمرت مدة طويلة الآن فى اتباع سياسات تضخمية والتباطؤ فى اصلاح القطاع العام او تحويل بعض منشآته للقطاع الخاص واستمرار العرقلة الشديدة من الأجهزة البيروقراطية ـ وربما يكون قد زادت النفقات العسكرية ـ ولكن فى المقابل حصلت مصر على تعويضات من دول مختلفة لمعادلة الضرر الذى اصاب الأقتصاد المصرى من ازمة الخليج ، بما فى ذلك العمالة العائدة التى اضيفت الى البطالة المتراكمة سابقا . وقد توقفت حركة الأستثمار الخارجى بسبب القوانين الجديدة التى كان يظن انها تشجع الأستثمار فأحدثت اثرا عكسيا ولكن ربما يكون قد زاد تدفق المال العربى على مصر ـ واستثمار بعضه فى مشروعات فردية أو فى شراء عقارات ، مما يعوض الى حد ما النقص فى التوسع الأستثمارى الخارجى .

▪ ٣٩ ▪

القطاعان العام والخاص

وقد تغيرت النظرة السياسية العامة الى موضوع القطاع العام وتنشيط النشاط الخاص الأنتاجى ، فأعلنت مبادىء تدعو الى حفز القطاع الخاص على

زيادة نشاطه فى كثير من القطاعات ـ واعدت تشريعات جديدة لأدارة القطاع العام على اسس أقرب الى قواعد السوق الحرة ـ واعلن عن البدء فى بيع مشروعات المحافظات ومعظمها مشروعات زراعية وحيوانية ـ ولكن لم يعلن عن مدى اقبال المال الخاص على تملكها وصرح رئيس الوزراء بانه على استعداد للنظر فى بيع أى مؤسسة من مؤسسات القطاع العام اذا تقدم من يشتريها ـ فالمبادىء قد اعلنت ولكن التنفيذ ـ او ما يعرف عنه فعلا مازال بطيئا ـ وقد اهتزت سوق المدخرات بأحداث شركات توظيف الأموال التى مثلت بالنسبة للمدخر خسائر فردية كبيرة واضعافا لمستوى الثقة ـ مما دعا الى التفكير فى رفع اسعار الفوائد على الأيداعات واستصدار سندات دولارية حكومية بمزايا مختلفة لتجميع موارد النقد الأجنبى التى بلغت من حيث القيمة حوالى نصف الودائع الدولارية فى الجهاز المصرفى ، وكلها تقريبا لا تستثمر فى مصر بل يعاد استثمارها بهوامش طفيفة فى السوق الأوروبية الدولارية ـ وهذه السوق الأخيرة استمرت فى تقديم فوائد لم تنقص الا قليلا على الرغم من الأنهيارات الأكثر قدرا فى اسواق السندات والأسهم الدولية ، بسبب شبح الحرب وخشية انقطاع التجارة الدولية بسببها . ويرى الكثيرون أن رفع سعر الفائدة قد يزيد من تكلفة الأستثمار الخاص الذى يعتمد على التمويل من الجهاز المصرفى ويزيد فى الوقت ذاته من الودائع الدولارية التى تحول الى الخارج فى الوقت الذى نقصت فيه حركة النشاط الزراعى والصناعى والمعمارى بسبب غلاء الأسعار ومحدودية الدخول الفردية واستمرار اتجاه الصعود فى معدلات التضخم والضغط على الأجور الثابتة .

ومع هذا كله يسود جو من الأرتياح بشأن المناخ العام للنشاط الأقتصادى ربما استنادا الى سياسات جديدة أكثر فاعلية تصدرها المؤسسات التشريعية المنتجة حديثا والتى تشمل عناصر نشيطة ذات خبرة طويلة فى الأعمال والأدارة العامة . ويتطلع الشعب عامة بدرجة كبيرة من التفاؤل لمجريات الأحداث مستقبلا على الرغم مما حملته الى مصر من متاعب وخسائر للمصريين العائدين من الكويت والخسائر التى اصابتهم فى مدخراتهم وارزاقهم ـ وكذلك تلك التى حدثت للارصدة المتراكمة فى العراق مثلا .

■ ٤٠ ■

العمالة العائدة والعمالة الأسيرة

وقد تطورت خريطة العمالة المصرية فى البلاد العربية ـ فعاد الى مصر حوالى ثلاثمائة الف من الكويت والعراق ـ وادى الكساد الأقتصادى فى الأردن الى

نقص الطلب على العمالة المصرية هناك ـ ولكن فى الجانب الأخر زاد الطلب على العمالة المصرية فى ليبيا وربما أيضا فى السعودية بسبب تحسن العلاقات وتهجير عدد كبير من اليميين الذين كانوا قد استمروا طويلا فى السعودية وكانت قد منحت لهم امتيازات بالمقارنة بالعمالة العربية الأخرى تكاد تقارب امتيازات المواطنة الكاملة ومازالت فى العراق اعداد كبيرة من العمالة المصرية التى لا يعرف عنها الكثير ـ وربما تكون هذه العمالة قائمة بدور مماثل لما قامت به فى سنوات الحرب العراقية الأيرانية الطويلة ـ اى دعم الأنشطة المدنية، تعويضا عن التجنيد الكبير فى القوات المسلحة على الجبهة ومن الواضح أن مستوى المعيشة العسكرية فى العراق مازال كبيرا للوقوف امام القوات المتجمعة فى السعودية مما تشتد معه الحاجة الى العمالة المصرية المتبقية هناك ـ وربما تكون تلك العمالة اسيرة الموقف بانها لا يمكنها العودة وتحصل على اجور ومعاملة مقبولة ولكن لا تحقق فوائد ومدخرات يمكن عودتها الى مصر . ولذلك يصح وصفهم بأنهم اسرى فى العراق ـ لا يتحدث عنهم كثيرا الناس فى مصر ، بينما الدول الأخرى تكاد تقيم الدنيا وتقعدها من أجل عشرة أو مائة من رعاياها يحتجزهم العراق كرهائن فى المواقع العسكرية الأستراتيجية ـ وفضلا عن ذلك لم تصل الى الشعب عامة فى مصر اى معلومات عن حال هؤلاء الأسرى الذى يقرب عددهم من المليون بعد أن كان قد كثر الحديث عنهم انهم يقتلون وترسل جثثهم الى مصر على الطائرات حتى قبل الغزو العراقى للكويت فى الفترة التى انقضت بين انقضاء الحرب مع ايران وبالتالى تسريح بعض المجندين فى الجيش وعودتهم الى مساكنهم فيجدون المصريين قد شغلوا اماكن عملهم بل ومساكنهم بدلا منهم فحدث توتر ـ صرح بشأنه رئيس الوزراء فى مجلس الشعب أن معدل المتوفين العائدين لا يزيد كثيرا عن المعدل العادى وأن كان بعضهم قد توفى باصابات نارية او واضح انه قد أعدم ـ ويبدو أن الموقف فى تغير بعد الغزو العراقى ، اذ سمحت العراق لمن يريد من المصريين العودة من الكويت أو العراق أن يعود بقصد تفريغ الكويت من المصريين وتخفيض عدد المصريين فى العراق تخفيضا محدودا يجعل الحكومة هناك أكثر سيطرة على الباقين الذين لم يعودوا طائعين ـ فلا أقل من أن يبقوا بعد ذلك ملزمين بالعمل لكسب عيشهم تحت أى شروط تفرضها الحكومة واذا كانت بعد ازمة الخليج ستبدأ مرحلة بناء فى الكويت فانه من المنتظر أن يكون للعمالة المصرية دور كبير فيها .

• الخماسية التاسعة

الثروة الكبرى المهدرة

- ٤١ -

الاصلاح حتى فى حالة الترقب الراهنة

وباستثناء الاوضاع التى نجمت عن غزو العراق والتعويضات المختلفة التى حصلت عليها مصر والعمالة العائدة مازال الموقف الاقتصادى العام فى مصر منذ خمس سنوات او اكثر يتصف باختلال التوازنات الهيكلية - ميزان المدفوعات والموازنة العامة - وبضعف معدل التنمية الاقتصادية وزيادة الاسعار بسبب التضخم المستمر ، وتراكم الديون الخارجية والداخلية وتعقيدات البيروقراطية وتوسيع الشقة بين القلة من الاغنياء الذين يسرفون فى الانفاق الاستفزازى والكثرة الغالبة التى تضيق بها سبل العيش ، ومع هذا كله استمرت الدولة فى سياسات تعيين الخريجين (ولو بعد حين) والتجاوز فى تنفيذ اللوائح والقوانين - وخاصة منع البناء على الاراضى الزراعية وربما ايضا منع التجريف الى حد اقل واستمرت الاستثمارات تركز على البنية الاساسية ، حتى غير الضرورى منها - مثل التوسع فى تليفونات المكالمات الخارجية حتى تصل الى اصغر قرى الريف او زيادة المهرجانات والانفاق الاعلامى وتضخم قوى الامن الداخلى . وقد استمرت المباحثات الآن مع صندوق النقد الدولى مايقرب من السنوات الثلاث ، ويقال دائما ان نقاط الخلاف محدودة ووجهات النظر فى سبيل التقارب - فانها تتصل برفع سعر الفائدة وتخفيض الجنيه المصرى وانقاص الانفاق العام وتوحيد اسعار الصرف ، ورفع الدعم عن السلع الا الضرورى منها وضمنا التوجه الى اقتصاديات السوق وانقاض الحماية للانتاج المحلى او الاعانات للتصدير - وكلها اتجاهات يبدو فعلا ان الحكومة فى السنوات الماضية قد اخذت ببعضها فعلا - ولكن بدرجات يبدو انها لم ينشأ عنها تحسين فى الاوضاع ، مما يدعوا الى زيادة الجرعة - ان كانت هذه هى السياسات الصحيحة - او التوجه الى سياسات اخرى - وتعارض الحكومة فى زيادة جرعة الاصلاح ومعدله خشية الاضرار بمصالح الطبقات الفقيرة ، او الاخلال بالاستقرار الاجتماعى ، فى الوقت الذى ينتشر فيه التطرف الدينى وتنشط التنظيمات الارهابية .

ومنذ حدوث الغزو العراقى للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ ، غطت أنباؤه على غيرها من القضايا - بما فيها القضية الفلسطينية والوحشية الاسرائيلية فى قمع الانتفاضة الباسلة - ودخلت مصر مثل غيرها فى حالة ترقب وحدس بشأن التطورات التالية واتفقت الاراء فيما عدا اقلية محدودة على تنفيذ السياسة

التي اتبعت فعلا وان كان الجميع يأملون ألا تنشب الحرب فعلا وان يتم حل النزاع سلميا بالشروط المقبولة والمعلنة .

- ٤٢ -

التصدير الصناعى مازال فى مرحلة بدائية

وكذلك استمرت الدولة فى متابعة سياسات ـ ربما نشأت منذ مدة طويلة حقا ـ ولكن ثبت من تطبيقها لمدة عشرين سنة او اكثر انها لاتؤدى الى اصلاح حقيقى ولا الى تغيير اساسى فى اوضاع الاقتصاد والمجتمع العربى عامة ـ وهكذا تبدو مصر بتمسكها بهذه السياسات وكانها ركنت حكومة وشعبا الى الاتجاه المستمر فى اضعاف الاقتصاد لاتقويته والرضا بالاستقرار السياسى والأمنى ـ بديلا عن النهضة والرقى الحقيقى ـ وبدت الدولة وكانها منفصلة عن التيارات الاساسية للتطور فى العالم ومكتفية باساليب ادخارية واستثمارية وتنمويه واضح فيها الاهدار والضياع ـ وفى السنوات الاخيرة ظهر شبح البطالة واختلف المسئولون فى تقدير اعداد العاطلين ولكن كل الشواهد تدل على ازدياد اعدادهم مع زيادة السكان المستمرة ـ وحالة الكساد عامة التى تسود الاقتصاد وحتى الاستقرار الامنى الذى يتخذ ذريعة لعدم التغيير ، لم يتحقق تماما ، ولذلك تهزه احداث الارهاب الفردية وهى لجماعات قليلة العدد ـ هزا عنيفا .

وفى هذا الموقف يغيب التساؤل ـ ربما لدى الجميع عن المستقبل القريب والبعيد للاقتصاد فى مصر ـ فلايكاد يذكر هذا الموضوع قط ، كانه لايهم احدا ـ مع ان العالم كله يشهد تطورات تكنولوجية واقتصادية خطيرة وتقدم مستمر فى معدلات التجارة الخارجية وزيادات متتالية فى الصادرات الصناعية فى اكثر من عشرين دولة فقيرة وزيادة التخصص الانتاجى ليست فى السلع الكاملة ، بل اكثر فى مكوناتها المختلفة ـ وادخال تكنولوجيات جديدة فى الزراعة وفى الاتصالات ومواد جديدة بديلة وافضل من المواد السابقة مع التوسع الشامل فى مجال المعلومات وماينش عنه من تدويل أسواق التجارة والمال الدولية وتطوير ماتقوم به الشركات متعددة الجنسية ، التى كانت فى مراحل سابقة تحتكر انتاج وتسويق الخامات المعدنية فى الدول المتخلفة ، ثم اتجهت الى التصنيع الزراعى والتسويق الدولى والان اتجهت هذه الشركات بقوتها المالية وقدراتها التكنولوجية الى تنويع انشطتها وتوسيع دائرة عملها والمشاركة

مع غيرها فى ملكية وادارات شركات الانتاج الكبرى عبر الحدود الدولية والى التنسيق على اوسع نطاق بين كل هذه الانشطة مما يدفع الى الظن بانها خرجت الى حد كبير عن سيطرة الحكومات واصبحت تكون كيانات مالية واقتصادية دولية لها قوتها وفاعلياتها فى اسواق المال والتجارة ـ اين نحن من هذا كله ـ وموارد الطاقة فى مصر مع تزايدها من حين الى حين تسبقها معدلات الاستهلاك ، بما ينقص حصيلة الصادرات ويشير فى المدى المتوسط الى ازمة شديدة ومازالت صادرات محدودة كما وفائض نوعا على موارد المرحلة الاولى (المنسوجات والملابس الجاهزة ومنتجات خان الخليلى) بينما دول اخرى كانت من عشرين او ثلاثين سنة فى موقفنا قد تطورت صادراتها تطورا كميا ضخما وتخطت هذه المرحلة البدائية الى سلع كيميائية وميكانيكية وكهربائية وسفن وقاطرات ومصانع كاملة ، ثم دخلت فى مجال الالكترونيات والحاسبات والسلع التكنولوجية الدقيقة .

- ٤٣ -

التعاون العربى لتنمية الموارد على أساس المصالح المشتركة

وربما تكون التطويرات الدولية الجارية ، مع ترقب احداث تطورات اقليمية شاملة بعد أزمة الخليج ومواءمة الجو السياسى الدولى ، للتوصل الى حلول جذرية لمشكلات الشرق الاوسط وفى مقدمتها القضية الفلسطينية والاتفاق الشامل على احداث تطويرات ديمقراطية وزيادات للمشاركات الشعبية فى مختلف دول المنطقة سواء فى اطار حدودها الحالية او مع تعديلات جزئية ، مع هذا كله قد يكون الوقت مناسبا الان للتفكير فى سياسات جديدة للتنمية المصرية والعربية ، لاتكون تكرارا للسياسات الفاشلة التى اتبعت فى السنوات الاربعين الماضية وأدت الى تخلف اقتصادي وحضارى مع توسع استهلاكى سفيه وديون واخطار كبيرة ـ ولاشك ان دولا اخرى فى المنطقة ـ وخاصة تركيا واسرائيل وايران تعمل هى الاخرى على رسم سياسات لها فيما بعد الازمة ، وليس من المنتظر ان تتفق تطلعات هذه الدول الى مافيه صالح الامم العربية فهناك تطلعات لتقسيم العراق واستقلال الاكراد وتجميع الشيعه وازالة الاردن وفصل لبنان عن التيار العربى واستقلال جنوب السودان وفصله للسيطرة على منابع النيل او على الاقل اثارة القلق فى مصر بشأنها مع مايسمع من حين الى

اخر من تقارب بين الحبشة واسرائيل ومشروعات قد تكون وهمية - بشأن منابع النيل فى الحبشة ومجاريه فى السودان .

واستطرادا مما سبق ذكره لن يكون هناك تعاون حقيقى بين الدول العربية - الا على اساس المصالح المشتركة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ولذلك يكون البدء بالتعرف على المصالح التى يلزم ان تتلاقى حتى يكون التعاون فيه منفعه متبادلة للاطراف الداخله فيه ولايكتفى فى هذا الشأن بالصيغ العاطفية والمؤسسات التى تنشأ مابين يوم وليلة ثم تسقط ايضا مابين يوم وليله ولا الى التحالفات التى اعلنت مرات كثيرة بين دول عربية مختلفة واقيمت لها المهرجانات والمقابلات ثم انتهت كلها الى حروب ونزاعات عمت العالم العربى كله لسنوات كثيرة مضت .

ومن التغييرات الاساسية التى ربما تكون قد افرزتها تجارب الماضى القاسية ان المنطقة شهدت منذ عهد النفط تحركات كبيرة فى القوى العاملة المهاجرة من الدول الفقيرة وفى ذات الوقت تطورات صناعية ضخمه فى السعودية بالذات وتوسع استهلاكى كبير فى دول النفط ، سواء فى الانفاق العام على المرافق ، او الانفاق الخاص لتحقيق خدمات وسلع تتناسب مع الدخول الكبيرة التى تصل الى الحكومة والافراد - وسيبقى الاعتماد على عائدات النفط اساسيا ولكن الفائض منه قد يوجه توجيها اقتصاديا سليما الى غير التكدس فى المصارف الخارجية ، وسيبقى فائض القوى العاملة فى دول الكثافة السكانية قائما ، ولكن قد يوجه بدرجة اقل الى المشاركة فى التوسع الزراعى والصناعى والتكنولوجى الذى يمكن ان يحدث فى المنطقة .

والدول التى لديها اراضى واسعة وموارد طبيعية كثيرة ، يمكن استغلالها بفائض رؤوس الاموال وفائض اليد العاملة - هى السودان والعراق فى المرتبة الاولى - وقد فشلت السودان حتى الان فى اقامة نظام حكم مستقر وفى الاحتفاظ بوحدتها الداخلية مع الجنوب ، وبعثرت الاموال التى قدمت لرسم برامج للتنمية بسبب الفساد والاهمال ومن جهه وبسبب تردد المستثمرين عن متابعة الدراسات الى مراحل التنفيذ - وكذلك حدثت تقلبات سياسية متتابعة فى العراق داخليا - وخارجيا فى السنوات الاخيرة فى الحرب مع ايران ثم الغزو الكويتى واهملت التنمية الزراعية والصناعية بسبب اتجاه الدولة الى الحرب وزيادة الانفاق العسكرى ولاتقوم النهضات بالتمنى ولكن يجب ان توجد أسس معينة لرسم السياسات وفى الوضع الحاضر وبناء على الخبرة الفعلية فى السنوات الاربعين الماضية فشلت الدول العربية فشلا ذريعا ومتتاليا فى ايجا فكر سياسي مشترك فيما بينها - فيما عدا فى فترات قصيرة ومحدودة - ولذلك اذ اهتدينا باحداث الماضى ، يكون التفكير فى سياسات موحدة - لابد منها لتنمية الموارد والمشاركة فى تطوير الاقتصاد العربى تفكيرا خياليا لايستند الى واقع ، مما يدفع كل دولة من الدول العربية على العمل منفردة بحل مشاكلها -

ولاباس من المشاركة السطحية الظاهرية مع الدول الاخرى دون الارتكاز الحقيقى على هذه المشاركات الشكلية .

لكن ليس معنى ذلك ان ترفض فكرة التعاون العربى بالنسبة للمستقبل ـ اذ ان محور هذه الدراسة كلها يقوم على ان هناك تطويرات كبيرة جارية فى العالم ـ هذا من جهة ومن جهة اخرى دول النفط تحتاج الى نظام اقليمى للامن ـ ولابد ان تصل اليه بمشاركة عربية او اعتماد على قوى خارجية وهو اجراء تكتنفه محاذير كثيرة وخاصة اذا لم يتم التوصل الى حل للقضية الفلسطينية واستمرت الولايات المتحدة فى مساندتها لاسرائيل ليس فقط للوجود ولكن للاعتداء والتهديد للدول المجاورة بما لديها من قنابل نووية وقوة عسكرية تمولها امريكا وقوى بشرية تتجمع لديها من روسيا ـ والسودان امامه مشاكله الداخلية العويصة وخطورة الانقسمات وتحفز الدول المحيطة به ضده ونفس الشىء ترقيبا فى العراق بعد صدام ـ فالاكراد والاتراك فى الشمال وايران فى الشرق ـ والانقسام بين الشيعه والسنة فى الداخل ـ وضعف الجناح الغربى المستند الى سوريا والاردن ومن خلفهما جغرافيا اسرائيل كل هذه اوضاع ستدعو المسئولين فى السودان والعراق ـ اذا الهمهم الله السداد ان يفكروا جديا فى نظم وسياسات للأمن والتنمية تشمل التعاون الصادق مع دول النفط من جهة ودول الكثافة السكانية والتقدم العلمى من جهة أخرى فإذا لم يرسم العرب لانفسهم سياسة حكيمة وفعالة فستتولى الخارجية القيام بهذا برضاهم او قسرا لأن العالم لن يترك مصادر النفط الكبرى فى ايدى تصر مستقبلا بتوافره للعالم وخاصة انه حتى الآن ليس له بديل فى استخدامات كثيرة وهامة .

- ٤٤ -

الثروة الكبرى فى مصر وهى اقوى بشرية مهدرة

والى ان تتحقق مثل هذه الاوضاع العربية المشتركة ويجرى تنفيذها بصدق وامانة دون الالتجاء الى المناورات والدسائس والخيانات التى حفل بها التاريخ العربى منذ الحرب العالمية الثانية ، الى ذلك الحين على مصر ان ترسم لنفسها سياسات مستقلة لايقاف حركة التدهور الاقتصادى المستمر منذ سنوات

ولاحداث تماسك اجتماعى يسانده نظام سياسى ديموقراطى سليم وليس مجرد السعى الى الاستقرار الامنى السائد حاليا ـ حتى ولو كان هذا الاستقرار فى قاع المحيط .

والثروة الحقيقية الموجودة فى مصر ـ بل ربما هى الثروة الوحيدة ـ هى القوى البشرية العاملة والعقول الذكية المفكرة ـ وهذه ثروة تهدر فى مصر ـ والسياسات التى اتبعت والاوضاع التى وصلنا اليها خلاصتها كلها هو عدم دفع البشر الى الانتاج والعمل ولكن دفعهم الى الاستجداء والمطالبة بحقوق ومزايا دون انتاج مقابل ، شأن نظام التكايا ، حيث كان المطلوب من سكانها ان يتلون الاوراد ويطيلون طراطيرهم ويطلقون ذقونهم فتزل عليهم الجرايا دون جهد او عمل ، فالتجات الدولة الى القروض بعد ان كان لديها فائض .

والبشر فى مصر لايقلون عن غيرهم من الشعوب قدرة وذكاء ووطنية وانتماء ، بل لعلهم حينما يهاجرون الى دول اخرى يتفوقون على اقرانهم فيكون منهم العلماء والاطباء ورجال الاعمال والمال بل لقد عرف عن الفلاح المصرى (قديما) العمل من الصباح الباكر حتى العشاء طيلة ايام السنة ، ولم يكن يحصل الا على القليل الذى يقيم أوده .

أين نحن من هذا كله الان ـ عمل أقل وسهر اكثر واستهلاك اكبر ـ ثم نتغنى بأمجاد الماضى ونهتف لمصر كيف حدث هذا التحول فى اعوام قليلة بالقياس الى طول الزمن ـ والى متى يستمر هذا الوضع ـ ويزداد سوءا سنة بعد سنة ـ وكل يوم نلتمس لانفسنا المعاذير ـ بأننا خصنا حروبا ـ وغيرنا خاض أكثر منها ـ وأن بيننا مخربين ـ وكل شعب فيه مخربون ـ وإننا شننشىء العمائر ـ وقد امتلأت بها الارض والسماء ـ وسنمد الطرق ـ وما اكثرها اكتظاظا بالسيارات وفتحنا المصايف والمشاتى والمغانى والملاهى ـ كل هذا دون ان ننتج لقمة العيش التى تكفينا سوال الغير ودون ان نكسب بعرقنا قوت يومنا ـ فنذهب أجراء لدى الغير ونتلقف اللقمة من يد أصحاب الثراء شرقا وغربا .

مهما اكثرنا من التعليم ـ وهو خير ـ ومهما توسعنا فى المرافق والمساكن وهى ضرورة ـ ومهما زدنا من المستشفيات وهى لازمة فاننا مادمنا فى السياسة العامة للدولة نتبع اسلوب (العطاء) بغير انتاج بدلا من (الجزاء) بقدر الاجتهاد ـ فان الوضع لن يتغير . ومع تغيير السياسة العامة الخاطئة التى مارسناها جزلين منذ حوالى خمسين عاما او تزيد ـ وتوجيه استثمارات بدرجة مضاعفة الى بناء القوى البشرية بالتعليم (الصحيح وليس حشر الالوف كما هو الامر الان) والتنظيم (بالتشريع وتنفيذ القوانين حقا) والتنمية العلمية والتكنولوجية ـ يعود الرخاء الحقيقى لهذا الشعب الدءوب الطيب ـ الذى بنى

ولاتنتهى الى (خدمة اهل الدائرة) بشق الطرق وبناء المستشفيات على نفقة الخزانة العامة الخاوية . الخدمة الحقيقية لنواب الشعب ـ هى دين عليهم للشعب كله وليس لابناء دائرتهم ـ ولايدعوهم الى القيام بالتنظيم الذى يوفر نفقات الخدمات للجميع اى ان العقلية السياسية فى مصر حتى هذه السنة ـ هى عقلية (توزيع المنح والعطايا) حتى تلك التى لاتوجد اصلا ـ الديمقراطية بمعنى الحرية تدعو الناس سياسيا للمشاركة فى اقامة الديمقراطية الاقتصادية وهى الانتاج والتصدير والديمقراطية الاجتماعية وهى الحرية واحترام القانون والديمقراطية الفكرية وهى حرية الرأى وتعدد الآراء ـ وبذلك لايكون هناك ارضاء ولا استرضاء ولاخداع ولا ظلم ـ انما جد واجتهاد وحسن الجزاء .

• الخماسية العاشرة

صورة تفاؤلية للمستقبل

- ٤٦ -
رءوس الأموال تندفع بنفسها إلى حيث الربح والأمان

يمكن التصور ان رؤوس الاموال العربية بعد هذه الازمة ـ ستكون اكثر رغبة فى التوجه الى مصر ـ مما كان قبل التطورات الدولية الكبرى التى بدأت منذ عام ١٩٨٥ ـ هذه الاموال بدات تتجه الى مصر بعد الغزو الكويتى ـ واساسا فى صورة هروب من مناطق اخرى والسعى الى (ملاذ) ولذلك يتم تركيزها على شراء الاراضى والعقارات او الايداع فى المصارف ـ ولكن هذه مرحلة عابرة ـ وبغرض ان فائض عائدات البترول سيستمر لدى الدول النفطية بعد حساب نفقات الحرب والتعمير الذى سيتلو ذلك ـ وأنه من الضرورى ان يستمر اتجاه جزء كبير من هذا الفائض الى الدول الغربية فى سندات حكومية او سوق الدولار الاوربى ـ أو فى استثمارات اخرى ـ الا انه سيكون من المفيد لاصحاب تلك الاموال ولمصر ان توجد مشروعات تنمية زراعية وصناعية وتجارية تدعمها تلك الاموال بنصيب . وقد ظهر ان مشاركة رأس المال العربى والاجنبى فى المشروعات الاستثمارية فى مصر حتى الان لايزيد كثيرا عن الثلث والباقى من مدخرات المصريين انفسهم ـ وبذلك يمكن تقدير مضاعفة الاستثمارات الانتاجية فى مصر من حيث النقد الاجنبى والخبرة الدولية فى سنوات قليلة .

ومصدر اخر للتمويل الاستثمارى فى مصر ، لابد من العناية به هو اموال المصريين فى الخارج ـ التى خرجت ـ او لم تدخل اصلا الى مصر ـ والكثير منها مودع فى المصارف والقليل منه يعمل فى مشروعات واستثمارات تعود على اصحابها بعائد مقبول ـ علينا اولا ان نغير النظرة الى هذه الاموال باعتبارها اموالا مهربة وان اصحابها خونة ومجرمون فى حق الوطن لان مخاطر الاستثمار التى حدثت فى مصر وعراقيل البيروقراطية العدائية للمستثمر (حتى المصرى) لازالت متفشية هذا من جهة ومن جهة اخرى المال المستثمر فى الخارج افضل من المال الضائع فى الداخل ـ والوطنية هى فى الاستثمار وليس فى الضياع .

ومصدر ثالث لتمويل الشق الاجنبى من الاستثمار هو الايداعات الدولارية فى المصارف المصرية ـ التى لاتستثمر فى مصر لعدم وجود اجهزة مالية تقبل الودائع (قصيرة الاجل) وتستخدمها فى مشروعات طويلة الاجل مع ضمانها لاصحابها عند الطلب ـ ويقال ان جزءا من هذه الايداعات يستخدم فعلا ـ عادة لتوفير استيراد بعض السلع بناء على طلب سلطات مسئولة وليس للاستثمار مباشرة ـ ويمكن بادىء ذى بدء استخدام أجهزة دولية لتدوير هذه

الاموال ، بمعنى ان يحفظ صاحبها بحقه فيها كوديعه قصيرة الاجل وتحت الطلب وفى الوقت ذاته يمكن الاقتراض من المؤسسات الدولية المشاركة استنادا الى هذه الاموال ذاتها دون تعريضها للخطر ولعل التجربة الاولى ـ الناجحة ان شاء الله ـ فى مثل هذا الاتجاه هى اصدار السندات الحكومية الدولارية التى بدأت اخيرا فى مصر والتى يمكن التوسع فيها او تطويرها اذا نجحت ان شاء الله .

سبب اخر يرجح توافر رؤوس المال بالعملات الحرة للمشروعات الاستثمارية ، هو ازدياد مخاطر سوق المال دوليا ، منذ الهبوط الشديد الذى حدث عام ١٩٨٧ وبعده وحاليا بمناسبة ازمة الخليج ـ والمستثمر اكثر رغبة الان فى تنويع نواحى استثماره وزيادة نصيب قطر مستقر سياسيا مثل مصر ـ خاصة وان الشركات الصناعية الكبرى لاترحب كثيرا برؤوس الاموال العربية كما حدث فى بريطانيا وغيرها منذ سنوات وذلك لاسباب سياسية معلنة او ضمنية فى حالات كثيرة .

ولكن النقد الاجنبى سواء اكان مملوكا لعرب او مصريين او من الايداعات فى المصارف المصرية ذاتها ـ لن يقبل على المشاركة فى التنمية فى مصر الا على أساس ضمان سلامة هذه المشروعات وعدم تعرضها لأخطار تغير سعر الصرف وعدم حرية الاسترداد ـ وضيق سوق التبادل الداخلى وبورصات الاموال ـ وليس ادعى الى النجاح فى هذا المجال من التوجه الانتاجى والتصديرى للدولة ومراجعة قوانين العمل والتوظف وزيادة فاعلية السوق الحرة والقطاع الخاص .

- ٤٧ -

مصر وأمن البحر الأبيض المتوسط

وقد ينتج عن التطورات الاخيرة ـ زيادة الاهتمام العالمى بأمن المنطقة العربية واستقرارها بالعمل على حل المشكلات الكبرى القائمة فيها وفى مقدمتها القضية الفلسطينية والتوسع الاسرائيلى فى ظل القوة النووية الاسرائيلية والدعم الامريكى المطلق لكل التصرفات الاسرائيلية على حساب الشعب الفلسطينى والدول العربية ومما يساعد على هذا التطور فى السياسة الامريكية خاصة والسياسات الغربية عامة ـ ان تبادر الدول العربية من جهتها ـ كما فعلت واقعيا باظهار استعدادها للتعاون فيما بينها لحماية حدودها ورد الاعتداءات عليها حتى من الدول العربية المجاورة ـ ودليل اخر ازدياد اهتمام الجماعة الاوربية بأمن البحر المتوسط الذى يتاخمها جنوبا والتى يمكن ان

تمتد منه القلاقل السياسية الى دول اوربا الجنوبية ومن ثم الى الامن الاوروبى عامة - فالفقر فى دول جنوب البحر الابيض - بما فيها مصر والمغرب العربى يثير دائما فى أوربا القلق من الهجرة المتزايدة من الجنوب الى الشمال وبالتالى يدفعهم الى محاولة ايجاد مناطق امنية تدعمها انشطة انتاجية تبقى هؤلاء العمال فى اوطانهم فى ظروف اقتصادية افضل . وقد كانت النظرة الى امن البحر الابيض المتوسط فى الماضى متأثرة بأوضاع الحرب الباردة - فوجد اسطول امريكى دائم فى ذلك البحر ، كما كانت روسيا تشارك بقوات بحرية وقواعد على شواطىء البحر الابيض - الوضع الان بعد انتهاء الحرب الباردة - قد اختلف وصارت له ابعاد اقتصادية وبشرية اكثر وضوحا . وتسعى تركيا الى الانضمام الى الجماعة الاوربية ولاينتظر ان يقبل هذا الطلب قريبا - ربما لاسباب ظاهرها اقتصادى وجوهرها عنصرى - وكذلك تقدمت المغرب بطلب مماثل سيكون نصيبه هو الاخر الارجاء - لان المجموعة الاوربية فى اوضاعها المستقبلية اكثر رغبة فى جذب الدول الاوربية فى منطقة التجارة الحرة اليها - ويقال ان اولى هذه الدول ستكون السويد ثم النمسا - وبعد ذلك تجذب اليها دول اوربا الشرقية التى تكون قد تقدمت اقتصاديا واستقرت اوضاعها السياسية حتى تصبح على قدرة للمشاركة فى اعباء وفوائد الانضمام الى التكتل الاوربى ربما بعد عشر سنوات او اكثر - اما المانيا الشرقية السابقة - فقد دخلت السوق بحكم توحيدها مع المانيا الغربية وتكلف هذا الضم نفقات كثيرة واثار مشاكل عديدة كان حرص المانيا على الوحدة السياسية هو المصدر الحقيقى لتمويل هذه المشاكل ودعمها سياسيا وداخليا ودوليا .

وقد كان امن البحر الابيض فى الماضى ينظر اليه من زاوية الاختلافات السياسية واطماع الدول الكبرى منذ العهد العثمانى وكان محور هذه الخلافات فيما مضى النزاع الالمانى الفرنسى - والنزاع الفرنسى البريطانى ورغبة روسيا القيصرية فى الوصول من البحر الاسود الى المياة الدافئه - واحتضان الكنيسة الكاثوليكية للاقليات المسيحية - ثم الحركة الصهيونية التى وضعت اقدامها فى عهد السيطرة البريطانية ، ثم تدعمت فى مرحلة النفوذ الامريكى الكاسح بعد الحرب العالمية الثانية .

والان قد زالت اسباب الاختلاف السياسية بين الدول الاوربية بعضها البعض - ولم تعد روسيا فى حاجة الى تأكيد وجودها العسكرى فى البحر الابيض ولاوجودها الايديولوجى فى دولة - يبقى فقط النفوذ الامريكى الذى يساند الصهيونية الاسرائيلية ومعنى ذلك ان حل القضية الفلسطينية - عدا اهميته من نواح اخرى هامة سيجعل من الايسر ايجاد امان وتنمية فى منطقة البحر الابيض المتوسط يرتبط قيامها بتعاون اكثر قوة وثباتا بين مصر وليبيا

وثباتا فى اوضاع المغرب العربى الذى ينظر الى علاقاته الاوربية باعتبارها المنفذ الاساسى لنموه اقتصاديا وليس الى تعاونه العربى الذى لايكاد يتجاوز كثيرا العواطف الطيبة والمشاركات الرمزية ـ سلبا او ايجابا ـ من حين الى اخر .

وكذلك سيكون للجماهيرية الليبية دور اكبر ومختلف عن دورها السابق فى اطار الامن والتنمية فى البحر الابيض المتوسط يدفعها الى تعاون اقوى مع مصر والسودان ـ الاقرب اليها ثقافة وتاريخيا واللذان يعتبران العمق السياسى والاستراتيجى للوجود الليبى فى صورته الراهنة . حل القضية الفلسطينية اذن هو مفتاح الامن والتنمية فى الدول العربية وكذلك فى منطقة البحر الابيض المتوسط ولاسبيل اليه ـ بعد جهود الدول العربية والشعب الفلسطينى ـ الا بتغيير جذرى فى السياسة الامريكية شديدة التحيز لاسرائيل ظلما وعدوانا .

-٤٨-

المشاركة العربية فى التجارة الدولية

يتراكم العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى وعجز الموازنة المتواصل فى السنوات القليلة الماضية ـ وضع يرى الكثيرون انه لايمكن استمراره طويلا ـ اولا لأن الفوائض الالمانية تتجه اكثر الى آوربا الشرقية قبل الانتقال الى الدولار ـ وثانيا لان الفوائض اليابانية ستجد فى جو الاستقرار الدولى مجالا اوسع لها فى دول شرق اسيا وخاصة اندونيسيا وماليزيا وتايلاند ـ وقد بدأت هذه الحركة اخيرا ـ هذا عدا التوسع فى الاستثمار فى الصين الذى يتم بحذر نظرا للسياسات الصينية الداخلية ـ ثم هناك بعد ذلك فى الافق ـ مجالات الاستثمار اليابانية فى مناطق الشرق الاقصى السوفيتية فى الغاز والطاقة ومرافق النقل والمواصلات ثم التعدين والتجارة مع هذه المساحات الشاسعة قليلة السكان التى تصل الى وسط اسيا ـ وقد كانت الدول الاوربية ـ وفى مقدمتها المانيا الى سنوات قليلة تخشى قيام حرب بين امريكا والاتحاد السوفيتى تكون اوربا هى ميدانها الاساسى ـ ولذلك كان شائعا بين رجال المال والاعمال الاوربين ان اوربا لامستقبل لها امام الغزو السوفيتى ، ولذلك كانوا ينقلون اموالهم الى كندا والولايات المتحدة ويشترون الاراضى والعقارات هناك على مقياس كبير ولكن هذه النظرة التشاؤمية بشأن مستقبل اوربا تغيرت تماما الى النقيض فى السنوات الاخيرة بفضل التطورات الدولية الجارية ، فقد زال الخطر على اروبا من الشرق ـ او كاد ـ ولم تعد الحرب النووية فى اراضى اوربا احتمالا قريب الحدوث ـ فتغذية العجز الامريكى من فائض المانيا واليابان

والعالم كله لن يكون ميسرا فى السنوات المقبلة مثلما كان فى السنوات القليلة الماضية .

هذا من جهه ومن جهه اخرى - ليس فى الولايات المتحدة من رغب فى استمرار حدوث هذا العجز أو تزايده وخاصة لانه ناشىء كما يرى المحللون اساسا من نقص الادخار الامريكى وكثرة الانفاق الفردى والعام - فالانفاق الفردى ارتفع فى امريكا استنادا الى هذه الاموال المتدفقه من الخارج والانفاق العام على الاغراض الحربية زاد هو الاخر استنادا الى نفس السبب ، ومعنى ذلك ان الولايات المتحدة اصبحت بهذا العجز المزدوج اكثر اعتمادا على الموارد الخارجية مما كانت عليه من قبل ولاينفعها فى مجابهة هذا الموقف ان الدولار عملة الاحتياط العالمية - بمعنى انه ينبغى ان توجد ثغرة الدولارات تملأها الدول التى تريد ان تودع مدخراتها لدى منطقة الدولار وذلك لسببين الاول - اتجاه عملات اخرى وخصوصا الالمانية واليابانية - وربما الاوربية حينما يكمل تشكيلها الى أن تكون هى الاخرى عملات احتياط دولية تجذب اليها المدخرات من الدول الاخرى والثانى ان موقف العجز الامريكى المزدوج فى ذاته اذا طال امره وعظم شأنه سيضعف الثقة المالية الدولية فى الدولار ذاته بحيث يصبح التحول اليه مخاطرة لاصحاب العملات الاخرى .

فاذا اتجهت الولايات المتحدة الامريكية - سواء اختيارا او اجابارا - على سد العجز فى موازينها الخارجية يكون معنى ذلك بالضرورة احداث تغيرات كبيرة فى توزع التجارة الدولية ، بحيث تزيد الصادرات الامريكية الى العالم وتقل وارداتها منه - ولكن اين تذهب الصادرات الامريكية - ومن هى الدول والسلع التى سيقل ورودها الى امريكا - ستلعب اليابان واوربا ادوارا هامة فى احداث هذا التغير - ولكن فى النهاية لابد ان الامر سيؤدى الى وجود فائض سلعى فى العالم ناتج عن اصلاح ميزان المدفوعات الامريكى يتم تمويله فى الحقيقة بزيادة المدخرات الامريكية الداخلية عن مستواها المنخفض الحالى وليس سحبا من الارصدة التى اودعت لدى الدولار من دول اخرى - سيبحث هذا الفائض السلعى عن منافذ جديدة له ، حتى لايحدث كساد دولى .

مصر والدول العربية تكون اذن مرشحة لامتصاص جزء من هذا الفائض اذا كان من السلع المطلوبة للمنطقة استثماريا واستهلاكيا وعلى درجة كبيرة من الاهمية - ويتم تمويل هذا الامتصاص بفائض عوائد النفط وبالتحول المتوقع من هبوط الانفاق الحربى وزيادة الاستثمار الاقتصادى .

ولايكون تقديم هذا الفائض من السلع منحة من الدول الامريكية والاوروبية ولكن مشاركة منها فى تنمية الدول الفقيرة وكجزء من قروض طويلة الاجل يتم استردادها من العائد من التنمية وليست قروضا استهلاكية تزيد قيمة الديون دون التعرف على وسيلة او مصدر لتسديدها اى ان هذا التصور يكون اكثر نجاحا اذا كان جزءا من تنشيط دولى للتنمية فى الدول الفقيرة التى يمكنها بعد فترة ان تزيد من صادراتها (ووارداتها) من الدول الغنية بعد ان تكون صدمة

التغير فى اوضاع التجارة الدولية الناشئه عن اجراءات سد العجز الامريكى قد تم امتصاصها دون قلقلة للاسواق المالية والتجارية الدولية عامة - وعلى مصر والدول العربية ان تراقب هذه التطورات بل وتشترك فيها لدعم اتجاهات التنمية الضرورية فيها فى ظل نظم امن اقليمية ودولية مقبولة .

- ٤٩ -

تكنولوجيات جديدة كأساس للتصنيع والتصدير

اتفقت الاراء على ان النظام النقدى العالمى - ان كان هناك مايسمى نظاما حقيقيا فى حاجة الى التغير على اسس جديدة - بعد ان كان النظام الذى وضع بعد الحرب العالمية الثانية قد انهار تقريبا - وتسعى الدول الاوربية المنضمة الى الجماعة الاوربية الى ايجاد وحدة نقدية مشتركة - ولكن سيلزم فيما بعد ايجاد علاقات واجهزة لتعديل اسعار الصرف بين هذه الوحدة والعملة الامريكية والعملة اليابانية وكذلك العملات الدولية الاخرى التى لاتدخل فى اطار الجماعة الاوربية واهمها الفرنك السويسرى الاصل فى التوازنات فى اسعار الصرف انها ترجع فى سوق حرة الى العرض والطلب - وهذا بدوره يعتمد على اتجاهات التجارة الدولية الجارية التى تحتاج الى تمويل والى التدفقات الراسمالية التى بدورها تعكس انسيابات تجارية فى سنوات تالية وسيزداد الطلب (والعرض) فى مجال الخدمات دوليا بما فيها النقل والاتصالات والتأمين وحقوق الملكية والسياحة والمقاولات والخدمات الثقافية والانشطة الاعلامية ولكن هذه كلها يمكن فى هذا التدليل اعتبارها عناصر عرض وطلب (منها مثلا التجارة السلعية) تحتاج هى الاخرى الى تمويل ومدفوعات بعملات مختلفة من وقت الى اخر . ثم هناك الاوراق المالية ذاتها مثل الاسهم والسندات التى تدخل فى سوق العرض والطلب وتتغير اسعارها بذلك وتحتاج التداول فيها هى الاخرى الى تمويل بعملات مختلفة . ولكن اسعار الصرف لاتعتمد فقط على (البضاعة الحاضرة) من حيث العرض والطلب ولكن ايضا (وربما بدرجة اكبر) على التغييرات المتوقعة فى العرض والطلب كما فى سوق البضاعة المستقبلية - ويزداد الموقف تعقيدا اذا لوحظ ان الحكومات المختلفة تتبع سياسات تؤثر فى العرض والطلب على عملاتها داخليا وخارجيا فتصبح هذه السياسات هى الاخرى من الاسس التى تقوم عليها المضاربات النقدية والمالية فى الاسواق العالمية يوما بعد يوم او حتى ساعة بعد ساعة .

ومن العوامل المؤثرة فى النشاط المالى والاقتصادى التطورات التكنولوجية - مثل الكشف عن مناجم او حقول نفط جديدة او البدء فى انتاج سلع مستخدمة او زيادة الطلب او نقصه على منتجات معينة ، عندئذ تتأثر الاسواق النقدية

والمالية بهذه الانباء ـ بجانب انباء الحرب والسلام والقلاقل وتغير السياسات بالنسبة للشركات والمؤسسات المالية والانتاجية المرتبطة بهذه التغيرات الفعلية او المتوقعة .

وبتراخي سباق التسلح ومختلف العلاقات الاقتصادية الناشئة عن الحرب الباردة ستجرى تغيرات بالتبعية فى الشركات التى تنتج الأسلحة فتحول نشاطها الى قطاعات اخرى ـ كما ان تعمير أوربا الشرقية سيحتاج هو الاخرى الى تغيرات كبيرة فى التجارة الدولية وانسيابات رؤوس الاموال .

ولكن ربما اهم تغير يحدث ـ اذا استقرت اوضاع السلام والامن عالميا ـ هو اعادة توجيه الجهود التكنولوجية الى قضايا التنمية فى الدول النامية والتطوير السليم فى الدول الغنية ـ فمن جهة الدول الصناعية ـ احدث دخولها فى فترة ثورة المعلومات والتكنولوجيات الجديدة فيما يسمى بمرحلة (مابعد الصناعة) تنشيطا كبيرا فى مجموعات جديدة من السلع والخدمات المختلفة ، بحيث اصبحت هذه هى القطاعات الاسرع نموا ـ بجانب الاستمرار فى انتاج وتحسين السلع الزراعية والصناعية والخدمية الاصلية . اما فى الدول النامية فحاجتها اشد ـ اذا تم تمويلها الى تطبيقات تكنولوجية تعتمد على المعرفة القديمة المتوافرة وكذلك على مايمكن تطبيقه بين التكنولوجيات الجديدة وبذلك يمكن القول ان (التكنولوجيات) عموما ستتجه وجهات مختلفة تبعد عن الاغراض الحربية (قليلا أو كثيرا) وتقترب من احتياجات المستهلك فى الدول الصناعية وكذلك فى الدول الفقيرة والتطبيقات التكنولوجية لاتعتمد اعتمادا كليا على ظهور الطلب على المنتجات الداخلة فيها ـ ولكن بسبب التقدم العلمى تخلق التكنولوجيا معدات واجهزة وببرامج جديدة ، وتعمل المؤسسات الاقتصادية والتجارية على فتح اسواق جديدة لهذه المنتجات المستحدثه اى ان التطوير التكنولوجى يعمل مرة اخرى فى اطار مؤسسات مالية وتجارية على تغيير انماط الانتاج وانماط الاستهلاك فى مختلف الدول ـ ودخول منتجات جديدة كثيرا مايكون مؤديا الى تقلص الطلب على منتجات استقرت فى السوق وبالتالى تعديل المصانع ومراكز الانتاج القديمة لتتواءم مع التعديلات فى الانتاج والاسواق التى تفتحها لنفسها هذه المنتجات ـ اما بديلا عن اسواق قائمة او كجزء من التوسع الاستهلاكى المستمر الانتقال من التصدير الزراعى والتعدينى الى التصدير الصناعى يكون واردا لهذه الاسباب فى جميع الدول ـ ومعنى ذلك ان المصانع والانتاج والتصدير يصبح كله عرضة للتغيير مادام التقدم التكنولوجى والتوسع الاقتصادى يحدث كل يوم فى انحاء العالم ـ اما المصانع التى لاتجدد انتاجها ففى اغلب الامر ستضيق السوق امامها حتى ولو كانت سوقا داخلية مقفلة عليها . وعلى ذلك يجب مرة اخرى التنويه بتكوين القدرات التكنولوجية واستخدامها فى تطوير الانتاج كما ونوعا لمسايرة هذه التطورات

الدولية . وبالتنسيق بين كل هذه الاوضاع ، يمكن فى المستقبل ان تصبح تنمية الدول الفقيرة توسيعا لسوق التجارة العالمية وبالتالى فى صالح الدول الاقوى ماليا وتكنولوجيا ودون تعارض مع مصالح تلك الدول التى تكون اكثر اقبالا على استهلاك خدمات وسلع لم تصل بعد الى مستوى الضرورة فى الدول الفقيرة والتى تتخلى من صناعات ومنتجات لم تعد مقبولة لدى المستهلك الغنى وليس من مصلحة المستثمر فيها ان يوقفها عن الانتاج قبل استرجاع رؤوس الاموال التى ادخلت فيها وعند توافق المصالح يكون التعاون .

ومشكلات العالم الثالث ليست اقتصادية فحسب ، بل لها جوانبها الاجتماعية والتنظيمية الثقافية والفكرية عامة والتقدم العلمى واتساع نطاق المعرفة الحادث فى ثورة المعلومات والتكنولوجيا الجديدة ، يمكن ان تساعد ايضا فى حل هذه المشكلات الى جانب المشكلات العالمية مثل حماية البيئة واستمرارية الموارد ومحاربة الفقر والجهل والمرض ـ صحيا واجتماعيا ومؤسسيا .

-٥٠-

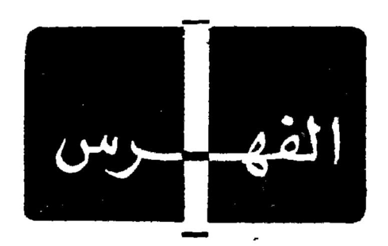
العمال أدرى الناس بخطورة البطالة والكساد

سيكون على واضعى السياسات فى مصر مراجعة كل هذه النواحى عند رسم سياسات جديدة للتنمية الشاملة فى مصر وترتيب خطواتها مع تغيير الظروف واتاحة الفرص ولتجنب المحاذير ـ والسياسات هنا تشمل سياسات الأمن والعلاقات الخارجية مقترنة اقترانا .وثيقا بسياسات التنمية والسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية .

وكثيرا مايقال ان جمود سياسات التنمية فى مصر يرجع الى خشية ثورة العمال على اى تغيير فى المزايا التى يحصلون عليها حاليا وتؤدى هذه الخشية الى استمرار الحكومات المتتالية فى عدم الخوض فى هذه القضايا وابقاء الحال على ماهو عليه تجنبا للمشاكل ـ ولكن مع انتشار البطالة وازدياد عبء الديون ـ حتى بعد التخفف منها اخيرا ـ وخطورة نضوب مصادر الطاقة فى مصر وازدياد عدد السكان وتعقد مشاكل المعيشة وارتفاع الاسعار واختلال الهياكل المالية والانتاجية ـ لا اظن ان عمال مصر سيكونون احرص على منافعهم هذه من المشاركة فى بناء الاقتصاد القومى ، اذا اقتنعوا ـ بان استمرار السياسات الحالية ضار بهم فى النهاية وان الخير كل الخير فى اعداد تصور قومى شامل وعادل لمستقبل هذه الدولة والله الموفق .

« ان الله لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

صدق الله العظيم



مقدمة
الخماسية الأولى ـ
الخماسية الثانية ـ
الخماسية الثالثة ـ
الخماسية الرابعة ـ
الخماسية الخامسة ـ

صدر من السلسلة :

- دليل الضرائب
- بنوك مصر
- تنمية المال فى الأقتصاد الاسلامى
- شركات توظيف الأموال ـ الاسطورة ـ الانهيار ـ المستقبل
- دليل الجامعات ومؤشرات القبول
- صناعة الدواء والمافيا العالمية
- التنمية الصناعية فى مصر
- البنوك الإسلامية
- الدليل القانونى لتوظيف الاموال
- المعونة الامريكية لمن ـ مصر أم أمريكا ؟
- قرارات النقد الأجنبى والسوق المصرفية
- دليل الضرائب ـ الجزء الأول
- دليل الضرائب ـ الجزء الثانى
- الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية الجزء الاول
- الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية ـ الجزء الثانى
- صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر (٧٤ ـ ١٩٨١)
- كيف تستورد سيارة
- دليل التعامل مع الجمارك
- القوانين الاقتصادية الجديدة
- اتجاهات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار
- ديون مصر وديون العالم
- دليل المصطلحات الاقتصادية القومية .
- العاملون فى الخارج بين الضياع والتنظيم .
- دليل الضرائب ـ الجزء الاول
- دليل الضرائب ـ الجزء الثانى
- الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية
- شركات توظيف الأموال والإنفتاح الإقتصادى
- تجربة البنوك الأسلامية
- التجربة الليبرالية فى مصر وأداء شركات القطاع العام
- تشريعات الاستثمار
- دليل الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية
- زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول
- الشركات دولية النشاط
- دليل إستصلاح الاراضى
- الادارة الجديدة فى ضوء المتغيرات البيئية

